وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العـــــنوان

آليات ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة مقارنة (الجزائر – كندا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبين:

- غنو حسام
- عتامنة إسحاق

إشراف الدكتور:

د/ لواج منير

أعضاء لجنة المناقشة:

	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل	رئيسا
الدكتور: لواج منير	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل	مشرفا مقرا
	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل	مناقشا

السنة الجامعية :2020/2019

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العـــــنوان

آليات ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة مقارنة (الجزائر – كندا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبين:

- غنو حسام
- عتامنة إسحاق

إشراف الدكتور:

د/ لواج منير

أعضاء لجنة المناقشة:

	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل	رئيسا
الدكتور: لواج منير	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل	مشرفا مقرا
	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل	مناقشا

السنة الجامعية :2020/2019

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾

سورة التوبة الآية : 104

شكر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين

قال تعالى :" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " سورة النمل

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي أعاد لنا الأمل في لحظة اليأس وأمدنا بالصبر والعزيمة لإكمال هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل و عبارات الثناء و المدح إلى الأستاذ المحترم

" **لواج منير** " الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل و لم يبخل علينا بتوجيهاته و ارشاداته من أجل إخراجه في حلة جميلة .

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدنا بيد العون، والمساعدة من قريب أو بعيد.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

إهـــــــــداء

قال تعالى : " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا " الأية 23 الإسراء

إلى أبائنا وأمياتنا الذين كانوا شمعة أمل أنارت دروبنا وخطانا ومهدت طريق نجاحنا .

إلى من أحاطونا بمحبتهم واهتمامهم إلى من شجعونا على العلم ولم يتوانوا في تقديم أدنى مساعدة لنا " أخوتنا و أخواتنا "

إلى أصدقائنا و زملائنا و أساتذتنا و معلمينا طوال مسارنا الدراسي

إلى كل غالي على قلوبنا .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

شكر وعرفان .....

إهداء .....

فهرس المحتويات .....**I**

فهرس الجداول و الأشكال.....**IV**

مقدمة .....أ- ج

الفصل الأول :عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....04

تمهيد الفصل الأول.....05

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....06

المطلب الأول: صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....06

المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....08

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية بعض الهيئات والدول.....10

المبحث الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....15

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 15

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17

المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 19

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 21

المطلب الأول: المساهمة في خلق مناصب الشغل وتدريب العمالة 21

المطلب الثاني: المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي وتنمية الصادرات 23

المطلب الثالث: المساهمة في زيادة الناتج الوطني وخلق القيمة المضافة 26

المبحث الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 28

المطلب الأول: المعوقات المالية 28

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والفنية 29

المطلب الثالث: المعوقات التسويقية 32

خلاصـــــة الفصـــــل الأول 34

الفصل الثاني: آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 35

تمهيد الفصل الثاني 36

المبحث الأول: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 37

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية 37
المطلب الثاني: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....40
المطلب الثالث: أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....42
المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....45
المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال.....45
المطلب الثاني: آليات احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....48
المطلب الثالث: التجربة الأمريكية الناجحة في حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....51
المبحث الثالث: السوق المالية الثانية كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....53
المطلب الأول: مفهوم السوق المالية الثانية.....53
المطلب الثاني: عوامل اتخاد قرار الدخول إلى السوق المالي الثاني والمتدخلون فيه.....55
المطلب الثالث: فعالية السوق المالي الثاني في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....57
المبحث الرابع: أهمية العناقيد الصناعية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....60
المطلب الأول: الإطار النظري للعناقيد الصناعية.....60
المطلب الثاني: آلية دعم العناقيد لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....63
المطلب الثالث: التجربة الإيطالية في العناقيد الصناعية.....65
خلاصـــــــة الفصـــــــل الثاني.....70
الفصل الثالث: دراسة مقارنة لآليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا.....71
تمهيد الفصل الثالث..... 72
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....73
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.....73
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....75
المطلب الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....80
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كندا.....84
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الكندي.....84
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية.....87
المطلب الثالث: تطور وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....90
المبحث الثالث: الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا.....93
المطلب الأول: الوكالات المتخصصة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....93
المطلب الثاني: الهيئات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.....98
المطلب الثالث: مقارنة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا.....101

المبحث الرابع: آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كندا.....107
المطلب الأول: مقارنة دعم السوق المالية الثانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كندا..... ... 107
المطلب الثاني: أهمية حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا.....112
المطلب الثالث: دور العناقيد الصناعية في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا.....117
خلاصة الفصل الثالث..... 121
خاتمة.....122
قائمة المراجع.....126
الملخص.....134

فهرس

الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	08
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	11
03	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي	11
04	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
05	تعاريف دول جنوب شرق أسيا للمشاريع الصغرية	12
06	تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
07	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل المؤسسات والعمالة في بعض الدول	22
08	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول النامية	25
09	توزيع عدد المؤسسات وعدد العمال بالتجمعات الايطالية حسب قطاع النشاط	67
10	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 02/17	74
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2010/ 2019	76
12	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة 2017/2010	78
13	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2018/2010	79
14	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010/ 2019	84
15	تعريف وكالة الإحصاء الفدرالية و المعلوماتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كندا	86
16	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2010 / 2018	87
17	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات بكندا خلال الفترة 2010 /2018	89
18	وجهة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية سنة 2018	90
19	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في كندا خلال الفترة 2010 / 2018	91
20	توزيع المشاريع الممولة من قبل (ANSEJ) حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019	94
21	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف ANDI للفترة 2019/2011	95
22	عدد القروض الممنوحة في الوكالة الوطنية للقرض المصغر لغاية 2019	96
23	المشاريع الممولة عن طريق CNAC على حسب النشاط إلى غاية 2019	97
24	حصيلة نشاط هيئة التصدير والتنمية بكندا للفترة 2019/2012	98
25	النشاط التمويلي لهيئة استثمار كيبيك حسب المناطق خلال الفترة 2019/2015	99
26	الملفات المعالجة من طرف FGAR خلال الفترة 2019/2010	102
27	توقع الضمانات على حسب قطاع النشاط للفترة 2019/2010	103

28	تمويل شركة الجزائر استثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017/2011	105
29	تمويل بنك كندا للتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2019/2012	106
30	بورصة الجزائر	109
31	الشركات المدرجة في بورصة الجزائر	110
32	عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات في الجزائر إلى غاية 2018	113
33	حصيلة نشاط مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2018/2011	114
34	حصيلة نشاط حاضنة الأعمال CDEC De Qubéc خلال الفترة 2019/2017	116
35	تمركز الإنتاج لبعض قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	117

فهرس الأشكال

الشكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية	27
02	نموذج حاضنة أعمال واحدة لمجموعة من المؤسسات	46
03	أهمية حاضنات الأعمال	48
04	مراحل الاحتضان حسب نموذج (InfoDev(2009	50
05	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام بكندا للفترة 2010 / 2015	88
06	نسبة المؤسسات ذات النمو المتسارع حسب القطاعات خلال الفترة 2013 /2016.	92
07	توزيع حاضنات الأعمال على المقاطعات الفيدرالية في كندا سنة 2018	115
08	مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التنوع الجغرافي لعام 2019	119

مقـــدمـــــة

في ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة والاتجاه المتزايد نحو اندماج اقتصادي عالمي موحد، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث أضحت هذه المؤسسات تلعب دورا حيويا في اقتصاديات دول العالم المختلفة باعتبارها قاطرة للتنمية وذلك لما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار.

ونظرا للدور الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وامتيازه بالقدرة الفائقة على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل كل هذا جعل القطاع رائدا في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي لذلك اعتمدته مختلف دول العالم كاستراتيجية لتحقيق تنمية حقيقية ودفع جلة الاقتصاد نحو الأمام.

وعليه وجب على الدول النامية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال اتباع خطط واستراتيجيات حديثة ومتطورة لمرافقة هذه المؤسسات خلال مختلف مراحل تطورها، ومساعدتها على تخطي المعيقات التي تواجهها واعتماد آليات الدعم المختلفة من أجل ترقيتها وتطويرها، وهذا ينعكس إيجابا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر حافزا ودافعا لاستمرار نشاط هذا النوع من المؤسسات.

أهمية الموضوع: تبرز أهمية موضوع الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تأتي هذه الدراسة في التركيز على أهم المشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إن دراسة هذا الموضوع تتيح لنا التعرف على أهم آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرقي باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة المحلية والدولية.
- الأهمية الكبيرة التي أولتها الجزائر والإمكانيات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع.

إشكالية الدراسة: رغم الضجة الكبيرة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هنا اختلاف حول معايير وأسس تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى أن هذه الأخيرة تعاني من مجموعة من العراقيل والمشاكل خلال مختلف مراحل نموها وتطورها مما يستوجب انتهاج آليات لدعمها وترقيتها، وهذا يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي أهم الآليات المعتمدة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا ؟

و هذا يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي أهميته الاقتصادية والاجتماعية ؟
- ما هي أهم الآليات المنتهجة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا ؟
- ما هي الإختلافات الموجودة في آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين محل المقارنة (الجزائر – كندا) ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة تطرح الفرضيات التالية:

- يوجد تعريف شائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين (الجزائر – كندا).
- تتنوع آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف احتياجاتها.
- يتم تطبيق آليات متشابهة لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا.

أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع نوردها في ما يلي:

- الميول الشخصي للبحث في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها في الجزائر وكندا كتجربة عالمية ناجحة.
- الأهمية التي يحتلها الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصعيد الوطني والدولي.
- المساهمة في إثراء مكتبة الجامعة بهذا النوع من المواضيع التي يمكن تفيد الطلبة مستقبلا.
- التعرف على المشاكل التي تواجه نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم آليات ترقيتها في الجزائر وكندا.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين هما

- **هدف علمي:** يتضح من خلال طرح الخلفية النظرية للموضوع وذلك بالتطرق إلى أغلب الدراسات والأبحاث من طرف المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة آليات الدعم والترقية في استمرار وتطور هذه الأخيرة .
- **هدف عملي:** وذلك من خلال محاولتنا التطرق إلى أهم آليات الدعم والترقية المعتمدة في الجزائر وكندا واستنباط أهم الاختلافات الموجودة في الواقع العملي ومدى مساهمتها في ترقية هذا القطاع في البلدين.

منهج وأدوات الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بالجانب النظري، والمنهج المقارن في الجانب التطبيقي من أجل مقارنة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والقيمة المضافة وكذلك تطور عدد المؤسسات في الجزائر وكندا إضافة إلى مقارنة دور الهيئات المرافقة وآليات الدعم والترقية في البلدين .

خطة الدراسة: من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث فصول أساسية، حيث سنتطرق في الفصل الأول لتقديم عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك خصائصها وتصنيفاتها والأهمية الاقتصادية، كما تم التطرق إلى الصعوبات التي تواجه هذا القطاع . أما الفصل الثاني بعنوان آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والذي سنتناول التمويل البنكي وكذا حاضنات الأعمال في تنمية هذا القطاع ودور البورصة في تمويله وفي الأخير أهمية العناقيد الصناعية في نجاح وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما الفصل الثالث بعنوان دراسة مقارنة لآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا، حيث سنتطرق فيه إلى آليات مرافقة هذه المؤسسات في الجزائر وكندا، ومقارنة التمويل البنكي لهذه المؤسسات، وكدى السوق المالي إضافة إلى دور العناقيد الصناعية وحاضنات الأعمال في عملية الدعم.

الدراسات السابقة: لقد صادفنا خلال عملية جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدارسة مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى دراسة آليات ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوف نكتفي بالإشارة إلى أهمها.

– رسالة دكتوراه للباحث لخلف عثمان تحت عنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، سنة 2004 وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

عدم وجود تعريف موحد ودقيق وشامل يعرف خاص بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الدور المتزايد الذي تلعبه هذه الأخيرة، ارتفاع فرص العمل الجديدة التي توفرها هذه المؤسسات بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

– رسالة دكتوراه للباحثة سعاد قوفي تحت عنوان التجمعات العنقودية كعامل تنافس في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017م وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها : تلجأ المؤسسات إلى استراتيجية المحيط الأزرق/ التخصص/ التركيز على جانب معين في سوق محددة أين يتوفر في قطاعاته إما عملاء له أو احتياجات غير عادية أو يستخدمون المنتج بطرق مختلفة هذه الاستراتيجية في الغالب لا تتطلب أموالا ضخمة التجمعات العنقودية حظيت باهتمام بالغ الأهمية من طرف العديد من الدول المتقدمة، حققت تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحا كبيرا في عدة دول نامية ، ولهذا سعت حكومات هذه البلدان إلى توفير مختلف المتطلبات الأساسية لدعم التجمعات .

– رسالة ماجيستر للباحث رابح حميدة بعنوان استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة التجربة الجزائرية الصينية، جامعة سطيف، سنة 2011 وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: ساهم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقيتها، كما لعب دورا بارزا في الرفع من القدرة الإنتاجية والتنافسية لها، عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة اقتصادية ومناطق جغرافية معينة ، وذلك لتوفر مجموعة من الظروف كتحقيق الربح وتوفر الخدمات والهياكل القاعدية الملائمة في المناطق الشمالية بالجزائر، ترقية المناولة من الباطن والتي لها دور أثر كبير على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صعوبات الدراسة: لقد واجهتنا جملة من العراقيل أثناء اعدادنا لهذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

– تفشي وباء كورونا وأثر الكبير على الحياة العامة وما صاحبه من توقف أغلب الأنشطة ومن بينها غلق الجامعات وكذا مختلف المكتبات .

– ضعف شبكة الأنترنت في هذه الفترة وهذا أثر على صعوبة جمع الإحصائيات حول متغيرات الدراسة .

– صعوبة الالتقاء بالأستاذ المشرف و الاعتماد على التوجيه عن بعد.

الفصل الأول:

عموميات حول المؤسسات

الصّغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم ويتجلى هذا الدور من خلال الانتشار في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أصبحت من المواضيع التي تلقى اهتمام مختلف الدول والهيئات والمنظمات الدولية الاقتصادية فقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم المشاكل والتحديات التي توجهها أن تبرهن فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي بالرغم من التحولات الاقتصادية التي يمر بها العالم . فهي تلعب دورا هاما وأساسيا في النهوض باقتصاد الدول للخصوصيات التي تتميز بها وقدرتها على التجاوب مع التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية ، وتعتبر النواة الأساسية لقيام المؤسسات الكبيرة . ولقد ارتأينا تقسيم في هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **المبحث الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **المبحث الرابع: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث الاقتصاديين نظرا للصعوبة تحديد تعريف موحد للتغيرات الاقتصادية الواقعة في العالم وكذلك اختلاف المعايير المعتمد عليها، سنحاول هنا إبراز العوامل و المعايير المحددة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك تعاريف ببعض الدول و الهيئات.

❖ **المطلب الأول: صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

يصعب تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في غياب تعريف واضح وشامل يحظى بالإجماع من قبل الباحثين المهتمين بهذا القطاع. لدى سنتطرق إلى أهم الصعوبات فيما يلي:

أولا : العوامل الاقتصادية : تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1- اختلاف درجة النمو:

نظرا لعدم التكافؤ في درجة التطور بين الدول واختلاف مستويات النمو، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم المتقدم أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في الدول النامية. كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة إلى أخرى ، فما نسميها بالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي[1].

2- اختلاف الأنشطة الاقتصادية:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاث قطاعات رئيسية[2]

- **قطاع أولي** : يضم مجموعة المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة كالزراعة والصيد واستخراج الخدمات .
- **قطاع ثاني:** يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل وإنتاج السلع
- **القطاع الثالث:** يشمل قطاع الخدمات, كالنقل والتوزيع والتأمين.

وباختلاف النشاط الاقتصادي بمختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات فقد المقارنة بين المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع صناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني هياكل ومعدات، فإن المؤسسات التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة ممن مخزونات البضائع والحقوق لأن نشاطها يرتكز على عناصر الاستغلال. كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، قد تستغني عنه المؤسسة التجارية، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستوى اتخاذ القرارات

([1])- رابح خوني, رقية حساني. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**. إتراك للنشر و التوزيع , مصر ,2008م,ص17.

([2])- قشيدة صوارية ، **تمويل المؤسسات الصغرية و المتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1، الجزائر،2012م،ص21.

على عكس المؤسسات التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها مؤسسة كبيرة في القطاع التجاري إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3- تنوع الأنشطة الاقتصادية:

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك: ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعية الاستخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية، وهذه الأخيرة يضع عددا من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعية وصناعة النسيج والصناعات المعدنية ولذلك تختلف كل مؤسسة من حيث حجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها وكثافة اليد العاملة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسات الأخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة [1].

ثانيا: العوامل التقنية.

يتلخص محور العامل التقني في مستوى الاندماج بين مراحل عملية الإنتاج فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا، يؤدي إلى توحيد عملية الإنتاج ومركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر بينما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تجزئة هذه العملية، كما أن المستوى العالي للتكنولوجيا يقلص من حجم المؤسسة حتى وإن كانت عالمية ، بينما تدني هذا العامل يجعل المؤسسة كبيرة حتى وإن كانت على المستوى المحلي[2].

ثالثا: العوامل السياسية.

تعكس هذه العوامل مدى اهتمام سلطات بلد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينتظر أن تقوم به في إطار برامجها التنموية والذي يحدده واضعوا الاستراتيجيات والسياسات التنموية وكل المهتمين بالقطاع وعلى هذا الدور والاهتمام السياسي يتم وضع وتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحدود التي تميزها عن المؤسسات الكبرى، وبذلك يتسنى تحديد الوظيفة الحقيقية لمؤسسات القطاع وتحديد السياسات والتدابير التي تسمح بالوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الوحدات الاقتصادية[3] .

([1])- يوسف قريشي ، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر**، دراسة ميدانية أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، الجزائر، 2005م،ص12.

([2])- مشاري صباح، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، دراسة تطبيقية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف الجزائر،2010م،ص129.

([3])- نفس المرجع و نفس الصفحة.

❖ **المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

رغم اختلاف الباحثين والمهتمين بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه هناك إجماع واتفاق على معايير يمكن من خلالها إعطاء إطار محدد لهذه للمؤسسات، ويمكن التمييز بين أنواع المعايير وهي:

أولا: المعايير الكمية .

تعتبر المعايير الكمية أحد أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

1- معيار عدد العمال:

يعتبر من أهم المعايير استخداما وذلك لسهولة وبساطة الاستخدام والتطبيق، وكذلك سهولة الحصول على المعلومات والثبات النسبي، فيما يلي جدول يوضح مختلف التصنيفات المستخدمة في هذا المجال [1] .

جدول رقم (01): يوضح تصنيف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
إسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
ألمانيا	من 01 إلى 20 عامل	من 21 إلى 100 عامل
البرتغال	أقل من 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 01 إلى 09 عامل	من 10 إلى 100 عامل
تايلندا	أقل من 10 عامل	أقل من 100 عامل
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل

المصدر : قريشي محمد الأخضر وآخرون : التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة ورقلة الجزائر. يومي 19/18 أفريل 2012م، ص 8.

2- معيار كمية الإنتاج:

يتم في بعض الدول تطبيق معيار الإنتاج السنوي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في بعض القطاعات وخاصة القطاع الصناعي لأن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض المشاكل, أهمها عدم صلاحيته بصفة عامة في حالة المؤسسات الخدمة والتجارية. كما أن معيار الإنتاج لا يصلح في حال المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة الجمع العيني، كما أن هذا الأخير يتأثر بقيمة الأسعار مما يعطي نتائج مظللة في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار [2] .

([1])- خبابه عبد الله . **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ألية تحقيق التنمية المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2013م، ص13.

([2])- مشعلي بلال. **برنامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائر**- دراسة حالة – مذكرة ماجيستر في الاقتصاد و التسيير جامعة سطيف ، الجزائر،2011م،ص30.

3- معيار قيمة المبيعات:

تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين المؤسسات حيث يمتاز هذا المعيار بسهولة التطبيق على المؤسسات الخدماتية والتجارية والصناعية. وإن كان لابد من توفر بيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمؤسسات، وهو ما لا يتوفر في أغلب المؤسسات الصغيرة خاصة التي لا تحتفظ بدفاتر وحسابات منتظمة, كما يصعب تطبيقه في حالة إجراء مقارنة بين نوعيات مختلفة من الأعمال الصغيرة [1].

ثانيا : المعايير النقدية

من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد [2]

1- معيار رأس المال:

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الاستثمارية والإنتاجية إلا أنه يختلف من دولة إلى أخرى. فمثلا في الدول المتقدمة يصل إلى حدود 700000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 200000 و300000 دولار أمريكي، وفي الكويت يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 6000000 دولار أمريكي.

2- معيار رقم الأعمال:

يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية ، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا إلا أن هذا المعيار يعاني من بعض النقائص ذلك أن كبير حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون بسبب ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة .

ثالثا: المعايير النوعية .

من أهم المعايير النوعية التي يتم الاعتماد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي[3]:

1- معيار الملكية:

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أموال معظمها فردية أو عائلية أو شركات أشخاص، حيث يكون ملاك هذه المؤسسات مديرا أو منظما وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

2- معيار الاستقلالية:

يقصد بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستبعد فروع المؤسسات الكبرى ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني وأيضا استقلالية الإدارة والعمل ، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في نشاط المؤسسة .

([1])- أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد26 العدد الأول 2010م، ص207.

([2])- خبابه عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص14، ص15.

([3])- رابح حميدة: **استراتيجيات و تجارب دولية ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة** دراسة مقارنة مذكرة ماجيستر في إدارة الأعمال الاستراتيجية المستدامة ، جامعة سطيف ، الجزائر،2011م، ص ص2،3.

3- معيار حصة المؤسسة من السوق:

بالنظر إلى العلاقة التي تربط المؤسسة بالسوق، لكونه الهدف الذي يؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا معيارا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على أهميتها ووزنها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة، أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق محدودة فتعتبر مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

❖ **المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية بعض الهيئات والدول .**

رغم الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لا يزال يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني أو تعريف إداريا أو تعاريف مقدمة من بعض الهيئات الدولية.

أولا: التعريف البريطاني.

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر في عام 1985م المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأناه المؤسسات التي تستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية[1]:

- حجم رأل المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 موظف.
- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

ثانيا: تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قدم قانون المؤسسات الصغيرة عام 1953م مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه[2].

و قد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار عدد العمال وحجم المبيعات، فقد حدد القانون حدودا كليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي.

([1])- نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع, لبنان،2007م، ص25.

([2])- سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية** ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد الثاني، الجزائر، جوان 2011م، ص81.

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية .

نوع المؤسسة	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة	من 01إلى 53 مليون دولا أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 01 إلى 53 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250عامل أول أقل

المصدر: سامية عزيز, مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية , مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية , العدد الثاني , الجزائر، جوان 2011م, ص82 .

ثالثا: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مضمون توصية 1996م. لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2003م والذي دخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 2005 م[1].

جدول رقم (03): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	≥ 50 مليون	≥ 43مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	≥ 10 مليون	≥ 10 مليون
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	≥ 02 مليون	≥ 02 مليون

المصدر : ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات** ، مجلة نماء الاقتصادي والتجاري ، العدد الثالث ، جوان 2018,ص217.

رابعا: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعريف حسب القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي نص في سياقه المعدل في الثالث من ديسمبر 1999م على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي حسب القطاعات كما يوضح الجدول رقم 04[2]:

([1])- ياسر عبد الرحمان ،براشن عماد الدين ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات**، مجلة نماء الاقتصادي و التجاري العدد الثالث ، الجزائر ، جوان 2018م، ص217.

([2])- رابح خوني، رقية حماني، **أساليب المشاركة بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن ،2015م، ص36.

الجدول رقم (04): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الخدمات	50 أو أقل	100عامل أول أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50عامل أول أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100عامل أول أقل
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300عامل أول أقل

المصدر: رابح خوني، رقية حماني، **أساليب المشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الأردن ،2015م،ص37.

خامسا: تعريف دول جنوب شرق آسيا .

أوجدت دول جنوب شرق آسيا تعريفا ومعايير لقياس المشاريع الصغيرة، وتختلف في تلك المعمول بها في بريطانيا والجدول التالي يبين ذلك .[1]

الجدول رقم (05): تعاريف دول جنوب شرق أسيا للمشاريع الصغرية .

الدولة	عدد العمال كحد أقصى
سنغافورة	أقل من 90 عامل
الفليبين	أقل من 99 عامل
ماليزيا	أقل من 25 عامل
إندونيسيا	أقل من 19 عامل

المصدر : نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مرجع سبق ذكره ،ص27.

سادسا: تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين وفق قانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي صدر في سنة 2003م، ويحدد هذا القانون المبادئ التوجيهية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضح الجدول التالي[2]:

([1])- نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص27،.

([2])- رابح حميدة، **استراتيجية و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره ص10.

الجدول رقم (06): تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العملة يوان).

نوع المؤسسة	الصناعات	عدد العمال	مجموع الأصول	الإرادات التجارية
مؤسسة صغيرة	بناء	< 600	< 40 مليون	< 30 مليون
	صناعة	< 300	< 40 مليون	< 30 مليون
	تجارة الجملة	< 100	< 40 مليون	< 30 مليون
	تجارة التجزئة	< 100	< 40 مليون	< 10 مليون
	نقل	< 500	< 40 مليون	< 30 مليون
	خدمات بريدية	< 400	< 40 مليون	< 30 مليون
	فندقة ومطاعم	< 400	< 40 مليون	< 30 مليون
مؤسسة متوسطة	بناء	من 600إلى 3000	من40 إلى 400 مليون	من30 إلى 300 مليون
	صناعة	من 600إلى 3000	من40 إلى 400 مليون	من30 إلى 300 مليون
	تجارة الجملة	من 600إلى 3000	من40 إلى 400 مليون	من30 إلى 300 مليون
	تجارة التجزئة	من 600إلى 3000	من40 إلى 400 مليون	من10 إلى 150 مليون
	نقل	من 600إلى 3000	من40 إلى 400 مليون	من30 إلى 300 مليون
	خدمات بريدية	من 600إلى 3000	من40 إلى 400 مليون	من30 إلى 300 مليون
	فندقة ومطاعم	من 600إلى 3000	من40 إلى 400 مليون	من30 إلى 150مليون

المصدر: رابح حميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

سابعا: تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعددت التعاريف في مصر حسب الجهة الصادر عنها التعريف نذكر أهمها[1].

1- تعريف وزارة التخطيط المصرية :

بأنها المؤسسات التي بها أق من خمسين عامل ، على أن يِخذ في الحسبان أسلوب الإنتاج المستعمل.

2- تعريف الاتحاد الصناعة المصرية:

و قد حدد مفهوم المؤسسات الصغيرة من خلال تحديد رأس مال المؤسسة بعشرة آلاف جنيه مصري وتوظف خمسين عاملا فأقل .

3- تعريف بنك التنمية الصناعية :

يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي لا يتجاوز قيمة الأصول الثابتة في الواحدة منها أله جنيه مصري ، بخلاف قيمة الأراضي والمباني.

([1])- رابح حميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص10.

ثامنا: تعريف مجلس التعاون الخليجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وضعت منظمة الخليج للاستثمار سنة 1994م تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد على معيار رأس المال، فالمؤسسات الصغيرة التي لا يتجاوز متوسط رأس مالها المستثمر مليوني دولار، أما المؤسسات المتوسطة فهي التي يكون رأس مالها ما بين مليوني دولار أو أقل من ستة ملايين دولار، بينما المؤسسات الكبيرة هي التي يكون رأس مالها المستثمر ستة مليون دولار فأكثر [1].

تاسعا: تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– يتعامل البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على أن:
– المؤسسات المصغرة : هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتعدى موجوداتها رقم أعمالها 100000 دولار أمريكي.

المؤسسات الصغيرة : هي تلك التي توظف أكثر من 10 عمال وأقل من 50 عاملا ولا تتعدى موجوداتها رقم أعمالها 3 ملايين دولار[2].

عاشرا: تعريف الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية على معيار عدد العمال في تصنيفها، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها توظف ما بين 15 إلى 19 عامل والمؤسسة المتوسطة هي التي توظف ما بين 20 إلى 99 عاملا، أما المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 100 عامل [3].

([1])– رابح خوني, رقية حماني ، مرجع سبق ذكره ، ص30،.

([2])– مكاحلية محي الدين ، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية** المحلية ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة قالمة ، الجزائر، 2015م،ص45.

([3])– بوعبد الله هبة ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجيستير في العلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2009م، ص35.

المبحث الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة خصائص وعوامل نجاح عن باقي المؤسسات، فإضافة إلى تنوع مجلاتها ونشاطاتها، كما سنتطرق في هذا المبحث إلى خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى عوامل نجاحها.

❖ المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات، وفيما يلي عرض لأهم الخصائص:

أولا :الحجم الصغير

يمثل الحجم خاصية مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ترى الإدارة والمالكون ضرورة بقاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخر، ويكون مرد هذا التطلع الحصول على ميزات تفرد خاصية ترافق أساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم ولا ترغب المؤسسة الانتقال إلى الحجم الأكبر رغم توفر الفرص المواتية لها. ويلاحظ في إطار هذه الخاصية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بقيت بهذا الحجم مرغمة ومضطرة لعدم إمكانية النمو والتوسع لأسباب عديدة، وهنا فإن ميزات الحجم تمثل فوائد مرحلية تحصل عليها المؤسسة، وهي تنتقل بعد ذلك إلى الحجم الأكبر وتوسيع المنطقة [1].

ثانيا: سهولة التكوين.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل إيجادها من الناحية القانونية والقضائية، ومن هذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول وقوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية. إن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة وسهولة والوضوح والتحديد في طفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام مؤسسة صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسة متوسطة، وفي الغالب نجد أن الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقرباء أو أصدقاء، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق أو أن إقامة هذه المؤسسات يتطلب ثقافة خاصة للمؤسسين أو إمكانيات كبيرة وبإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية والرسمية هناك أيضا بساطة مستلزمات ومتطلبات إيجاد المؤسسات، فعادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانيات الكبيرة والهائلة، سواء كانت رؤوس أموال أو مستلزمات أخرى[2].

ثالثا: مرونة الإدارة .

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع الغير رسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات حيث توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره

(1)- طاهر محسن ، **منصور الغالي، إدارة واستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة و الصغيرة**، دار وائل للنشر، الأردن،2009م،ص26.
(2)- نفس المرجع ، ص27.

للمواقف، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار ورسمية العلاقات الوظيفية وتدرجها، مما يجعل اتخاذ القرارات الإدارية تأخذ وقت أطول نسبيا. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرنة حتى في حلات مصيرية مثل الرغبة في الانسحاب من السوق أو الوقوف المؤقت للنشاط، فالأمر يتوقف على قرار صاحب المشروع [1].

رابعا: استخدام وسائل إنتاج أصغر حجما وأقل تكلفة .

لا تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما تقنيات معقدة لأن التطور والتوسع والتجديد يحتاج إلى أموال وخبرات للقيام كأنشطة البحوث والتطوير وهذه الأموال قد لا تتوفر في المؤسسات الصغيرة ، لكن بالمقابل فإن انخفاض حجم الإنتاج في المؤسسات الصغيرة قد لا يقلل من تكاليف التخزين والاحتفاظ بالإنتاج لفترة طويلة . لكن كل ذلك قد لا يخلق مشكلة عدم الاستفادة من وفرات الإنتاج بالحجم الكبير للمؤسسات الصغيرة[2].

خامسا: الإبداع والابتكار .

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبداع والابتكار ويرجع ذلك إلى اعتمادها على الإنتاج بأحجام صغيرة ، فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلا على بعض المنتجات بإضافة بعض الاختراعات والابتكارات الجديدة لإعطائها صبغة لمنافسة منتجات المؤسسات الكبرى ذات الوفرة والجودة العاليتين في الإنتاج[3].

سادسا: تلبية طلب المستهلكين ذوي الدخل الضعيف.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية حاجيات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، خاصة الطلب على السلع والخدمات البسيطة المنخفضة التكلفة، في حين أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل لتلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا مقارنة مع بذوي الدخل الضعيف [4].

ثامنا: الآثار الاجتماعية.

أما من الجانب الاجتماعي كل فرد فينا يردد الأثار السلبية للبطالة وما تجه من ويلات ومشاكل اجتماعية على المجتمع ككل من فقر وتفشي الجريمة والأمراض ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في الحد من البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة، وحل كثير من المشاكل التي تواجه المجتمع والأفراد خاصة في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم، إضافة إلى زيادة الإحساس والإدراك لدى الفرد بأهمية الترابط والتآخي، بغض النظر عن الدين واللون والجنس، فالكل يتكون لديه الإحساس والوعي بأهمية المحيط الخارجي[5].

([1])- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ،2009م،ص ص26-27.

([2])- فايز جمعة ، و آخرون، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة** ، دار المجاهد للنشر و التوزيع ، الأردن،2005،ص67.

([3])- عماري جهي ، **استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر**، مذكرة دكتوراه في علوم تسيير المؤسسات جامعة باتنة ، الجزائر 2011م، ص5.

([4])- نفس المرجع و نفس الصفحة.

([5])- توفيق عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

تاسعا: توفير الاحتياجات للمؤسسات الكبرى.

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، حيث تمدها باحتياجاتها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات، حيث تعتبر كمؤسسة مغذية للمؤسسات الاقتصادية الكبرى ولا يمكن أن تحدث منافسة شديدة بينهما نظرا للعلاقة التكاملية بينهما[1].

❖ **المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من التصنيفات وذلك حسب المعايير التي سنحاول أن نبينها كما يلي:

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها.

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصنيفات التالية[2]:

1- المؤسسات العائلية:

هذه المؤسسات عادة ما يكون مقرها المنزل وتستخدم اليد العاملة العائلية ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتوجات تقليدية بكميات محدودة.

2- المؤسسات التقليدية:

يشبه هذا الصنف من المؤسسات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية ، وتنتج منتوجات تقليدية ، كما يمكن لهده المؤسسات التعامل مع عامل أجير وهو ما يميزها عن المؤسسات العائلية إضافة إلى مكان إقامتها وهو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على أدوات يدوية بسيطة.

3- المؤسسات المتطورة والشبه متطورة.

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين باستخدامها لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من الناحية التوسعية أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات.

يمكن تصيف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية [3]:

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل : المنتجات الغذائية، الملابس، والمنتجات الجلدية، وكذلك منتجات الخشب ومشتقاته وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنظم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعة الغذائية والصناعات الفلاحية ، صناعة

([1])- محمد سلطان ، **الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة و المتوسطة** ، دار جليس الزمان ، الأردن، 2014م، ص71.

([2])- نفس المرجع ، ص88، ص89.

([3])- يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص49، 50.

النسيج ، صناعة الورق وأنواعه. ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثافة الاستخدام لليد العاملة.

2- المؤسسات المنتجة للسلع الوسطية.

يدمج هذا التصيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية : معدات فلاحية ، قطع غيار، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظم هذه المنتجات إلى الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيمائية والبلاستيكية، وكذلك صناعة مواد البناء والمحاجر والمناجم، كما تعتبر من الصناعات التي تمارس في الدول المتطورة ويعد على مثل هذه المؤسسات باعتبار الطلب المحلي على منتجاتها، خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3- المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز .

يتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل ، فهي تمارس عملية التركيب أو التجميع انطلاقا من استراد أجزاء المنتوج النهائي، وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول عل المنتوج النهائي.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل .

يتم تصنيف المؤسسات على أساس تنظيم العمل كما يلي[1]:

1- المؤسسات غير المصنعة.

تجمع المؤسسات الغير مصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشط بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجب سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2- المؤسسات المصنعة.

يجمع صنف المؤسسات المصنعة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وهو يتميز عن المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام أساليب حديثة في التسيير وأيضا طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

([1])- لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها ، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2005م، ص 35.

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل .

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى الأنواع التالية[1]:

1- **المؤسسات الخدماتية:** وهي المؤسسات التي تقدم مختلف الخدمات وعادة ما تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا النوع من المؤسسات.

2- **مؤسسات إنتاجية :** هي تنقسم بدورها إلى مؤسسات تنتج سلعا استهلاكية ومؤسسات تنتج سلعا وسيطيه، أو كما تعرف بالسلع الإنتاجية التي تدخل في إنتاج سلع أخرى.

3- **مؤسسات تجارية:** يقصد بها المؤسسات التي تتخصص في شراء السلع وإعادة بيعها محققة هامش ربح معين كتجارة الجملة والتجزئة.

خامسا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية.

تقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا التصنيف إلى ما يلي:

1- المؤسسات العامة: هي مؤسسات تابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة[2].

2- مؤسسات خاصة: هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص ويمكن إدراجها ضمن صنفين هما مؤسسات الفردية والشركات.

✓ **المؤسسات الفردية:** هي التي تعود ملكيتها لشخص واحد يشرف عليها إداريا وفنيا ومطالب بتمويلها وتمتاز هذه المؤسسات بالبساطة والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية والفنية، وبقائها مرتبط بحياة الشخص.

✓ **المؤسسات الشركات:** هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما بمقدار مالي ويقتسموا ما ينشأ في هذا المشروع من ربح أو خسارة [3].

4- **مؤسسات مختلطة:** تكون ملكيتها مشتركة ببين القطاع الخاص بنسب متفاوتة [4].

❖ **المطلب الثالث : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

و هي عوامل عديدة تتمثل فيما يلي[5]:

➢ **قدرة المؤسسة على تقديم شيء مميز وخاص:**

تقدم المؤسسة شيء جديد للسوق حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة، أو باستخدام طرق خاصة ومتفردة في التوزيع.

([1])- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المؤسسات الصغيرة** ، دار الفجر للتسيير و التوزيع ، مصر ،2002م،ص28

([2])- لخلف عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص28.

([3])- محمد رشيد سلطاني ، مرجع سبق ذكره ، ص91 .

([4])- بوعبد الله هبة ،مرجع سبق ذكره، ص 47.

([5])- طاهر محسن منصور الغالي ، مرجع سبق ذكره، ص ص37-38.

- **المعرفة الممتازة بالسوق :**

تستطيع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عمليها، وردود أفعال المنافسين لها النجاح في خلق زبائنها الخاصين بها، وإن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والزبائن هي السر وراء نجاح هذه المؤسسات، حيث أن هذا النوع من العلاقات يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات شخصية منفردة عن غيرها.

- **المالك والمالكون:**

لديهم أهداف محدودة يعرف المدير العمل وأملاكه تحديد أهداف واضحة ومريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة من قبل، ماهي الأهداف العامة للمؤسسة ماذا تخدم المؤسسة؟ ولماذا وجدت. إذ لم تكن هذه الأسئلة قد حددت بوضوح وإن لم تناقش مع العاملين ولم يستوعبها بما فيه الكفاية فإن المؤسسة ستواجه مشاكل في العمل والاستمرارية.

- **إدارة متكيفة مع التطور:**

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما أريد لها الاستمرارية فإنه يستند على وجود قابلية إتعاب وفهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية.

- **الحصول على عاملين أكفاء:**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد لا يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة وللعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تحظى هذه الجوانب بالأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة الإدارة على اختيار العاملين.

- **معرفة حجم رأس المال:**

معرفة حجم رأس المال اللازم للتمويل والحصول عليه من مصادره المناسبة وذلك تحديد تكاليف الحصول عليه من مصادره.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحق ذات أهمية كبيرة باعتبار أنها تعد منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية، نظرا لارتباط أغلبها بذلك ومن ثم فهي تضيف موارد للبلد من خلال عملية سد الحاجات المحلية وتنمية الناتج المحلي وخلق قيمة مضافة والعزوف عن استيراد السلع البديلة، والمساهمة الفعالة في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا لها أهمية كبيرة على النواحي الاقتصادية، فهي كذلك حقل لتعليم المهارات الإدارية والفنية والخبرات، وتكفل في خلق العديد من فرص العمل، كما أصبحت هذه المؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة بما يعرف التعاقد من الباطن، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لما تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية اقتصادية.

❖ المطلب الأول: المساهمة في خلق مناصب الشغل وتدريب العمالة.

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور الرائد الذي تقوم به في مختلف دول العالم من توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة، وكذلك تكوين قاعدة عريضة من العمالة، وفيما يلي سنقوم بشرح لهذا الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: المساهمة في خلق مناصب الشغل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في توفير مناصب العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ولقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة، تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة. [1]

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عددا لبأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل، حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة، إن هذا الاستقطاب لنسبة اكبر من قوة العمل يعود إلى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة، وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات إدارية معينة، حيث نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 33% إلى 88% من إجمالي فرص العمل المتاحة وإن هذه النسبة تختلف من مجتمع إلى آخر، لهذا يبقى الأمل معقودا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم العمالة والتوظيف لما تتميز به من سلوك أكثر ديناميكية في مجال توليد فرص العمل.[2]

---

[1]– محمد رشدي سلطاني ، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص47.

فعلى سبيل المثال باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل مابين50 و60% من إجمالي قوة العمل، وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوربي، وفي منطقة شرق آسيا ودول الباسيفيك تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95% من إجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين 35 و85% من إجمالي قوة العمل، والجدول الموالي يوضح نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل المؤسسات والعمالة في بعض دول العالم. [1]

الجدول رقم(07): نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل المؤسسات والعمالة في بعض الدول

الدولة	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد المؤسسات	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة
البرتغال	%97	%79
كوريا	%99	%78
تايوان	%96	%68
إيطاليا	%97	%49.01
اليابان	%95	%79
ألمانيا	%99	%66
فرنسا	%98	%65
اليونان	%90	%91
الولايات المتحدة	%98	%60

المصدر: عمار علوني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد10، جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر، 2010م، ص174.

فقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي والتي توضح قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب العمالة، إلى أن هذه المؤسسات يمكنها أن توفر وظائف لنمو نصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بإتباع أسلوب كثيف في العمل وأكثر من 75% من عدد العاملين في باقي مجموع الدول النامية، لذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير مناصب العمل.

وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والإداريين، فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات على استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة الفنية.

[1]– بلقاسم زايري، **العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد07، جامعة وهران–الجزائر،2007م،ص169.

كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل في المؤسسات الكبيرة بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى، أما في الدول النامية فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها[1]:

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل.

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام هو أنه بالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة.

ثانيا: المساهمة في تدريب العمالة

إلى جانب خلق فرص العمل الجديدة، تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور رائد تجاه تكوين قاعدة من العمالة الماهرة والكوادر الإدارية ففي بادئ الأمر يعمل بها عمالة منخفضة المهارة، وبمرور الوقت تكتسب الخبرة ويعد هذا الأسلوب أقل تكلفة للمجتمع حيث يرتبط التدريب بالإنتاج داخل المؤسسة، ويساعد هذا على نمو الكفاءات الإدارية لقطاع عريض من أصحاب هده المؤسسات، إضافة إلى ذلك تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر للمنظمين الجدد للدخول إلى الأسواق والظهور، وهذا يعطي مجالا أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية، وأخيرا يمكن عد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خزانا يمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة للعمل في الصناعات الصغيرة للعمل في الصناعات الكبيرة بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى.[2]

❖ المطلب الثاني: المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي وتنمية الصادرات

إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، ومن المؤكد أن تواجد المؤسسات الكبيرة هي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معا يساهم في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة.

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع

---

[1]– خالد إدريس، **فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة– دراسة استشرافية**، مذكرة مقدمة ضمن شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة ، الجزائر، 2008م، ص33.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مرجع سبق ذكره، ص68.

تحل محل السلع المستوردة، وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيكل الصادرات.[1]

أولا: المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي (المقاولة من الباطن)

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في أي اقتصاد يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية لهيكلها الاقتصادي وقوة دافعة لعملية التنمية، فنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبيرة.[2] حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة، فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلا عن المكونات والإجراءات التي تحتاجها الصناعات الكبيرة وتقوم بدور الصناعات المغذية لها.[3] هذه العملية ولدت ما يسمى بالتكامل الصناعي بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يأخذ شكلا من الشكلين التاليين: [4]

✓ **التكامل غير المباشر:** ويقصد به تقسيم المهام بين الوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر بينهما، ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق حيث يتم إنتاج المنتجات المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

✓ **التكامل المباشر:** ويتم من خلال التعاقد بين الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة على أساس استخدام إحداهما لمنتجات الأخرى كمدخلات التصنيع.

وعلى سبيل المثال تتعامل شركة (جنرال موتورز GM's) مع أكثر من (30000)مورد من الصناعات الصغيرة، وتتعامل شركة (رينو Renault) الفرنسية مع أكثر من (50000) مورد من هذه الصناعات، وهي بذلك تستهلك جانبا مهما من إنتاج المصانع الكبيرة، ففي اليابان توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 72% من احتياجات صناعة الآلات، و79% من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية، وتعتمد شركة ميتسوبيشي على (20000) من الصناعات الصغيرة المغذية لها. ويعد التشابك القطاعي بين فروع الإنتاج لهذه المؤسسات الكبيرة أحد معايير التقدم الاقتصادي.[5]

ثانيا: المساهمة في تنمية الصادرات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متزايدا في تحسين حالة الميزان التجاري لمختلف دول العالم وذلك عن طريق الحد من الواردات عن طريق توفير احتياجات المجتمع محليا من إنتاج هذه المؤسسات، وكذا

---

[1]– فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005م،ص71.

[2]– ناصر سليمان، محسن عواطف، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي–الواقع ورهانات المستقبل، غرداية–الجزائر، 23–24 فيفري2011م، ص8.

[3]– أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م،ص44.

[4]– رابح خوني، رقية حساني، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مرجع سبق ذكره، ص73.

[5]– أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص ص44، 45.

العمل على زيادة الصادرات من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية، ومن أهم هذه العوامل: [1]

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

تدخل المؤسسات الصغيرة سوق التصدير بصورة أساسية مباشرة عن طريق تصدير منتجاتها النهائية، أو بصورة غير مباشرة عن طريق إنتاج مكونات السلع التي توجه للتصدير ونقصد هنا عمليات المقاولات من الباطن مع الشركات الكبرى، هذه الأخيرة التي لا يمكن لأي منها أن يجزم أن إنتاجه مصنع 100% من قبل الشركة وحدها، دون لجوء إلى مساعدة شركات أخرى.[2]

لقد نجحت الكثير من الدول النامية في تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعات، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول النامية.[3]

جدول رقم(08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول النامية

البلد	نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الصادرات الكلية	السنة
إندونيسيا	%16.4	2011
ماليزيا	%19.0	2010
الفلبين	%10.0	2010
تايلاند	%29.9	2011

المصدر: مركز التجارة الدولية، **التقرير السنوي الأول لآفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015**، سويسرا ،2015م، ص21.

لقد أشارت الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى أن 25% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء تتوفر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي، وأن 40% من رقم أعمالها يأتي من نشاطها التصديري، كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و45% من الصادرات العالمية [4].

---

[1]– محمد رشدي سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص86،67.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مرجع سبق ذكره، ص69.

[3]– عمار علوني،مرجع سبق ذكره، ص175.

[4]– بلقاسم زايري ، مرجع سبق ذكره، ص ص174، 175.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية، حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40%- 46% في الدنمرك وسويسرا، و50% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا وإلى 50% في الصين، وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما في حالة الصادرات من السيارات.[1]

وعلى الرغم مما سبق يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تخفيض حدة العجز في الميزان التجاري، فتستطيع باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية أن تساهم في التصدير مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير، كما يمكن أن تساهم هذه المؤسسات التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر، عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمه المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة.[2]

وبينما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف معينة ببعض مزايا المرونة، نجد أنه تعاني من عدة عراقيل للوصول إلى أسواق التصدير لهذا الغرض بادرت العديد من الدول إلى إنشاء وكالات لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم الدعم والمساعدة، وهي وكالات تابعة للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية الصادرات، غرف التجارة الوطنية، دوائر التجارة والشركات التجارية الخاصة، وتساهم هذه الوكالات بقسط كبير في إنجاح عملية التصدير.[3]

❖ المطلب الثالث: المساهمة في زيادة الناتج الوطني وخلق القيمة المضافة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الناتج الوطني لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، كما أنها لا تجنب رؤوس الأموال الأجنبية، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق القيمة المضافة في اقتصاديات الدول.

أولا: المساهمة في زيادة الناتج الوطني :يقصد بالناتج الوطني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ومع الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات الاقتصادية، فهي تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي وحتى أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.[4]

---

[1]- محمد إبراهيم عبد اللاوي،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي**،دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن2017،ص83.

[2]- شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008م، ص19.

[3]- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر2003،ص ص62 63.

[4]- ياسين بوضاموز، المؤسسات **الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى جيجل**، مذكرة ماجستير، ، جامعة جيجل، الجزائر، 2011م،ص48.

تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في الناتج الوطني بأكثر من اتجاه ويمكن النظر إلى ذلك كالآتي:[1]

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية حاجات ورغبات المستهلك النهائي أو المستهلك الوسيط المحلي من السلع والخدمات من خلال اتصالها المباشر معهم، مما يعمل على زيادة الدخل الوطني للدولة.
- بسبب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هذا الأمر يعمل على تشجيع الابتكارات والتجديدات، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الكفاءة والمهارة لدى العاملين، وبالتالي زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي.
- نتيجة التواصل المباشر مع المستهلك، فإن ذلك يعمل على زيادة سرعة دورة المبيعات، وبالتالي تقليل تكاليف التخزين والتسويق، مما يعمل على تخفيض التكاليف بشكل عام.

حيث تعمل جميع هذه العوامل على زيادة الناتج المحلي، وبالتالي المساعدة في إحداث التنمية الاقتصادية و يتضح ذلك من خلال النتائج المحققة العربية، وذلك من خلال النسب المبينة في الشكل الآتي :

الشكل رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية

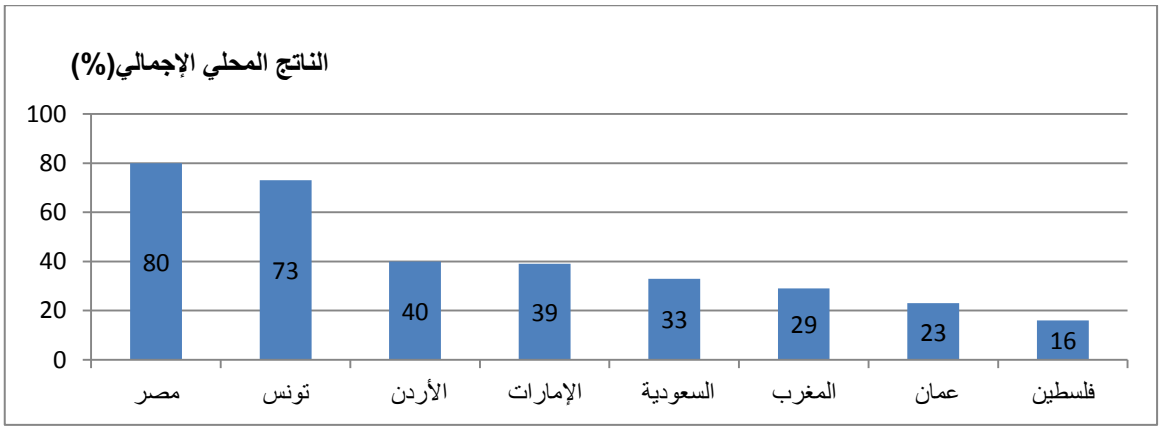

المصدر: طارق إسماعيل، **بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية– الوضع الراهن والتحديات**، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية وأوراق بحثية، العدد 38، 2017، ص03.

ثانيا: المساهمة في خلق القيمة المضافة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في مختلف الاقتصاديات من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لخلق القيمة المضافة في الدول العربية، حيث ارتفعت مساهمتها من حوالي 26,2 مليار دولار سنة 1980م إلى 40مليار دولار سنة 1990م ثم إلى حوالي 49 مليار دولار سنة 1992م لتصل إلى حوالي 53,7 مليار دولار سنة 1993م محققة نمو قدره 105%، كما تنتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة ما قيمته 70% من القيمة المضافة. [2]

---

[1]– محي الدين السمري، **دور القطاع المصرفي في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، فلسطين ، 2014م، ص25.

[2]– عبد الرحمان صيد،**أثر الإبداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مؤسسة برودياك (مطاحن الزهرة) للفترة(2009–2014)**،مذكرة ماجستير، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا،2016م،ص38.

المبحث الرابع: معوقات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعقد وتتنوع المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص في الدول النامية فمنها ما يعد من المعوقات المتعلقة بالمقومات الأساسية للمؤسسات، وهي معوقات تتعلق بالتمويل والتكنولوجيا والتسويق كما يوجد ما يعد من المعوقات العامة التي ترجع إلى ظروف والمناخ العام الذي تعمل فيه هذه المؤسسات ويدفعنا هذا إلى دراسة هذه المعوقات بنوعيها سواء كانت أساسية أو عامة حتى يمكن التصدي لها، من خلال هذا المبحث سنقوم بإبراز أهم المعوقات والصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في مختلف الدول.

❖ المطلب الأول: المعوقات المالية

إن المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي معوقات تمويلية، ضريبة وجمركية، كما سنقوم بشرحها في الآتي:

أولا: معوقات التمويل

انتهت دراسات عديدة إلى أن عدم كفاية الائتمان يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، إذ وجد عددا قليلا من هذه المؤسسات يحصل على ائتمان من مؤسسات الإقراض، وتعتمد هذه المؤسسات في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخلات الفردية والعائلية في التأسيس وفي تمويل عمليات التشغيل، وهذا النوع من التمويل تنجر عنه مجموعة من القيود التي تؤثر على كفاءة المؤسسة، بالإضافة إلى عدم توفر هذه المبالغ بالحجم المطلوب. وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا إلى سوق الإقراض غير الرسمي، وتعتبر معدلات الفوائد في هذا النوع من القرض مرتفعة جدا. ويتشدد أصحاب القروض في الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض. أما فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسعها، مبرر بـ :[1]

- افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.
- ضعف الضمانات المتوافرة الأزمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.
- إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية ومن جهة أخرى، نجد أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا يتجنبون التعامل مع البنوك وذلك نظرا لـ :
  - ارتفاع تكلفة التمويل. تدخل البنك في الإدارة.
  - نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.

---

[1]– لرقط فريدة و آخرون، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية**، 2004م،ص ص122–123.

- عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من الضمانات.

ولكن حتى لو أتيحت عمليات التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يجد سبيله إلى مقرضين ذوي نفوذ وأصحاب مكانة رفيعة، وليس إلى مؤسسات جديدة.

ثانيا: معوقات المحيط الجبائي.

يعاني الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع أسعار الضريبة والتقدير الجزافي لأرباحهم في كثير من الحالات، وهذا ناتج في الغالب عن عدم إمساكهم دفاتر حسابية منظمة. ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصالح الضرائب.[1]

وقد يعجز صاحب المؤسسة على الوفاء بالدين ويضطر إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، ويرجع هذا أيضا إلى نسب اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي. كما يشكل هذا الدين قيدا على المؤسسة في حالة الرغبة من الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط. كما أن مصالح الضرائب لا يأخذون في الحسبان عند تقديرهم للضريبة التغيرات التي تحدث في أسعار المواد الخام والتغيرات التي تحدث في الطاقة المستخدمة، حيث غالبا ما يفرضون الضريبة على أساس الطاقة الإنتاجية الكاملة.

إن مشكلة الضرائب تعد من بين أهم العراقيل التي قد يواجهها المستثمرون الجدد إذا رغبوا في إنشاء مؤسسة، وهذا للتكاليف الإضافية التي تقع على عاتقهم والتي من الممكن أن تجعل نشاطهم بدايته فاشلة.[2]

ثالثا: معوقات جمركية

إضافة إلى العبء الضريبي، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من ارتفاع الرسوم الجمركية المتعلقة ببعض المواد المستوردة في بعض القطاعات والتي تدخل في العملية الإنتاجية، مما ينعكس سلبا على أسعار منتجاتها، كما أن الرسوم الجمركية وحوافز الاستثمار يقصد بها غالبا وبوضوح تشجيع الصناعات الكبيرة.[3]

❖ المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والفنية.

تعتبر المؤسسة، المشروع الذي من خلاله يستطيع المدراء والمسيرون إبراز مهاراتهم، وهو ما ينعكس على نتائج المؤسسة بالسلب أو بالإيجاب، حيث أن الأداء الجيد للمؤسسة ما هو إلا انعكاس للإدارة والتسيير المحكمين على مستوى كل الوظائف بها، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور شديد في

---

[1]– فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص99.

[2]– لخلف عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3]– حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة– دراسة حالة ولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر،2009م، ص30.

الخبرات الإدارية والتنظيمية وذلك نظرا لصعوبة الإجراءات الإدارية على قبول المؤسسة، كما تواجه كذلك هذه المؤسسات عوائق فنية تؤثر في قصور نشاطها.[1]

أولا: المعوقات الإدارية.

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العوائق الإدارية أهما:

1-عوائق إجراءات التأسيس وضعف المعلومات: يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على الترخيص الأزمة، كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضعف المعلومات والإحصاءات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل والمنافسات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات الأزمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.[2]

2-افتقار أسس التنظيم وتحديد المسؤوليات: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمركزية اتخاذ القرارات وهي ظاهرة تشكل قصورا واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة (أي عدم وجود تنظيم واضح للأقسام يحدد الاختصاصات والمهام وغياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المنشأة)، وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخّل في كافة شؤون المؤسسة.

وعليه، يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة.[3]

3-عدم استقرار النصوص القانونية وتعدد جهات الاختصاص: تعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوما، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.

ويترتب على تعدد الجهات الإشراقية كثرة الإجراءات المطلوبة، مثل إجراءات الموافقة على إقامة المشروع وعلى الموقع وتخصيص الأرض والحصول على ترخيص البناء وتراخيص الاستيراد للآلات والمعدات وبعض

---

[1]-حليمة الحاج علي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص102،103.

[3]- محمد فرحي، سلمى صالحي، **المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، يومي 17و 18 أفريل 2006م،ص744.

الخدمات ومستلزمات التشغيل، وكذلك كثرة الاشتراطات الصادرة من الأجهزة الحكومية، مثل هيئة التأمينات الاجتماعية ومكاتب الصحة والأمن الصناعي...[1].

ثانيا: المعوقات الفنية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عوائق فنية ترجع إلى عدة أسباب نذكر من بينها:

1- صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على التكنولوجيا (في شكل براءات اختراع) لأسعارها المرتفعة جدا، أو لاحتكارها، كم تقف عاجزة أمام تطوير تكنولوجياتها الخاصة مما يؤدي إلى تخلف القاعدة التكنولوجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما ينعكس سلبا على نوعية منتجاتها والطلب عليها وتتفاوت بطبيعة الحال طبيعة المشكلة تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي ودرجة التكنولوجيا محل الطلب.[2]

تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض. [3]

2- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية:

سواء الأولية أو الوسطية أو الأجزاء والمكونات، مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية، وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة. وربما تكون أحد الأسباب الرئيسية عدم انتظام هذه المؤسسات في تنظيمات تعاونية تسهل لها إمكانية الحصول على احتياجاتها من المدخلات المستورد بشروط ميسرة. [4]

3- صعوبة الحصول على المواقع المناسبة:

من بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي، غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته، ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومة إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية يقع على عاتق المستثمر نفسه مما تتطلب منه تجميد جزء من رأس ماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي نذكر منها:

- طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.
- الرفض دون مبرر في كثير من الأراضي لعدد من الطلبات.

---

[1]-محمد فرحي، سلمى صالحي، ، مرجع سبق ذكره ، ص ص742،743.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، **أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مرجع سبق ذكره،ص ص99،100.

[3]- نبيل جواد ، مرجع سبق ذكره، ص106.

[4] - نفس المرجع و نفس الصفحة .

- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.

وكذلك عدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف الإنتاج مثل: الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال حيث لا تلبي مثل هذه القضايا الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية وعلى وجه الخصوص أسعار الأراضي في المناطق الصناعية.[1]

4- نقص العمالة المدربة:

تعتبر المؤسسات الكبيرة أكثر جاذبية للعمالة المدربة والمؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبيرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم قدرتها على دفع أجور عالية.
- فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر عالية في المؤسسات الكبرى.
- مخاطر الفشل والتوقف مرتفعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة
- وجود مكافآت وامتيازات وحوافز أكبر في المؤسسات الكبيرة.

هذه الأسباب وغيرها تحدث تنقية لسوق العمل لصالح المؤسسات الكبيرة، ولا يبقى فيها إلا كبار السن والمتقاعدين وحديثي من المعاهد والجامعات وقليلي الخبرة والتدرب والذين يقبلون العمل مضطرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن يغيروا عملهم أمام أول فرصة متاحة أو إقامة مشاريعهم الخاصة، فهم ينظرون إلى العمل في هذه المؤسسات على أنه مؤقت لاكتساب خبرة وتجربة في ميدان ما أو وظيفة ما.[2]

❖ المطلب الثالث: المعوقات التسويقية

تمثل الحصة السوقية إحدى المعوقات الأساسية التي تعرقل نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في ظل المنافسة القوية التي تواجهها من قبل المؤسسات الكبيرة الحجم والمنتجات الأجنبية، حيث تعاني هذه المؤسسات العديد من عوائق التسويق والتي يمكن تقسيمها إلى عوائق تسويق داخلية وعوائق تسويق خارجية كما سنوضحها فيما يلي:

1-**عوائق التسويق الداخلي:** تتمثل معوقات التسويق الداخلية فيما يلي: [3]

- مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول، مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات البيعية، بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيا.

---

[1] – محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية**، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، 02 و 01 أفريل 2006م،ص9.

[2] – رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، مرجع سبق ذكره،ص ص75–76.

[3] – لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص67.

- وبصفة عامة فإن صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يفتقر إلى الوعي التسويقي، ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة.
- كما تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعرض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون، ولإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة، ولذلك يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق، وإلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير، مما ينعكس سلبا على معدلات الربحية.
- افتقار الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمفاهيم الأساسية للجودة مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها.
- أن من أهم عقبات تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سياسة فتح باب الاستيراد للعديد من المنتجات الأجنبية الأمر الذي يشكل عقبة أمام تسويق المنتجات الوطنية وخاصة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- عوائق التسويق الخارجي: ترجع عوائق التسويق الخارجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب نذكر من بينها: [1]

- عدم توافر مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة لتصنيع سلعة التصدير والصعوبات التي تلاقيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على حصص لاستيرادها.
- عدم الاهتمام الكافي بإنتاج سلع بالمواصفات العالمية وعدم الدقة في التشطيب النهائي.
- تعقد إجراءات التصدير وتعدد الجهات المشرفة.
- عدم اهتمام الشركات التجارية بتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتنوعها وضآلة الطلبات في البداية واحتياجاتها إلى مجهودات مضاعفة غير مجزية بالنسبة لما تحصل عليه من تعاملها في السلع التقليدية.
- عدم وجود اهتمام كاف بالدعاية والترويج للسلع المصدرة، فضلا عن قصور البيانات والمعلومات عن احتياجات ورغبات وأذواق المستهلكين بالأسواق الأجنبية.

[1] – فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص92.

خلاصة الفصل الأول:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لاحظنا اختلاف الآراء حول تحديد مفهوم جامع يمكن تطبيقه في معظم البلدان لوجود الأسباب التي تصعب ذلك، نظرا لتعدد المعايير الأساسية التي تحكم التعريف لهذه المؤسسات وهذا لاختلاف الأوضاع السائدة في كل بلد من حيث مستويات التنمية، كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزها على المؤسسات الأخرى والتصنيفات التي يمكن أن تكون عليها.

إذ أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، لأنها تشكل جزءا هاما من عملية التصدير وامتصاص البطالة والمساهمة في تنمية الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة.

كما تطرقنا إلى المشاكل والمعوقات التي تقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تبطئ من عملها ودورها الاقتصادي في بلدان العالم، ومن أبرز هذه المعوقات العوائق المالية، العوائق الفنية، العوائق الإدارية والتسويقية، ولتلعب هذه المؤسسات دورها الهام المنوط بها فإن الأمر يتطلب ضرورة التصدي لهذه العوائق عن طريق وضع الأساليب والوسائل التي من شأنها دعمها، ومساندتها وتنميتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية على مستوى المحليات والأقاليم.

الفصل الثاني:

آليات دعم وترقية المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تجمع الدراسات الاقتصادية والأكاديمية على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة مشاكل وصعوبات تأثر على أدائها ونشاطها، من أبرزها مشكلة التمويل ومشاكل التأسيس والانطلاق وكذا مشكلات تتعلق بالحجم وعدم الارتباط، مما يؤدي إلى زيادة دائرة الخناق عليها ويضعف فرص نمائها وتخطيها الخطوات الأولى في السوق، لذلك كان لابد من وجود هيئات وآليات لحل ما تواجهه هذه المؤسسات من مشاكل وصعوبات.

يعتبر التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر رئيسي وأحد عوامل نجاحها، مما استوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعيم العلاقة بينها وبين البنوك التجارية ، وفي ذات السياق تعتبر البورصة مركزا من المراكز المالية الهامة التي توفر التمويل اللازم لكافة المؤسسات أي كان حجمها ونوعها. ومن أجل التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق تعد حاضنات الأعمال المؤسسة التي تقدم حزمة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والدعم بأشكاله المختلفة ومعالجة أزماتها وفتح آفاق النمو والتطور أمامها. و لزيادة قدرة هذه المؤسسات على مواجهة مخاطر تفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة، ترتب عليها التقارب والتعاون فيما بينها في شكل تحالفات تكتلات يوفر لها فرص تزويدها بميزات تنافسية جماعية ديناميكية تقوم على أساس الابتكار والتعلم، وكذا زيادة فرصة الدخول إلى أسواق جديدة، ومن هنا حظي مفهوم العناقيد الصناعية بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصادياته، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث أساسية هي كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- ✓ **المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في تنمية وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
- ✓ **المبحث الثالث: فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة**
- ✓ **المبحث الرابع: أهمية العناقيد الصناعية في نجاح وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الأول : التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم المؤسسات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما توفره من مصادر تمويل مختلفة وفي هذا البحث سنتطرق إلى :

- مفهوم البنك التجارية .
- علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية.

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في تحقيق مشروع التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على توفير الأموال وتحويلها إلى ائتمان لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أولا: تعريف البنوك التجارية.

يمكن تعريف البنوك التجارية بعدة تعاريف نذكر منها :

1- التعريف الأول: البنك هو كل منشأة تقوم بصفة معتادة بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل. أو تقوم بتوظيف سندات قروض أو شهادات إيداع لاستعمالها كليا أو جزئيا في منح القروض لحسابها وعلى مسؤوليتها[1].

2- التعريف الثاني: بأن المؤسسة التي تتعامل في الديون أو الائتمان، فبنك الودائع يحصل عل ديون غيره ويعطي مقابلها وعودا بالدفع تحت الطلب أو بعد أجل قصير[2].

3- التعريف الثالث: البنك هو عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار بين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم[3].

4- التعريف الرابع: البنك هو تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف ، بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام الأموال لحسابها بعمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية [4].

5- التعريف الخامس: البنك هو تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء بما لا يتعارض مع المصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية [5].

([1])- شوقي بورقية ،**التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية** ، الطبعة1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2013،ص58.

([2])-قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن،2013،ص29.

([3])- نفس المرجع، ص30.

([4])- محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية**،ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص3.

([5])- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك** ،ط1، دار المنهاج للنشر و التوزيع ، الأردن،2006م،ص13.

من خلا التعاريف السابقة يمكن القول أن البنوك التجارية تقوم بتلقي الأموال من المودعين واستثمارها من خلال الودائع وكذلك تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بوظائف يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1- الوظائف التقليدية:

✓ **قبول الودائع :**

للودائع المصرفية أهمية خاصة في مجال النشاط البنكي ذلك أنها تغذي البنوك بالأموال الضرورية لمباشرة العديد من الأعمال ، وتعد الودائع المصرفية من حيث الكم إحدى المؤشرات الرئيسية من ثقة الجمهور في البنك[1].

✓ **منح القروض :**

هي إعادة توظيف الموارد المتحصل عليها في شكل قروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها ، وتمنح البنوك هذه القروض بضمانات قد تكون بضاعة أو أوراق تجارية أو مالية ، كما ترتبط عملية منح القروض ارتباطا وثيقا بعملية قبول الودائع حيث أن البنوك تستخدم هذه الودائع في تقديم القروض ، وكلما زادت الودائع لدى البنوك زادت عملية الإقراض[2].

✓ **خصم الأوراق التجارية :**

هي تتمثل أساسا في الكمبيالات التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري وتؤدي إلى تنشيط وتسيير المعاملات ، قد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقودها لمباشرة أعماله فيتقدم بها لأحد البنوك التجارية التي يخصمها أي يقتطع قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد عن المدة الباقية قبل استحقاقها إضافة إلى عمولة خصمها مقابل القيام بهذه العملية[3]

2- الوظائف الحديثة:

- **تقديم الاستشارات المالية:**

وذلك من خلال تقديم الخطط المالية ذات العلاقة باستثمار الزبائن البنك في مختلف مجالات الاستثمار سواء محليا أو دوليا، فمن خلال تلك الخطط يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، طريقة السداد ومدى ملائمة السياسة الائتمانية للزبون مع سياسة التحصيل في البنك طالما أن مصلحة الطرفين مشتركة[4].

([1])- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013م،ص33.

([2])- نفس المرجع ، ص35.

([3])- عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات النقود و البنوك** ، بدون طبعة، الذاكرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن،2013م،ص45.

([4])- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية**،ط1، الذاكرة للنشر و التوزيع ، الاردن,2013م,ص25.

- **إصدار خطابات الضمان:**

و هي خدمة تمكن زبائن البنك من الدخول بصفقات مؤجلة الدفع لشراء سلع وخدمات ، ويعمل البنك كضامن في حالة عدم القدرة على السداد والذي يتحول لقرد على الزبون، أو كضمان في حالة عدم قدرة الزبون الالتزام بالشروط القانونية المترتبة عليه[1].

- **تمويل التجارة الخارجية:**

و هو ما يطلق عليه بالتوسع أو الوساطة في المعاملات الخارجية حيث تضطلع البنوك التجارية بدورها في انجاز عمليات التجارة الدولية ، وبالتالي تعمل على تمويل التجارة تصديرا واستيرادا، إذ ان لها فروع في معظم دول العالم وعلاقات مع البنوك الأجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة وتقوم البنوك التجارية أيضا بعمليات شراء العملات الأجنبية كمجال ومرتبط بهذا النشاط[2].

ثالثا: أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية: وتنقسم إلى[3].

✓ **البنوك التجارية العامة:**

و يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبيرة وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه الأخيرة بكفالة الأعمال التقليدية للبنوك وتمنح الائتمان القصير والمتوسط الأجل ، وتمويل التجارة الخارجية .

✓ **البنوك التجارية المحلية:**

و يقصد بها البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبيا مثل مدينة أو ولاية معينة.

ثانيا: من حيث عدد الفروع [4].

1- البنوك ذات الفروع:

و هي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة لاسيما الأماكن العامة ، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها . كما تميل هذه الفروع إلى التعامل بالقروض القصيرة الأجل وذلك لضمان سرعة استرداد القروض، وكما تتعامل في القروض المتوسطة والطويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

([1])- أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص24.

([2])- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص124.

([3])- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره،ص32.

([4])- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، ط1، دار غيداء للنشر و التوزيع ، الأردن، 2016م،ص75.

2- بنوك السلاسل:

هي عبارة عن سلسة بنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسة من عدة فلروع منفصلة عن بعضها إداريا، لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف الوحدات بها، كذلك ينسق بين الوحدات ويوجد هذا النوع في الولايات المتحدة الامريكية.

3- بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة لها التي تعمل في مجال النشاط البنكي حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة، وتضع لها السياسات العامة بينما تترك هذه السياسات العامة بينما تترك تنفيذها بشكل لامركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، وقد انتشرت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- البنوك المحلية: هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة، مدينة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها .

ثالثا: من حيث حجم النشاط [1].

1- **بنوك الجملة:** يقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت.

2- **بنوك التجزئة :**

هي بنوك تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغيرة لكنها تسعى لجدب أكبر عدد منهم، وتتميز بانتشارها الجغرافي الكبير، كما تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة، وهذه البنوك تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال العمل النهائي.

❖ **المطلب الثاني: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

و تتمثل علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

أولا : استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة العولمة أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة ولقد شكل زيادة التوسع في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الميادين التي تعتبر مجالا هاما لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، إن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية

(1)- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص34.

(2)- عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** – دراسة حالة – مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية جامعة المسيلة، الجزائر،2007م، ص67.

النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، حتى تكون استراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فاعلية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

1- التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الضرورية حول هذه المؤسسات.

2- الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل الإيجاري من اجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3- تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفاعلية وذلك بالاهتمام بـ:

- توفير أدوات ودعائم تسيير القرض.
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما يتماشى والأهداف العامة المسطرة.
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات.
- المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الميادين التالية:
  - ✓ الدخول في مشاريع التعاون والشراكة.
  - ✓ إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
  - ✓ مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية
  - ✓ الدخول إلى الأسواق المالي.

ثانيا: المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من اتباعها من طرف البنوك التجارية عند الإقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالآتي[1]:

1- الاستخدام الجيد والدقيق لأدوات التحليل المالي.

2- المعرفة الجيدة للمسيرين ومحيطهم.

3- طلب الضمانات الكافية م أجل دعم المخاطر.

4- المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة .

5- تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة والبنك.

6- دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض.

7- المساعدة الفعالة للمصالح الإدارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر.

(1)- برحي شهرزاد ، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجيستير في المالية الدولية، تلمسان الجزائر 2012م، ص69.

ثالثا: متطلبات علاقة دائمة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حتى تحقق علاقة تتميز بالثقة والتعاون بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على القرض من البنك، لا بد من توفر الشروط الأساسية الآتية[1]:

1- تحقيق علاقة دائمة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تركز على الشفافية والحوار والثقة كأحد أهم مبادئها.

2- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك مثل: الحسابات السنوية الوضعية المالية، التزاماتها اتجاه البنوك الأخرى.

3- على البنوك تقديم كل المعلومات الضرورية بشروط منح القروض التي تلبي احتياجاتها المالية، الفوائد التنظيمية لمنح القروض.

4- على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغيرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة التي تكون لها آثار على علاقتها مع البنوك المقرضة.

5- تجنب البنك لأي تعطيل وتقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **المطلب الثالث : أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تتخذ القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب نستخلصها في القروض الموجه لتمويل نشاط الاستغلال والقروض لتمويل نشاط الاستثمار.

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.

يقصد بنشاطات الاستغلال كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الأغلب اثنى عشر شهرا، وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركة الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا، وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدرتها على تحصيل ديونها من الغير، وتنقسم هذه القروض إلى قسمين هما قروض عامة وقروض خاصة[2].

1- **القروض العامة** [3]: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

➢ **تسهيلات الصندوق :**

عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المالية، أو القصيرة جدا، والناجمة عن تأخر الإيرادات في النفقات أو المدفوعات، إذ تسعى إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية تحصيل الإيرادات حيث يقتطع مبلغ القرض، ويكون رصيد حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ ومدة معينة لا

([1])- عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره، ص68.

([2])- الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر،2010م،ص57.

([3])- نفس المرجع، ص ص58،61.

تتجاوز عدة أيام ، ويتم للجوء إلى مثل هذه القروض من طرف المؤسسات لتسديد رواتب العمال أو تسديد فواتير الكهرباء والغاز إلى غير ذلك من النفقات .

➢ **المكشوف:** عبارة عن قرض بنكي لفائدة المؤسسات التي لديها نقص في الخزينة عند عدم كفاية رأس المال، ويتجسد ذلك خلال ترك حساب العميل مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد يصل إلى سنة كاملة ويستعمل هذا التسهيل لتمويل نشاطات التجارية للمؤسسات للاستفادة من القرض التي تتيحها البيئة الخارجية.

➢ **قرض الموسم:** القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد العملاء، فالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية. فالمؤسسة تقوم بإجراء خلال فترة معينة يحصل أثنياها الإنتاج، ويقوم ببيع هذا المنتج خلال فترة خاصة. ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات بيع اللوازم المدرسية.

➢ **قروض الربط:** هي قروض تمنح للمؤسسات لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية شبه مؤكدة التحقيق ، ولكنها مؤجلة فقط لأسباب خارجية. يهدف هذا النوع من القروض إلى تحقيق الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقيق العملية المالية التي تعتبر شبه مؤكدة، مثال ذلك : قررت مؤسسة القيان بانتشار معين ولتمويل ذلك قامت ببيع عقارات ولكن دخول الأموال الناجمة عن ذلك التنازل يتأخر نسبيا نظرا للإجراءات التي يجب القيام بها، لذلك تلجأ المؤسسة إلى البنك لطلب القرض من أجل هذا الانتشار ، ويتم تسديده بعد دخول هذه الأموال الذي يعتبر مسألة وقت.

2 **القروض الخاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، ويمكن تقسيم هذه القروض إلى ثلاث أنواع:

➢ **تسبيقات على البضائع:**

تعتبر التسبيقات على البضائع من قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة، أي وجود مخزون هام من البضاعة لدى المؤسسة لم يسوق بعد ويحصل البنك مقابل ذلك على البضاعة كضمان وهنا يجب على البنك التأكد من وجود البضاعة ومواصفاتها وقيمتها وجودتها، كما يتدخل طرف ثالث يتمثل في المخازن العامة التي توضع فيها كضمان[1].

➢ **تسبيقات على الصفقات العمومية:**

تعرف على أنها عقود لشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، ونظرا لطبيعة أعمال التي تقوم بها السلطات العمومية، وخاصة من حيث أهمية المشاريع وإجراءات الدفع التي تتم ببطء يجد المقاول نفسه بحاجة إلى أموال غير متاحة في الحال أمام السلطات العمومية، وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاز المشاريع لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية هما كفالات وقروض فعلية لصالح المقاولين [2].

(1)- عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص75.

(2)- نفس المرجع ، ص76.

➢ **خصم الأوراق التجارية:**

تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام بشراء الورقة من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ، ويحل محل هذه المؤسسة الدائنة إلى غاية هذا التاريخ ، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة مالية لصاحب الورقة قبل تاريخ استحقاقها حيث يستفيد البنك من سعر الخصم الذي يطبق على فترة الانتظار فقط. وعند خصم الورقة لا يحصل حاملها على القيمة الإسمية بمقدار مبلغ الخصم[1].

ثانيا: قروض تمويل الاستثمار.

على خلاف الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل نشاط دورة الاستغلال تحتاج هذه المؤسسات إلى الموارد المالية لتمويل دورة الاستثمار سواء في بدايات نشاطها أو في مراحل توسعها وتطورها. وفي هذا الإطار من أجل تغطية هذه الاحتياجات ، توفر البنوك نوع من القروض الموجهة أساسا لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تقسيم هذه القروض حسب المدة إلى :

1- القروض المتوسطة الأجل:

تتراوح أجالها بين سنة وسبع سنوات ، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، ونظرا لطول مدتها فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، إضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، ويمكن تمييز نوعين من القروض المتوسطة الأجل: [2]

- **قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة:** هي تلك القروض التي يمكن للبنك المقرض أن يقوم بإعادة خصمها لدى المؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي تجنب خطر عدم السداء.
- **قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة:** هذا النوع لا يعطي للبنك الحق في إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى البنك المركزي. وهو ما يجعل البنك مجبرا على انتظار مدة السداد وبالتالي احتمالية وقوع المخاطر تكون أكبر، الشيء الذي يجعل من الدراسة الجيدة لملف القرض ضرورية في ظل هذا النوع.

2- القروض الطويلة الأجل:

تهدف المؤسسة من خلال اللجوء لهذا النوع من القروض إلى تمويل الاستثمارات التي تمتد إلى فترة طويلة، تتميز هذه الاستثمارات بارتفاع تكاليفها وعملية تحصيل إيرادات الاستثمار يكون على مدة طويلة، لهذا القرض طويل الاجل يلبي هذا النوع من الاحتياجات حيث أنها تفوق مدة سبع سنوات لتصل حتى عشرين سنة وهي موجه أساسا لتمويل الاستثمارات الضخمة[3]. ونظرا لطبيعة هذه القروض وما تنطوي عليه من مخاطر عالية جراء قيام البنك بتجميد أمواله لفترة طويلة، فإن البنوك تقوم بإشراك بنوك عدة ومؤسسات مالية في تمويل واحد أو طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل البدئ في عملية التمويل.

([1])- الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص67.

([2])-عمران عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص79.

([3])- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره, ص75.

المبحث الثاني: دور حاضنات الأعمال في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، وعملها في ظل بيئة نشاط تمتاز بظروفها المتغيرة والمعقدة، لاسيما مع تزايد وتيرة العولمة والتغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال، حيث تعمل حلى تقديم العديد من الخدمات التي تؤمن المسيرة الطبيعية للمؤسسات من أجل الابتعاد عن الفشل والانهيار ولهذا تحظى حاضنات الأعمال باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة والنامية.

❖ المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا المبدعة، فهي تساعدها على التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق، ويتركز الدور الرئيسي للحاضنات عل احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة نظرا لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبل الأفكار الجديدة، ومن خلال الآتي سنبرز مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال:

أولا: نشأة وتعريف حاضنات الأعمال

لقد تبلور ظهور حاضنات الأعمال نتيجة أحداث تاريخية من القرن الماضي كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعدد مفهومها وفقا لطبيعتها القانونية وطبيعة نشاطها وغيرها.

1- نشأة حاضنات الأعمال: تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشأت أول حاضنة سنة 1959م بالمركز الصناعي لباتافيا (The Batavia Industrial Center) بمدينة نيويورك، وذلك عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقف عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ولا يزال هذا المركز يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، وهو (Industrial Batavia Center)، حيث تخرج منه الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

تعد هذه الفكرة كمبادرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في تأسيس وتطوير الشبكات المهارات الإدارية، وتسويق المنتجات والخدمات ذات طابع ابتكاري وإبداعي، ولكن ولغاية السبعينات، الفكرة كانت فريدة من نوعها وهدفها كان فقط دعم المشروعات الناشئة (star-up) التي تحتاج للتوجيه ورأس مال مغامر لتجسيد أفكارها على أرض الواقع. اليوم انتشرت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا في العديد من مناطق العالم وتجاوز عددها في الولايات المتحدة الأمريكية الآلاف، كما توجد في العديد الدول الأوربية، وجنوب أمريكا، وجنوب أفريقيا، والصين وكوريا، وعدد من الدول العربية.[2]

---

[1]- أحمد بن قطاف، **فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي- قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 05، جامعة المدية، جانفي2016م، ص171.

[2]- شريفة بالشعور، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئةstartups: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955م،سكيكدة-الجزائر، ماي2018، ص419.

2- تعريف حاضنات الأعمال: لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الاقتداء بها، إلا هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نوجز منها ما يلي:

- تعرف الجمعية الأمريكية حاضنات الأعمال (National Bussiness Incubation association) على أنها: هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبتكرة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء مرحلتي الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بتسويق منتجات هذه المؤسسات.[1]
- ويمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع. إن حضانة الأعمال كبرنامج تنموي تساعد في تنويع النشاط الاقتصادي، وتكوين الثروة، ونشر التكنولوجيا وتسويقها، وكذلك خلق فرص، وتخفيض أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة.[2]
- كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها: مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة.[3]

ويمكن تصوير الحاضنة في المخطط التالي:

الشكل رقم (02): نموذج حاضنة أعمال واحدة لمجموعة من المؤسسات

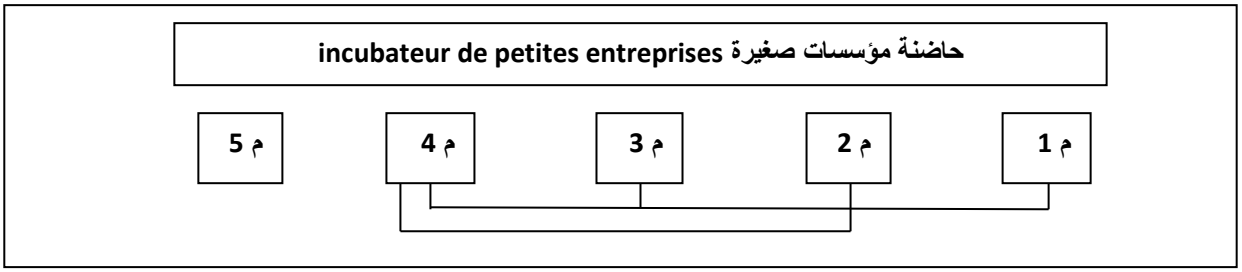

المصدر: منير لواج، **دور نظام الحاضنات في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة في الملتقى الوطني، – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة جيجل، الجزائر، 16أفريل2013 ، ص61.

---

[1]– زوبير عياش، سهام بوداب، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي–الجزائر، ديسمبر2019م، ص120.

[2]– عبد السلام أبو قحف، **العولمة وحاضنات الأعمال (حالات عملية وحلول ومشكلات)**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى2002، ص ص80– 81.

[3]– أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص174.

3- أهداف وأهمية حاضنات الأعمال

هناك أهداف كثيرة وراء إنشاء حاضنات أعمال من شأنها إنجاح فكرة الحاضنات والمتمثلة في دعم وحماية المشاريع الجديدة، وتنمية الاقتصاد المحلي والعالمي وتطوير القدرات البشرية، وأهم هذه الأهداف نجد:[1]

- توفير بنية أعمال مناسبة لنمو الأعمال الجديدة في المراحل الأولى من عمرها وتشجيع روح المبادرة ومساعدة المشروعات الصغيرة في مواجهة المعيقات التي قد تواجهها في مرحلة البدء.
- المساعدة في التنسيق بين المؤسسات التمويلية المختلفة وأصحاب الأفكار الرائدة للمنتسبين للحاضنة.
- تقليل التكلفة الإيجارية على المبادر الجديدة.
- تجميع أفكار وإبداعات الشباب الواعدين ومساعدتهم في تحويلها إلى مشروعات استثمارية ودعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الصغيرة وتنمية المهارات العملية والإدارية للمنتسبين.
- تحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها.
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادرة على الاستمرار والتطور.
- تحقيق مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع.
- توفير آليات الدعم المناسبة لهذه الفئة من خلال شبكة المختصين والمستشارين في المجالات كافة.
- المساعدة على نقل وتطوير التقنية وتوسيع مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير البيئة المحلية من خلال التشجيع على إقامة مشروعات استثمارية صغيرة ذات مزايا تنافسية.
- دعم العلاقات التكاملية والتشابكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها من ناحية وبينها وبين المشروعات الكبيرة من ناحية أخرى من خلال الحاضنة.
- توفير قنوات اتصال بين أصحاب المشروعات الملتحقة بالحاضنة والمجتمعات الصناعية المحيطة.
- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات مثل:قياس وضبط الجودة، المواصفات، قاعدة بيانات إدارية وتجارية).

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، مراكز البحث، المجتمع، الشركات، العملاء أو زبائن الحاضنات) من خلال الشكل التالي:

---

[1] – بسمة فتحي عوض برهوم، **دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة–دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة(مبادرون–سبارك)**، مذكرة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية فلسطين،2015م، ص79.

شكل رقم (03): أهمية حاضنات الأعمال

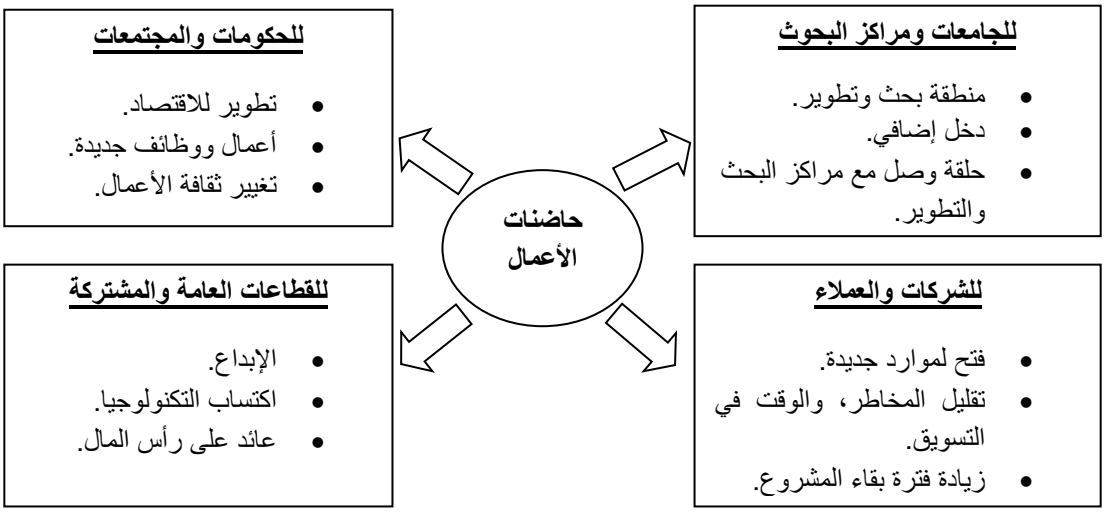

المصدر: عمار زودة، حمزة بوكفة، **حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارة، العدد 2، جامعة أم البواقي–الجزائر، ديسمبر 2014م،ص61.

ثالثا: أنواع حاضنات الأعمال

تختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها، ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل فيما يلي:[1]

1-حاضنات الأعمال العامة: تهتم بالتنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة، وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد، غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار، وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2-حاضنات الأعمال المتخصصة: تهتم بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها، من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل، أو لاستقطاب استثمارات من نوع خاص إليها.

3-حاضنات الأعمال التقنية: وتختص بالتكنولوجيا ونشرها، وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات والاستشارات الأخرى اللازمة.

[1]– حسين نغمة، **دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة–دراسة حالة لتجارب بعض البلدان**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد112،جامعة النهرين–العراق،2017م، ص78.

❖ المطلب الثاني: آليات احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد حاضنات الأعمال بكونها تركز على المؤسسات القائمة على الأفكار المبتكرة والجديدة، لذا فإنه لابد توفر معايير دقيقة لاختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان، كما أن عملية الاحتضان تمر بعدة مراحل إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة.

أولا: معايير اختيار مؤسسات الاحتضان

إن اختيار المؤسسات المراد ضمها إلى الحاضنة مهمة تقتضي البحث عن مؤسسات تحمل صفات ريادية وقدرات مميزة لتكون مثال ناجح في الاحتضان، ويمكن حصر أهم هذه المعايير في:[1]

- أفكار جديدة وجيدة، تنمو بسرعة (في غضون ثلاثة سنوات تقريبا) وبحاجة فعلا إلى الاحتضان.
- قائمة على الابتكارات والمبادرات التكنولوجية، وإنتاج منتجات عالية الجودة ذات سوق دائمة.
- قادرة على تحقيق التجانس، الترابط والتكامل مع المؤسسات المحتضنة والقائمة.
- واقعية وقابلية خطة العمل للتحقيق والحصول على التمويل وتساهم في تأهيل إطارات وتنمية المهارات الفنية.
- المشاريع التي ترغب التحول من مشاريع حرفية إلى مشاريع متطورة من خلال إضافة وسائل إنتاج متطورة.

ومن ناحية أخرى توضح التجارب العالمية وجود عدة معايير فنية وشخصية لاختيار المشاريع في الحاضنات والمراكز التكنولوجية، والتي تتلخص في الآتي:

- جودة فريق إدارة المشروع وتميزه بالرغبة في الإنجاز.
- المحتوى التكنولوجي للمشروع (أبحاث متطورة، تكنولوجيا جديدة...).
- إمكانية تنفيذ الفكرة فنيا والانفراد، وكذا قابليتها للحصول على براءة اختراع والقدرة على البدء فورا في التنفيذ.
- الإضافات والاختلافات الصناعية مع المنتجات الموجودة في الأسواق.

ثانيا: مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة من خلال مجموعة من المراحل، وفي هذا الصدد اقترح سنة 2009م نموذج InfoDev(2009) يحدد مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو نموذج يتميز بربطه بين مراحل حضانة المؤسسة ودورة حياة المشروع، حسب هذا النموذج يمر أي مشروع على أربعة مراحل: فكرة، بدء التشغيل، التوسع، والنضج. أما حضانة هذا المشروع حسب النموذج تتم عل أساس ثلاث مراحل أساسية (تسبقها مرحلة إنشاء فكرة المشروع).[2]

---

[1]– أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] – عمار زودة، **دور نظام حاضنات الأعمال في دعم تطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة إلى تجربة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص 439.

كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم(04): مراحل الاحتضان حسب نموذج InfoDev(2009)

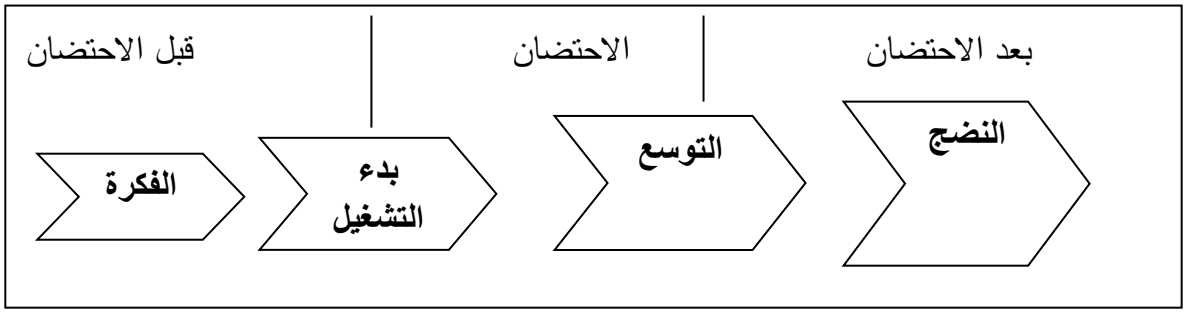

المصدر: عمار زودة، **دور نظام حاضنات الأعمال في دعم تطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة إلى تجربة الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص 440.

ويوضح الشكل مراحل الاحتضان على النحو التالي:[1]

- **منبت الفكرة:** حيث تأتي الأفكار الريادية وهي المرحلة الأولى وتسبق عمليتي الإنشاء والاحتضان، وهي المرحلة الأكثر خطورة في المشروع بسبب وجود درجة عالية من عدم اليقين.

- **مرحلة ما قبل الاحتضان:** الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو مساعدة الفرد على للقيام بفكرته، وهي مرحلة تتسم بالخطورة وارتفاع تكاليفها، باعتبارها مرحلة تهتم بالحصول على الدعم والتمويل المالي لانطلاق المشروع، وتزيد صعوبتها في حالة صناعات الابتكار ذات التكنولوجيا العالية.

- **مرحلة الاحتضان:** وهي المرحلة التي يقوم من خلالها فريق متخصص لتحول فكرة المشروع إلى خطة وبداية اشتغاله وتوسعه، والاستثمارات في هذه المرحلة مكلفة ولا تزال لا تجلب أي ربح، وتساعد الحاضنات في هذه المرحلة البحث عن خطة عمل المشروع، وتقديم المساعدة التجارية، وبناء الفريق، وتوفير الموارد، والوصول إلى شبكات التوزيع ومصادر رأس المال.

- **مرحلة ما بعد الاحتضان:** وهي المرحلة التي تتضج فيها المؤسسة المحتضنة وبالتالي لا توجد حاجة للتدخل من قبل الحاضنة، ولكن التجربة في هذا المجال تبين أن الحاضنات لا تزال تساعد المؤسسات بعد نهاية مرحلة احتضانها، فعلى سبيل المثال تواصل العديد من المؤسسات الناضجة استئجار مساحات في الحاضنة بهدف الاستفادة من خبرات الحاضنة من جهة ومن جهة أخرى تسمح الحاضنة ببقاء هذه المؤسسات الناضجة لتنقل خبرتها ونجاحها لاحتضان مؤسسات وبرامج جديدة.

[1]- عمار زودة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 440-441 .

❖ المطلب الثالث: التجربة الأمريكية الناجحة في حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد تجربة الولايات المتحدة من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية من عام 1984م عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام 1985م، ليصل مع نهاية 2012م إلى حوالي 1400 حاضنة.[1]

حسب إحصائيات الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال لعام 2011م، فإن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن 80%، وأن معدل نموها يزيد من 7 إلى 22 ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال، وحسب إحصائيات نفس الجمعية تم إنشاء 49000شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245000 فرصة عمل دائمة وحققت مداخيل قدرت بأكثر من 15 مليار دولار، كما قدرت أن 87% من المؤسسات المحتضنة المتخرجة لا تزال تعمل في السوق ونسبة 84% من المؤسسات المحتضنة والمتخرجة بقيت تعمل في مناطقها المحلية، الأمر الذي ساهم في دعم التنمية المحلية بالمناطق التي تتواجد بها حاضنات الأعمال، كما أكدت بعض البحوث التي قامت بها نفس الجمعية بأن الإنفاق والدعم الحكومي لحاضنات الأعمال يساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية عن أرباح ومداخيل الشركات الناجحة والمتخرجة من الحاضنات، حيث وصلت هذه البحوث إلى أن كل01 دولار ينفق على دعم حاضنات الأعمال يحقق ما يقارب من 30 دولار كعائدات في شكل ضرائب محلية على الشركات المتخرجة فقط.[2]

وفي إحدى الإحصائيات الحديثة التي تصدرها الجمعية القومية لحاضنات الأعمال NBIA عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة، نجد تحليلا كاملا لسمات هذه الحاضنات تبعا للعناصر كالآتي:[3]

- **موقع الحاضنات:** تتوزع حاضنات المشروعات جغرافيا، على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هناك تركيزا واضحا للحاضنات التكنولوجية في الولايات الآتية: جورجيا، شيكاغو، كاليفورنيا، نيويورك بنسلفانيا، فيلادلفيا وغيرها من المناطق
- 45% من حاضنات الأعمال الأمريكية تقع في المدن الكبرى.
- 19% من حاضنات الأعمال تقع في المدن الحضرية.
- 36% من حاضنات الأعمال في المناطق الريفية.

---

(1) حسين نغمة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(2) عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 442.

(3) عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، **واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**، الملتقى الدولي حول: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة المسيلة–الجزائر، أيام 3–4–5 ماي 2011م، ص9.

-**مساحة الحاضنات:** تختلف مساحات هذه الحاضنات مابين 12 ألف متر مربع في أكثرها، وتبلغ متوسط مساحتها القابلة للتأجير لأصحاب المشروعات حوالي 5 آلاف متر مربع، بينما يبلغ متوسط عدد المشروعات التي تلتحق بالحاضنة الوحيدة حوالي 20 مشروعا.

بالإضافة إلى ذلك تمتاز حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بخصائص نذكرها:[1]

- أكثر من 80% من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات.
- أكثر من 90% من الحاضنات توفر مساحات للمكاتب والمصانع، و55% منها توفر مساحات للعمال و41% منها توفر مساحات للتخزين.
- 80% من المؤسسات المحتضنة اتخذت مقرا جديدا لها بنفس المدينة.

-**طرق تمويل حاضنات المشروعات الأمريكية:** يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة، "حاضنات لا تهدف إلى الربح"، حوالي 51% من مجموع الحاضنات، وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية، بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية، حوالي 8% من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتهدف هذه النوعية من الحاضنات إلى استثمار الأموال، بالإضافة إلى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة، ونذكر مثلا على ذلك الحاضنات التي تمت إقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء والخاصة بأبحاث الإلكترونيات وتقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة، كما تمثل نسبة 5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية،أو بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة،أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.[2]

-**أنواع وتخصصات الحاضنات:** تمثل ما نسبته 27% من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، 10% من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص، 9% ذات توجه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات...)، كما أن ما نسبته 16% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات، بالإضافة لتمويل المشروعات. [3]

---

[1] عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] عمار زودة، حمزة بوكفة، **حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة لمشاتل الجزائر)**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 2، جامعة أم البواقي-الجزائر، ديسمبر 2014م، ص 63.

[3] نفس المرجع، ص 63-64.

المبحث الثالث: السوق المالية الثانية كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل السوق المالية مكانة هامة في اقتصاديات الدول، فهي بأنظمتها وآلياتها تسهل عملية الالتقاء بين وحدات الفائض وبين وحدات العجز المالي سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات الذين يحتاجون إلى هذه الفوائض المالية لتمويل أو إتمام مشاريعهم. لدى تم إنشاء ديون مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل مشاريعها، وكانت الدول المتقدمة عي السباقة إلى إنشاء هذه السوق ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى :

- مفهوم السوق المالية الثانية.
- عوامل اتخاذ قرار الدخول إلى السوق المالي الثاني والمتدخلون فيه.
- فعالية السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ المطلب الأول: مفهوم السوق المالية الثانية.

تعتبر السوق المالية الثانية من أهم آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي توفر الموارد المالية الضرورية لنشاطها كما تساهم جلب الاستثمارات والمستثمرين والرفع من قيمتها المالية .

أولا : نشأة السوق المالية الثانية.

ظهرت بورصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جراء النجاح المحقق من طرف السوق المالي NASDAQ الذي أنشأ مند عام 19711م، حيث سمح لشركات رأس المال المقامر بتمويل هذا النوع من المؤسسات التي تتمتع بقدرات عالية على الابتكار والإبداع التكنولوجي، ولديها إمكانيات واسعة للتطور والنمو في المستقبل، ثم انتقلت هذه الأسواق من أمريكا إلى أوروبا وفي مقدمتها بريطانيا التي قامت بإنشاء السوق المالي (Alternative.investiment market) سنة 1995م والتي تعتبر أول سوق لرؤوس الأموال المتخصصة في تداول وتسيير قيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطورت تطورا كبيرا بعد سنة 2000م وخاصة في سنة 2005م إذ وصل عدد الشركات المسجلة بها إلى 1600 شركة كما بلغ حجم التداول والمعاملات فيها إلى61 مليار دولار أمريكي.

كما أنشأت السوق المالية الثانية الفرنسية سنة 1983م ، والتي تضع جزءا من السوق المنظمة لبورصة باريس أكثر من 320 شركة، بعد ذلك إنشاء السوق الجديدة الفرنسية في سنة 1995م والموجه خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تزويدها بالموارد المالية الضرورية لنموها وتطورها. أما بلجيكا فقد افتتحت سوقها المالية الثانية سنة1985م وتبعتها ألمانيا سنة 1987م ورغم الشروط الميسرة المنطقية بالإدراج والإفصاح المالي إلا أنها لم تعرف النجاح الذي حققته كل من فرنسا وبريطانيا، إلا ان إيطاليا قد تأخرت في إنشاء هذا النوع من البورصات إلى غاية سنة 2001 م وكوريا أنشأت السوق سنة 1996م وتميزت أنها تأثرت بالنمو الكبير والضخم لقطاع التكنولوجيا في البلاد ، وتضم 996 شركة مسجلة فيها، كما بلغت قيمة التداول والمعاملات السنوية في المتوسط 450 مليار دولار[1].

([1])– العايب ياسين :**إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر،2011م،ص ص295، 296.

ثانيا: تعريف السوق المالية الثانية.

من أهم التعاريف المتداولة في تعريفها نجد:

- **التعريف الأول** : هي تلك السوق المخصصة لتداول الأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة والأخذ في نمو رأس مالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المؤسسات الكبيرة[1].
- **التعريف الثاني:** هي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات معدلات نمو مرتفعة والتي تتميز بانخفاض الأمياز الإدارية كمدير يحكم عملها وعملياتها[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : هي سوق تفاعل بالأوراق المالية بيعا وشراءا فهي المكان الذي يلتقي فيه المتعاملون بذه الأوراق في إطار منظم وإجراءات عمل محددة وتمتاز السوق المالية الثانية بعدة خصائص نذكر منها [3]:

- ✓ سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ شروط البيع فيها مبشرة نسبيا
- ✓ السماح للشركات المقيدة بإبراز عقود السيولة

ثالثا: أهمية السوق الثانية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر السوق المالية الثانية من أهم مصادر تمويل هذه المؤسسات تبرز هذه الأهمية فيما يلي: [4]

- توفير مصادر تمويله إضافة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية
- السماح بدخول المستثمرين الاستراتيجيين في شكل مساهمين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الامر الذي يحسن من كفاءتها.
- توفير الحافز الرئيسي للشركات المدرجة على متابعة التغيرات الواقعة في أسعار أسهمها ودفعها الى تعيين مؤشرات أدائها الاقتصادية ،مما ينعكس على خلق الاستقرار وزيادة ربحها .
- تساهم عملية الإدراج في السوق من تحسين صورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مورديها وذلك من خلال الاستفادة من بعض المزايا كزيادة مهلة السداد والحصول على خصومات مالية إضافية إلى تحقيق مزايا تتعلق بتسهيلات الحصول على الائتمان البنكي.
- ارتفاع سيولة المؤسسات المصغرة نتيجة لسهولة الحيازة والتنازل في قيمتها من طرف المكتتبين ،بفعل التقييم اليومي للأسهم وهذا ما يساهم في رفع من درجة تنويع المحفظة المالية ،مما يضمن في الوقت نفسه نسبة استمرارية المؤسسات بعد خروج المساهمين ،كما يسهل دخولهم في حالة توسع المؤسسة .

([1])- مكاوي الحبيب ،بابا حامد كريمة ، **البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي العدد 2،سبتمبر 2017م،ص202.

([2])- نفس المرجع ونفس الصفحة

([3])- نفس المرجع ،ص203.

([4])- طلعي سماح ، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،أطروحة دكتوراة في علوم التسيير،جامعة ام البواقي الجزائر،2011م،ص ص208،205.

- تحسين شهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لان القبول في البورصة في لبورصة نظر الغير، كما تصبح معروفة من طرف المستثمرين.
- إن الشفافية ورقابة المستثمرين واللتان تفرضهما السوق الثانية تجعل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسعون باستمرار لاتخاذ القرارات الاستراتيجية التي ترفع من قيمة المؤسسة لإرضاء المساهمين وزيادة مداخيلهم خاصة إذا كانت مرتبط بسعر الأسهم.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعود على السوق المالية قبل التسجيل في السوق الأولى وذلك باعتبارها مرحلة انتقالية تتكيف فيها هذه المؤسسات مع عمليات البورصة حتى تمتلك القدرة والخبرة الكافية للتسجيل مباشرة في السوق الأولى.
- إمكانية تمويل البرامج الاستثمارية الأكثر كموحا حيث تسمح بإمكانية تنويع مصادر التمويل بادخار مساهمين جدد ، وذلك حينما تكون الاحتياجات المالية كبيرة والأموال الخاصة للمؤسسة غير كافية خلال مرحلة التوسع.
- زيادة سهولة تبادل وتفاوض مع المؤسسات المقبولة في السوق الثانية وزيادة سيولة أسهم المؤسسة في طريق مضاعفة عدد المتحصلين عليها مما يزيد من حدة المنافسة بينهم .
- التمكن من فتح راسي مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون فقدان السيطرة عليها من قبل الملاك وذلك بالتزامها عند الدخول إلى السوق الثانية بطرح نسبة قليلة فقط من أسهمها للجمهور ،عكس ما يكون في السوق الأولى .

❖ **المطلب الثاني: عوامل اتخاد قرار الدخول إلى السوق المالي الثاني والمتدخلون فيه .**

1. وجود عدة عوامل تؤثر في اتخاد قرار الدخول إلى بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تختلف من عامل للأخر ،أما فيما يخص المتدخلون في هذا السوق فيتمثلون في الأعوان الاقتصاديين والذين يتم ابراز دورهم في هذا السوق .
2. عوامل اتخاد قرار الدخول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى السوق الثاني.
3. تتأثر الإجراءات التي تقود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدخول إلى سوق المالي بالعديد من العوامل منها ما يتعلق بالمحيط الداخلي للمؤسسة ومنها ما يتعلق بالمحيط الخارجي [1]:

○ **العوامل الداخلية :**

يمكن تقييم العوامل الداخلية المؤثرة في دخول المؤسسات إلى السوق المالي من خلال تقييم المؤسسة وإدارتها فنجد العوامل التالية :

✓ **خصائص المسيرين:**

تلعب شخصية المسير دور أساسيا في جميع القرارات المتعقلة بالدخول إلي السوق المالي وتتمثل أهم العناصر المساعدة له في اتخاذ ذلك القرار الاستراتيجي في النقاط التالية :

- مدى رغبته في التحمل في الاستقلالية واتخاذ القرارات الإدارية .

(1)- العايب ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص200.

- نسبة ملكيته في راس مال المؤسسة .
- دوره في إنشاء المؤسسة حيث أن المسير الذي ساهم في إنشاء المؤسسة تتولد لديه الرغبة في مواصلة تحقيق النجاح ، ويرجع ذلك من خلال توسيع مصادر التمويل الذي يضمن النمو السريع للمؤسسة .
- تكوين المسير وعمره .

✓ **خصائص المؤسسة :**

تتمحور أهم الخصائص المتعلقة بالمؤسسة والمساعدة على اتخاذ قرار الدخول إلى السوق المالي في مدى تأثير نشاط المؤسسة في الغير، وكذلك حصتها من السوق طبيعة تنظيمها خاصة المالي، هيكلها المالي وحجمها بين DESSERTINEP أن معظم المؤسسات العائلية البسيطة في السوق الجديدة le nouveau marche يتراوح عمرها بين 102و133سنة ،وذلك بالرغم أن هذا السوق أنشئ خصيصا للتغلب على مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تعتبر تلك النتائج منطقية حيث يفسر طول انتظار بتحسين المركز المالي للمؤسسة من أجل تحسين صورتها أمام المستثمرين الجدد، أما الرغبة في الإسراع إلى الدخول فنفسر بتجنب الأثار السلبية لعدم تماثل المعلومات .

○ **العوامل الخارجية :**

تتمحور هذه العوامل بصفة عامة حول تطور التنظيم المتعلق بالانفتاح وكثافة الدخول،فإن كثافة دخول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى السوق المالي معدومة، ومهما كانت طبيعة السوق المالي فان الوقت الذي تستغرقه المؤسسة في جميع قرار الدخول يتراوح في المتوسط بين 18 شهر و6سنوات، وتفسر تلك المدة بالوقت اللازم للحصول على المعلومات الكافية والتحضير للتغيرات والإجراءات الواجب اتخاذها لملائمة وضعية المؤسسة مع متطلبات المحيط المالي الجديد .

○ **المتدخلون الرئيسيون في السوق المالية الثانية :**

يتدخل عدد من الأعوان الاقتصاديين في السوق المالية الثانية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]:

- صناديق راس مال المخاطر.
- بنوك الاستثمار المتعهدة بتصريف وبيع الأوراق المالية .
- مؤسسات التأمين صناديق التقاعد والبطالة والضمان الاجتماعي.
- هيئات التوظيف الجماعي للأوراق المالية كشركات الاستثمار ذات الراس المال الثابت وشركات الاستثمار ذات الراس المال المتغير .
- الرعاة المعتمدون والوسطاء الماليون .

ويتحدد دور المتدخلون الرئيسيون في السوق الثانية على النحو التالي :

- زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الثانية
- ضمان تحديد القيمة العادلة للشركة أو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

(1)- علي توفيق الحاج واخرون ،**إدارة البورصات المالية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ،2012م، ص18.

- ضمان تحقيق الكفاءة والشفافية والسيولة لبرصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تقديم الاستشارات والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة استكمال كافة إجراءات القيد والايداع المركزي، وكذا في عملية طرح الأسهم بالاكتتاب سواء كان عاما أو خاصا وعرضها في الوقت المناسب .
- تقديم الاستشارات لهذه المؤسسات في كيفية الالتزام والتقيد بقواعد الإفصاح وكذا المحافظة على استمرار ادراجها بالبوصة .

❖ **المطلب الثالث: فعالية السوق المالي الثاني في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .**

لنجاح السوق المالي يجب وضع شروط لإصدار المؤسسات للأوراق المالية وكذلك قواعد التداول والمقاصة والتسوية .

أولا: قواعد وشروط قيد الأوراق المالية المصدرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن عملية قيد الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات يجب ان تنجز وفق قواعد محددة والمتمثلة فيما يلي [1]:

1- تحديد الرعاة المعتمدين:

يتم تحديد قيد الأوراق المالية المصدرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدخول البورصة، ويتم القيد للأوراق المالية من خلال سعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في قيد أوراقها المالية أن تتعاقد مع اهم الرعاة المعتمدين من هيئة سوق المال، ويكون الراعي مسؤولا عن مساعدة المؤسسة في مرحلة قيد أوراقها المالية كما يتولى مسؤولين متابعة التزام المؤسسة بقواعد ومعايير الإفصاح، على ان يستمر التزام الراعي لمدة لا تقل على سنتين من تاريخ القيد والرعاة المعتمدين يتمثلون في الشركات التي تقوم بمزاولة الأنشطة التالية :

- ✓ نشاط الاستثمارات المالية
- ✓ ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية
- ✓ الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية
- ✓ راس مال المخاطر
- ✓ البنوك التي يمكن ان تعمل كراعي معتمد في بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أما دورهم فيتمثل في:

- تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة استكمال جميع إجراءات القيد والإيداع المركزي.
- تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية طرح الأسهم للاكتتاب سواء كان عاما أو خاصا وعرضها في الوقت المناسب .
- تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كيفية الالتزام بقواعد الإفصاح والمحافظة على استمراريتها في البورصة.

([1])- عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات تمويل الشركات الصغيرة** ، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص431.

2- شروط قيد الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- أن تكون الأوراق المالية مودعة بنظام الإيداع والقيد المركزي
- ألا تتضمن النظام الأساسي للمؤسسة أو شروط الإصدار أي قيود على تداول الأوراق المالية المطلوبة قيدها.
- أن تكون المؤسسة المصدرة للأوراق المالية قد أصدرت القوائم المالية الخاصة بها لسنة مالية واحدة على الأقل سابقة على تاريخ طلب القيد.

التنسيق مع بعض مؤسسات تمويل الدولية والمحلية والاقتصادية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل استقطاب مجموعة من شركات وتسجيلهم في السوق الجديدة ومن أبرز تلك المؤسسات:

- مؤسسة التمويل الدولي .
- صندوق التنمية التكنولوجي .
- بنوك الاستثمار .
- البنك الأهلي سوسنية جنرال .
- بنك التجارة الدولية.
- الهيئة المعونة الأمريكية.

3- أسالب جدب المستثمرين :

و تتلخص فيما يلي:

- إقامة قنوات اتصال ومحيط تعامل كفئ يستهدف إدماج جدوى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالية النمو.
- تأسيس نظام لصانعي السوق لتوفير السيولة .
- عمل دليل يوضح أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق الجديد.
- العمل على تخفيض رسوم التعامل والمقاصة.
- عمل موقع الأنترنت لبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتوي على كل المعلومات الجديدة المتعلقة بالسوق .
- ألا تقل حقوق المساهمين في السنة المالية السابقة لتاريخ الطلب عن 50 بالمئة من رأس المال المدفوع.
- ألا يقل عدد الأوراق المالية المصدرة والمطلوب قيدها عن 100سهم من مجوع الأوراق المالية المطروحة للتداول بالبورصة عن 10 % من مجموع الأوراق المالية المصدرة وألا يقل عدد المساهمين عن 25 مساهم .

و يمكن للجنة القديد قيد الأوراق المالية ولو لم يتوفر فيها هذا الشرط، على أن تتعهد المؤسسة باستيفاء هذا الشرط خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ إبرام العقد.

([1])- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص432.

ثانيا: قواعد التداول والمقاصة ببورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وموقع استقطاب المستثمرين.

إن عملية التداول والمقاصة في بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع لمجموعة من القواعد لا بد على هذه المؤسسات الالتزام بها . وحتى تتطور هذه السوق فهي تتبع مجموعة من الطرق لكسب اكبر عدد ممكن من المستثمرين.

1- قواعد التداول والمقاصة ببورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتلخص قواعد التداول والمقاصة ببورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي[1]:

✓ يتم التداول بهذا السوق من خلال مزايدة ويسمح خلالها لشركات السمسرة بادخار القروض والطلبات بدون حدود سعرية، ويمكن لذات الشركة السمسرة تسجيا عروض وطلبات على نفس الورقة المالية بأسعار متباينة وفقا لأوامر الصادرة إليها من طرف عملائها.

✓ يتم إغلاق جلسة المزايدة عشوائيا في أي وقت خلال آخر عشر دقائق من الجلسة، ويتم تحديد السعر الذي حقق أكبر سيولة في السوق ، حيث يتم اختيار سعر الإغلاق والتنفيذ وفقا لترتيب المعايير التالية، أما في حال تساوي أكثر من سعر في أي معيار يتم الانتقال إلى المعيار الموالي كما يلي:

- السعر الذي يحقق أكبر كمية تنفيذ.
- السعر الذي يبقى أقل كمية غير منفذة في السوق وكانت قابلة للتنفيذ.
- أقرب سعر إلى سعر إقفال جلسة اليوم السابق
- أعلى قيمة للتداول.

✓ يحق لشركة السمسرة تعديل أوامر أو إلغائها بناء على طلب عملائها في أي وقت خلال جلسة المزايدة وحتى إغلاق العشوائي للجلسة بما في ذلك إدخال أو تعديل الكمية أو السعر.

✓ يتم تطبيق جميع القواعد التنظيمية في التداول بالبورصة خاصة التأكد من وجود أرصدة لدى العملاء لعدم إدراج عروض طلب وبيع وهمية، كذلك القواعد التنظيمية لعملية الرقابة على التعاملات.

2- طرق جذب الشركات والمستثمرين لبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و تتمثل هذه الطرق في :

- **أساليب جدب الشركات:** وتتلخص في ما يلي[2]:

- جذب الشركات ذات معدلات نمو مرتفعة من خلال البنوك وشركات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل.
- إعداد وتنظيم لقاءات مع الشركات لإيضاح المزايا والفوائد من التسجيل والإدراج في البورصة وبالتالي جذبهم إلى دخول السوق.

([1])- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص433.

([2])- نفس المرجع، ص434.

المبحث الرابع: أهمية العناقيد الصناعية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تؤكد العديد من الدراسات على أن السبب الرئيسي لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم استمرارية نشاطها، هو عمل تلك المؤسسات بصورة منفردة وبشكل منفصل، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيسي لنجاحها وتحسين قدرتها على المنافسة، ومن هنا نشأ مفهوم العناقيد الصناعية وأصبح يحظى بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم، وتتبنى معظم دول العالم اليوم برامج تنمية التجمعات الصناعية في خططها التنموية،

ونظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد حضت باهتمام كبير لما للعناقيد الصناعية من دور في تنمية التنافسية لهذه المؤسسات، ولما لهذه المؤسسات من دور هي الأخرى في إنشاء وتطوير العناقيد الصناعية.

المطلب الأول: الإطار النظري للعناقيد الصناعية

إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل تحديا رئيسيا، لكن المشكل يكمن في عدم وجود نوع من الارتباط الهيكلي والتكامل بين المؤسسات التي تواجه الصعوبات المتعلقة بالإنتاج والتسويق، ومن هنا كانت فكرة العناقيد الصناعية والتي تمثل علاقات صناعية بين وحدات إنتاجية وخدمية وهيئات مساندة حكومية ومالية وبحثية.

أولا: تعريف العناقيد الصناعية

لا يوجد اختلاف كبير في تعريف العناقيد الصناعية بالقدر في الاختلاف في التسميات التي أخذتها، لذا سنكتفي بتقديم تعريف M. Porter الذي يعرفها على أنها تمركز جغرافي لعدد من المؤسسات المرتبطة فيما بينها وبعض الهيئات التابعة لمجال معين حيث تكون بينها عناصر مشتركة ومكملة، ويشمل الامتداد الجغرافي لهذه العناقيد مدينة أو منطقة إقليمية من دولة أو دولة بأكملها أو عدد من الدول المتجاورة، فالعناقيد الصناعية هي تجمع جغرافي لمؤسسات اقتصادية وغير اقتصادية يمتد من حي صغير وقد يشمل عدة دول. تتشكل العناقيد الصناعية من مجموعة غير محددة من المؤسسات التي تختلف من حيث الحجم فقد تكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو مؤسسات كبيرة أو خليط من النوعين وهو الغالب على هذه العناقيد، حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من المؤسسات المنتمية للعنقود الصناعي.[1]

وتتضمن العناقيد الصناعية المصنعين والموردين للمدخلات الهامة كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق، ومنتجي المنتجات المكملة، والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة.[2]

---

[1]– لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة الدكتوراه علوم في علوم التسيير جامعة قسنطينة–2– الجزائر، 2013م، ص176، ص177.

[2]– حسن صلاح، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية– دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011م، ص126.

ثانيا: أنواع العناقيد الصناعية

تختلف العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها، والتي قد تتمحور في تصنيف العناقيد حسب النشأة أو نوعية الترابط وغيرها:[1]

1- العناقيد الصناعية حسب النشأة: حسب النشأة يمكن أن يتكون التجمع بشكل طبيعي- تلقائي- نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والموارد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان أو ارتفاع الطلب المحلي.

2- التجمعات الصناعية حسب درجة الترابط: وحسب نوعية الترابط هناك نوعان من الترابط:

- **عناقيد مترابطة رأسيا:** وفيه يتكون التجمع من مؤسسة أو بضع مؤسسات كبيرة، عدد كبير من المؤسسات الأصغر بمدخلات الإنتاج وهي علاقة قائمة بين مشترين وبائعين كتجمعات صناعة السيارات.

- **عناقيد مترابطة أفقيا:** وفيه يتكون عدد كبير جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها، وهي تشترك في التكنولوجيا المستخدمة وقوى العمل والموارد ومن الممكن أن تتشارك في أسواق المنتجات النهائية.

ثالثا: مزايا العناقيد الصناعية

يترتب على التجمع العنقودي العديد من المزايا، سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الاقتصاد ككل:[2]

- يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل.
- يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية.
- تركز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات.
- يساعد على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير، من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة، أو جزء محدد من المنتج النهائي.
- يساعد على التركز للمؤسسات على تطور البنية الأساسية، من الخدمات القانونية والمالية، وغيرها من الخدمات المتخصصة.
- يساهم في زيادة الصادرات، وخفض معدلات البطالة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ورفع معدلات النمو الإجمالية.

---

[1]- شوقي جباري، حمزة العوادي، **قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية- تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة أم البواقي-الجزائر، 2012م، ص40.

[2] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في مصر، **دراسة خاصة بالعناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، مصر، 2008م، ص49.

رابعا: العلاقات الصناعية داخل العنقود

يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطية بين الوحدات المختلفة، وتشمل هذه المفاهيم العلاقات الصناعية بين مختلف المؤسسات داخل العنقود، من أهمها:[1]

1- التعاقد من الباطن: هو أحد أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى، وذلك وفقا للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها كما هو موضح في المبحث السابق.

2- المؤسسات المحيطة (التزويد الخارجي): يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء سلع وسيطة أو خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي تكون صغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأصلية، وهذا ما يطلق عليه بالتزويد الخارجي والذي يعتبر أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المنشأة.

3- التحالفات الاستراتيجية: تتجه المؤسسات إلى هذه العلاقات لما فيها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية والتقنية والمعلوماتية وبالتالي توفير في التكاليف، ويلاحظ أن هذا النوع من العلاقات أصبح يحتل أهمية كبيرة في العناقيد الصناعية المتطورة وخاصة العالمية منها، وأن ذلك يستدعي بيئة أعمال ناضجة ومتطورة إضافة إلى وجود قاعدة تشريعية وقانونية ملائمة.

خامسا: آليات عمل العناقيد الصناعية

تقوم آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية وهي:[2]

1- التركز الجغرافي: وهو أول مبدأ، حيث تجتمع المؤسسات في مكان ما نتيجة وجود ميزات ملموسة، مثل: الموارد الطبيعية، أو رغبة منها في تخفيض التكاليف والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود متخصصين من موردين وماليين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا أو رغبة في الحصول على منافع غير ملموسة مثل: المعلومات عن المنتجات الجديدة أو طرق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة والأسواق، أو الاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يسهل عملية الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات وعمليات التعليم والتطوير وتوسيع العلاقات.

2- التخصص: يبقى العنقود الفاعل في حاجة إلى مؤسسات قوية في تخصصها وسباقة في طرح وتطوير منتجاته وبقدر ما تكون متمكنة من تخصصها بقدر ما يكون التجمع قادرا على النجاح، لكن هذا لا يعني الانغلاق بل ارتباطه بعناقيد أخرى قد يعمل على تطويره أكثر، وربما يثمر بإيجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها.

---

[1]- محمد طرشي، **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة الشلف،الجزائر، جانفي2015م، ص 10.

[2] - يوسف حميدي وآخرون، **تعزيز العناقيد الصناعية للمقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة عنقود سيالكوت في باكستان** ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، العدد09، جامعة يحي فارس-المدية، الجزائر، 2018م، ص107.

3- المنافسة: إن المنافسة بين المؤسسات من أهم مبادئ العنقود وهو الذي يحافظ على زحم النشاط فيه، فالتنافس بين المؤسسات هو الحافز الذي يدفعها نحو الدراسة عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، كما يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية، ولمحدودية المنافسة أثر سلبي على تنافسية العنقود وتكلفته على المدى البعيد حيث يقل عدد المؤسسات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي.[1]

4- التعاون: هو مبدأ مكمل لسابقه وغير مناقض له، لأن نمو مؤسسة ناجحة يحفز طلبها على منتجات المؤسسة الموردة لها، ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس، كما أن الروابط التي يوجدها العنقود من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيرهما يعود عليها بالنفع أكثر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول عل أسواق وعملاء جدد. [2]

❖ المطلب الثاني: آلية دعم العناقيد الصناعية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يترتب على دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عناقيد صناعية رفع تنافسيتها ويكون ذلك من خلال آليات يعتمدها العنقود الصناعي سواء على مستوى أوضاع العرض (المنتجين) أو أوضاع الطلب (المستهلكين).

أولا: آليات الدعم على مستوى العرض:

يساهم العنقود الصناعي في دعم المؤسسات الداخلة فيه من خلال أهم الآليات في التالي:

1- زيادة الإنتاجية: إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أية مؤسسة من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعي يساهم في ذلك، ومن أهم العوامل:[3]

- سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية: حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين، كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة، وعلى الجانب الآخر فإن التعاون مع الموردين الموجودين في العنقود يتغلب على بعض المشكلات التي تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتي تتمثل في تعقد وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي

---

[1]- عبود زرقين، الطاهر تواتية، **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد21،الجزائر، 2014م، ص166.

[2]- يوسف حميدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص107.

[3]- مصطفى محمود عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد20، بنك البركة- مصر، 2012م، ص121.

قد تؤثر سلبا على مرونة عمل المؤسسات، لذا فإن العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين المؤسسات الداخلة في العنقود تسهم في تنفيذ الصفقات بأقل المخاطر.

– **انخفاض تكاليف الصفقات:** يسهم التقارب الجغرافي في العنقود إلى انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف. فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها، وعلى الجانب الآخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المؤسسات على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية.

– **انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية):** إن ذلك يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية، وتشير هذه الميزة إلى درجة ضبط وإدارة وتدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، والنقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة، ومنه جودة عالية في الإنتاج، فضلا عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، غير أن ذلك يحتاج بنية أساسية جيدة للإقليم الذي يعمل به العنقود.[1]

– **انخفاض تكلفة المخزون:** ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي للتجمع، والتي تعني قيام المؤسسة بإنتاج بعض المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها مؤسسات أخرى، كمدخلات في العملية الإنتاجية، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون. وبالتالي تنخفض التكاليف والمخاطر الناجمة عن ذلك المخزون، مما يسهم في دعم إنتاجية المؤسسة.[2]

– **زيادة الحصة السوقية:** حيث تسعى المؤسسات إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المؤسسة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد الصناعية تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف، كما يسهم العنقود في شمولية المعرفة بالسوق فكل منشأة على حدة تعرف جزءا عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المؤسسات الداخلة في العنقود.[3]

– **زيادة القدرة الابتكارية:** حيث يسهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المؤسسات من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الابتكارية في انخفاض تكاليف التجريب، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المؤسسات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة

---

(1)– يوسف حميدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص112-113.

(2)– سعاد قوفي، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة لبعض تجارب البلدان النامية** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017م، ص118.

(3)– مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص162.

أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المؤسسات الداخلة في العنقود. ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون ما يعرف بسلسة الابتكارات، وهي تعني التعاون بين المؤسسات والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية.[1]

ثانيا: آليات الدعم على مستوى الطلب:

إن الهدف الأساسي من تكوين العنقود هو تقديم منتجات وخدمات تشبع احتياجات المستهلك ورغباته، لذلك فإننا نجد أن تفضيلات المستهلكين للسلع تلعب دورا كبيرا في تحديد أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، وكذلك أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تندمج في عنقود واحد لتعظيم الفوائد المتحققة للمستهلكين من منتجات العنقود، لذا يعتبر المستهلكون مصدرا هاما لتدفق الأفكار والابتكارات للمؤسسات الداخلة في العنقود. وبالتالي نجد أن كل المؤسسات تحرص على وجود مركز لخدمة المستهلكين يعمل على تلقي مقترحاتهم وشكواهم بما يعظم من الفوائد والمنافع المتحققة للمستهلك، وعلى الجانب الآخر نجد أن وجود العلاقات التكاملية والتقارب الجغرافي لمؤسسات العنقود يؤدي إلى انخفاض تكاليف التسوق، وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية للمستهلكين، حيث يوجد بالعنقود عديد من البائعين في مكان واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الشراء نتيجة تعدد مصادر الشراء. بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض تكاليف الإنتاج والصفقات، وتكاليف النقل بالنسبة للمنتجين يؤدي إلى انخفاض السعر النهائي للمنتج، الأمر الذي يؤدي إلى حصول المستهلك على منتج عالي الجودة وبأسعار مقبولة، وبالتالي لا يتعرض لمخاطر الغش والاستغلال من قبل بعض المنتجين.[2]

❖ المطلب الثالث: التجربة الإيطالية وخبرتها في العناقيد الصناعية

تعتبر التجربة الايطالية من أشهر وأنجح التجارب في دعم العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم، وهي عادة ما تسمى بتجربة **ايطاليا الثالثة**، ويمكن تحليل هذه التجربة من خلال هذه العناصر.

أولا: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا:[3]

يتميز الاقتصاد الايطالي بتركز شديد للمؤسسات الصغيرة حيث أن حوالي 90% من هذه المؤسسات تستخدم الواحدة منها على الأقل 20 موظفا، وتقوم هذه الأخيرة بإنتاج سلع عالية الجودة توجه إلى السوق الدولية وتشمل الأزياء، الأثاث وتزيين البيوت، كما تصدر كميات كبيرة من المنتجات الصناعية والزراعية والمنتجات

---

[1]–مصطفى محمود عبد السلام ،مرجع سبق ذكره، ص163.

[2]– نفس المرجع، ص165.

[3] – شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سبق ذكره، ص44.

الغذائية وبعض السلع الإنتاجية، حيث تهيمن على قطاع التصدير بنسبة 80% من السلع المصدرة وتمثل أكثر من 50% من أسهم رأس المال من الشركات الأجنبية.

وتشير الإحصائيات أن لدى 45% من المؤسسات الايطالية 10 عمال/موظفين أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى النسبة 20% وفي بريطانيا 30% وتساهم المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل/موظف في تحقيق 42% من القيمة المضافة الصناعية والخدمات غير المالية، أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 عامل/موظف في ايطاليا فلا تتعدى 20% بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في كل من ألماني وفرنسا وبريطانيا إلى 33%.

أما فيما يخص المؤسسات المتوسطة الحجم التي تستخدم 100-500 عامل/موظف، فان فجوة المقارنة تتسع مع المؤسسات الأوروبية فهي تستقطب أقل من 10% من إجمالي اليد العاملة الايطالية، بينما تصل هذه النسبة في ألمانيا إلى 17.50% و16% في فرنسا و17% في بريطانيا.

ثانيا: العناقيد الصناعية في ايطاليا:

تقع معظم العناقيد الصناعية في شمال شرق ووسط إيطاليا، وقد حققت المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نجاحا خاص في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية والأغذية المجهزة ، فضلا عن الصناعات التي تزود هذه القطاعات بالآلات، وليس هناك رقم محدد أو متفق عليه لإجمالي عدد التجمعات في ايطاليا، وأشمل قائمة متوفرة هي تلك التي نشرها المعهد الوطني للإحصائيات بإيطاليا (istat)، وهي تفيد أنه يوجد 156 تجمعا، وتقع معظم هذه التجمعات في ايطاليا الثالثة (شمال شرق ايطاليا ووسطها)، وكانت تمثل 42.5% من مجموع العمالة الصناعية، أي أنها تشغل حوالي 4 مليون عامل[1] ، ويمكن شرح ذلك في الجدول التالي:

[1]- سعاد قوفي، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة لبعض تجارب البلدان النامية** مرجع سبق ذكره، ص 133، ص135.

الجدول رقم(09): توزيع عدد المؤسسات وعدد العمال بالتجمعات الايطالية حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد التجمعات العنقودية	النسبة %	عدد المؤسسات بالتجمعات العنقودية	النسبة %	عدد العمال بالتجمعات العنقودية	النسبة %
النسيج والملابس	45	28.8	63954	30.1	537435	27.9
السيراميك	38	24.4	56816	26.7	587320	30.5
منتجات محلية	32	20.5	42287	19.9	382332	19.8
الجلود والأحدية	20	12.8	23441	11	186680	9.7
المواد الغذائية	7	4.5	3781	1.8	33304	1.7
الحلي والآلات الموسيقية	6	3.8	13010	6.1	115950	6.1
منتجات الورق والطباعة	4	2.6	4342	2	35996	1.9
المطاط والبلاستيك	4	2.6	4779	2.2	48585	2.5
المجموع	156	100	212410	100	1928602	100

المصدر: سعاد قوفي، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**–، مرجع سبق ذكره، ص 135.

بملاحظة الجدول يتضح لنا أن دور التجمعات العنقودية ينبع أساسا من احتوائه لنسيج مؤسساتي هام مكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الغالب، حيث تضم ايطاليا 156 تجمعا، تتنوع هذه الأخيرة عبر فروع النسيج والملابس، السيراميك، السلع المحلية، صناعة الأحذية باستحواذها على حصة الأسد من حيث الأنشطة مشغلة بذلك أكثر من 1.6 مليون عامل، كما تساهم التجمعات العنقودية أيضا في الدخل الوطني للبلاد من خلال إيرادات صادراتها، حيث يبلغ رقم أعمال 90 ألف مؤسسة متخصصة في أنشطة نموذجية خاصة بايطاليا 80 مليار دولار، نسبة 45% منها ناتجة عن التصدير، هذا بالإضافة إلى أنها تسيطر على حصص سوقية هامة دوليا بسلسلة منتجات متنوعة، اكتسبت على إثرها شهرة عالمية لدى الدول المصنعة التي يهتم مستهلكوها بالتصميم وهوية تراث معين.[1]

ثالثا: خصائص العناقيد الصناعية الايطالية:

من بين أهم خصائص العناقيد الايطالية ما يلي[2]:

[1] – سعاد قوفي، مرجع سبق ذكره، ص135، ص136.

[2] – عابد محمود أحمد جاد، عبد الله الشافي منصور حنفاوي، **دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر، العدد 11، جامعة الأزهر، مصر، 2012م، ص11، ص12.

1- التخصص المرن: حيث يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، فعملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة، حيث تتخصص كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الإنتاج مما يساهم في الاستفادة من وفرات الحجم الكبير والمحافظة على نوعية المنتجات، كما يتميز الإنتاج بالمرونة فيمكن لعدة مقاولين التعاون في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، وتستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات، وكثيرا من التكتلات الايطالية تديرها الأسر التي تملكها وغالبا تكون قريبة من بيت الأسرة وتتكيف فيها ساعات العمل حسب الطلب.

2- المعرفة والابتكار: ينطلق الابتكار من المؤسسة باعتبارها عملية انفرادية تحصل داخلها وتصبح عملية جماعية داخل التكتل الايطالي، وذلك بسبب تدفق المعارف وترابط العلاقات داخل التكتل وتقاسم قوة العمل محليا فيتم تقاسم تلقائي لمجموعة المعارف والمهارات في بقية المؤسسات.

3- المنافسة والتعاون: فالشركات التي تنتج المنتجات تتنافس منافسة شرسة تنظمها قواعد السلوك الضمنية، وفي نفس الوقت تتعاون الشركات داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة كتوفير خدمات البنية التحتية، ويرتبط ذلك بالجانب المؤسسي الذي يتميز به العنقود الايطالي والذي يضم المؤسسات الحكومية ونقابات العمال ومنظمات القطاع الخاص والتي تساعد في تسهيل التعاون بين الشركات، وكذا بين الشركات وبقية أعضاء هذه المؤسسات العامة.

4- التنوع والديناميكية: حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المؤسسات الحرفية والصغيرة دورا هاما داخل العنقود، ولها علاقات مع مؤسسات أكبر حجما، والعلاقات متنوعة وتتراوح بين علاقات المساواة والتعددية من طرف والعلاقات الرأسية المتضمنة عدد قليل من المؤسسات الكبرى من الطرف الآخر لسلسلة القيمة المضافة.

رابعا: السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في ايطاليا:

تقوم السلطات الايطالية بدعم إستراتيجية العناقيد الصناعية من خلال مجموعة من السياسات هي:[1]

-**السياسة التنظيمية:** ويرتكز الدعم الحكومي فيها على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات، من خلال مراكز للخدمات في المناطق الصناعية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة مثل: ضمانات الائتمان، تأمين الصادرات، منح شهادات الجودة واعتماد العلامات التجارية.

[1] – بن يحي يحي، بلخرشوش إيمان، **إستراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في ترقية القطاع الصناعي-عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونسي علي –البليدة 2،الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2018م، ص 8.

-**التسويق:** تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بتنظيم المعارض، تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة، والدعاية للمنتجات.

-**التدريب والدعم الفني والتكنولوجي:** تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بالتدريب ودعم الابتكار.

ومنه تتميز العناقيد الصناعية الايطالية بأنها ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل أن لها أبعاد اجتماعية وثقافية مهمة، وما يميزها هي مساهمة الحكومة والمشاركة الشعبية والمحلية ونقل المعرفة وأنماط الابتكار ضمن العناقيد الصناعية.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن البنوك هي مصدر أساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال القروض البنكية التي تمنحها لها والتي تكون في حاجة إليها إما لخلق مؤسسات جديدة أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها، وتمنح هذه القروض وفق معايير محددة من طرف البنوك، وهناك عدة أنواع لهذه القروض كقروض الاستثمار وقروض الاستغلال، ويتم تحديدها ومنحها حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحاجتها.

و تعد حاضنات الأعمال من الأدوات المهمة في استيعاب المبادرين، وخلق مؤسسات صغيرة لاحقا، إذ تساعد عملية الاحتضان في إنشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأفكار المبتكرة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار، وتقوم بتوفير جميع أنواع الخدمات التي تطلبها هذه المؤسسات من خدمات إدارية وتمويلية والحرص على المتابعة والمرافقة لتكون ناجحة وتستطيع البقاء والاستمرار في السوق، وتمثل التجربة الأمريكية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال لما أثبتته من قدرتها وكفاءتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك يعتبر دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة مصدر بديل هام لتمويلها، وهذا من خلال إنشاء سوق مالية خاصة بهذا النوع من المؤسسات، نظرا لموقف البنوك لقطاع هذه المؤسسات ومحدودية تمويلها، وتعد السوق المالية الثانية سوق مالي يتناسب وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من شروط وتكاليف إدراج وقيود ميسرة.

حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير من طرف دول العالم، بسبب قدرتها على تفعيل الترابط والتشابك والحد من مخاطر انفتاح الأسواق ومنافسة المنتجات الأجنبية، وفي هذا المجال برهنت التجربة الايطالية قدرتها على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتهاجها نهج العناقيد الصناعية وتقديم الدعم اللازم لإسناد التجربة وتنميتها.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة لآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كندا

تمهيد:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في مختلف اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بالرغم من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستدامة وتحسين التنافسية، لقدرتها العالية على التشغيل وإنتاج الثروة، هذا لما تتميز به من ديناميكية وسرعة التي تساعدها على مسايرة التحولات الاقتصادية الدولية والإقليمية، لأنها الأداة الأكثر فعالية في إعادة الهيكلة والانتقال إلى السوق المفتوح.

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد أن يتجسد في اتخاد جملة من السياسات والإجراءات المشجعة في شتى المجالات (الائتمانية، الجبائية، النقدية، التنظيمية، سوق العمل، المناطق، والتكوين...إلخ)، لخلق مناخ ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يتطلب من كل دولة بوضع برامج وإنشاء هيئات ومؤسسات الدعم وأجهزة المرافقة الفنية والمساعدة الإدارية لتشجيعها وضمان استمراريتها.

سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على تجربة الجزائر وكندا في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل هاتين التجربتين، والمقارنة بينهما من خلال تشخيص واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل بلد من حيث مفهومها ومساهمتهما في التشغيل والقيمة المضافة، وتنمية الصادرات وتطور تعدادها، كما سيتم عرض مختلف آليات المرافقة الحكومية لدعم هذه المؤسسات في كل بلد، ومدى الاعتماد على البورصة وحاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل بلد، حيث سنتطرق خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.
- ✓ المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية والكندية في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اعتمدت الجزائر في بداية مشوارها التنموي، أي بعد الاستقلال مباشرة، على نموذج الصناعات المصنعة الذي اعتبر كنتيجة حتمية لقناعات إيديولوجية عكست بوضوح النظام الاقتصادي السائد آنذاك. وقد ساهم هذا التوجه بشكل مباشر في تهميش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة فترة زمنية امتدت عبر ثلاثة عقود من الزمن. ومع بداية التسعينات، بدأت الرؤى تتغير وبدأ الاهتمام بهذه المؤسسات يتزايد شيئا فشيئا، إلى أن تم إرساء القواعد السياسية والقانونية التي تحكم عملية النهوض بها وتطويرها. ونخصص هذا المبحث لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا تطور تعدادها

❖ المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

الجزائر كباقي الدول تجد صعوبة في تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا المطلب نتحدث عن تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها.

أولا: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتكز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة، كمية العمال ورقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم. ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لأخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإنه من الضروري تكيف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد. [1]

أما تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر مر بعدة مراحل ذلك استجابة للمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين التوجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلة آخرها قانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي2017م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قام بتعريفها وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، فحسب المادة الخامسة أشار إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار
- تستوفي معايير الاستقلالية.

ولقد جاء القانون الجديد 02/17 بتحديد المقصود بما ورد في التعريف أعلاه، كما يلي:

- الأشخاص المستخدمون: وهم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموعة الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا.

---

[1] – نور الدين جوادي، سلمى مميش، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر: دراسة تحليلية(2007-2015)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018م، ص158.

- المؤسسة المستقلة: التي نعني بها أن 25% من رأس مالها على الأكثر مملوك للمؤسسة، وهي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر، من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن المادة 13 من القانون الجديد رقم 02/17 السابق الذكر، قد نصت على إمكانية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية عند الحاجة عن طريق التنظيم، وهو ما يبين المرونة التي أدخلها المشرع الجزائري في تعامله مع هذا النوع من المؤسسات.

وبالنسبة لتعريف المؤسسات صغيرة كانت أو متوسطة، فإنه يمكن الأخذ والعمل بعدة عناصر من أجل تصنيف هذه المؤسسات وذلك بالأخذ بمعايير مختلفة، كمعيار الحجم، رقم الأعمال حجم الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق، وعدد الزبائن...إلخ، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا، وفق ذات المعيار هو المعيار الثلاثي الأبعاد الذي يجمع على عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، ودرجة الاستقلالية التي تحظى بها المؤسسة.[1]

كما تطرق التعريف إلى التصنيف أو التفرقة بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة جدا حسب هذا المعيار، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 02/17

المعيار / حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
الصغيرة جدا	09-01	<40 مليون دج	<20 مليون
الصغيرة	49-10	<400 مليون دج	<200 مليون
المتوسطة	250-50	400 مليون دج- 4 ملايير	200 مليون- 01 مليار دج

المصدر: المواد10،09،08 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02/17، الجريدة الرسمية، العدد02، المؤرخ في 2017/01/10،

وعلى العموم، فيمكن الاستخلاص أنه لا يوجد أي تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد لها أكثر من تعريف في الدولة الواحدة.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسط الجزائرية:

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة كبيرة من الخصائص التي تتنوع ما بين الخصائص التنظيمية

[1]- ناجية شيخ، **الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء القانون 02/17**، مداخلة في الملتقى الوطني " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، 28 نوفمبر 2019م، ص 334.

والقانونية والتقنية وطبيعة نشاطها، رغم أن البعض من هذه الخصائص لا ينطبق عليها بشكل موحد، لوجود تمايز بين هذه المؤسسات وفق العديد من الاعتبارات، ومن بين أهم الخصائص نجد:[1]

- الملكية الخاصة التي تعمل على تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد، حيث يلاحظ أن العاملين في هذه المؤسسات هم في الغالب أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة، مما يؤدي إلى نوع من التكافل الاجتماعي.
- سهولة الإنشاء والتأسيس وذلك لصغر حجم رأس مال إنشائها، إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها والشروع في إنشائها.
- هيكل تنظيمي بسيط وأقل بيروقراطية، حيث القرار الرئيسي يتخذ ويطبق من طرف المالك المسير لها، وعلى هذا الأساس هناك سرعة في اتخاذ القرار.
- مرونة الإدارة والتنظيم وتمركز الإدارة في شخص مالكها فهي تعرف مركزية في اتخاذ القرارات.
- بساطة نظام المعلومات المستخدم من جهة وغير منظم من جهة أخرى، أي غير رسمي فقد تكون معظم الاتصالات شفوية غير رسمية وغير موثقة.
- المرونة اتجاه المحيط والتكيف مع الأسواق مما يسمح لها بالتجاوب مع متطلبات الزبائن، والسرعة والقدرة على تغيير النشاط.
- قيادة مفتقرة للتخصص مع ضعف في قدرات التسيير، التنظيم، التسويق والاتصال والتي تعد في أغلب الأحيان دون الحد الأدنى الذي يتطلبه الاقتصاد التنافسي.
- ضعف وغياب قدرات الابتكار والإبداع.
- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة تكتفي بضمان وجودها ولا تبحث عن تحقيق النمو أو التوسع كما لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بالإضافة إلى عدم التحكم في احترام المعايير في مجال الآجال والجودة.
- أن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في نشاطاتها، يتجه نحو قطاعات معين دون أخرى في مقدمتها قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم القطاع التجاري، ثم يليهما قطاع النقل والخدمات، ثم القطاع الصناعي الذي يعتبر الأضعف من حيث العدد مقارنة بالأنشطة أو القطاعات الأخرى، وهذا يدل على سهولة ممارسة النشاطات وعوائدها المجزية في قطاعات معينة دون أخرى، كما يجب الإشارة إليه هو ضرورة وجود حاجة ماسة إلى آليات لتعزيز وتدعيم القطاع الصناعي لتحفيز وجلب المستثمرين أكثر نحوه، خاصة أن هذا القطاع بفروعه المتعددة هو قاطرة التنمية الاقتصادية.

❖ المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به، وقد أصبح ذلك واضحا خاصة في السنوات الأخيرة حيث عملت السلطة العمومية على توسيع مجال تدخل هذه المؤسسات

[1] – نصر الدين بن ندير، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة–الجزائر، 7/6 نوفمبر 2018م، ص 5.

بإتباع سياسات خاصة لإدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ذلك من أجل توفير مناصب شغل لامتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة بالتالي ترقية الصادرات.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تعتمد الجزائر في إطار سعيها للتخفيف من حدة البطالة التي يعانيها المجتمع على سياسة تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تعتبر أداة جيدة وفعالة لمكافحة البطالة، وهو ما يمكن أن يوضحه الجدول التالي مدى مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل:

الجدول رقم (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2010/ 2019.

طبيعة م ص م / السنوات	م ص م الخاصة		م ص م العمومية	المجموع
	الأجراء	أرباب العمل		
2010	958.515	618.515	48.656	1.625.686
2011	1.017.374	658.737	48.086	1.724.197
النسبة %	6,14	6,50	1,17-	6,05
2012	1.089.467	711.275	47.375	1.848.117
النسبة %	7,09	7,98	1,48-	7,19
2013	1.176.377	777.259	48.256	201.892
النسبة %	7,98	9,28	1,86	8,32
2014	1.259.154	851.511	46.567	2.157.232
النسبة %	7,03	9,55	3,50-	7,75
2015	1.393.256	234.037	46.727	2.371.020
النسبة %	10,65	9,70	6,10-	9,91
2016	1.489.443	1.022.231	29.024	2.540.698
النسبة %	6,90	9,44	33,62-	7,16
2017	1.557.782	1.074.236	23.452	2.655.470
النسبة %	4,59	5,09	19,20-	4,52
2018	1.594.614	1.104.453	22.197	2.724.264
النسبة %	2,36	3,09	5,35-	2,59
لسنة 2019	1.626.080	1.171.701	20.955	2.818.736
النسبة %	1,97	6,08	5,59-	3,46

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ص14، ع 22 ص 14، ع 24 ص 14،ع 26 ص 14، ع 28 ص 14، ع 30 ص 14، ع 32 ص 14، ع 34 ص 14، ع 35 ص 14.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التشغيل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تطورا هاما وفي تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة (2010م- السداسي الأول لسنة 2019م)، ففي سنة 2010م كان عدد المناصب المصرح بها هو 1.625.686 منصبا، ليبلغ سنة 2014م حوالي 2.157.232 منصبا، بزيادة قدرها 7,75% عن سنة 2013م، ثم ليبلغ حوالي 2.655.470 منصبا سنة 2017م، بزيادة قدرها 4,52% عن سنة 2016م، حيث استمرت هذه الزيادة حتى بلغت 2.818.736 منصبا نهاية السداسي الأول لسنة 2019م، بزيادة قدرها 3,46% عن سنة 2018م، كما نلاحظ خلال فترة الدراسة انخفاض التشغيل في القطاع العام عكس ما يشهده القطاع الخاص بفئتيه، سواء فئة الأجراء أو فئة أرباب العمل، فلقد كان هذا الانخفاض بنسب متزايدة قدرت ب 1,17% سنة 2011م، لتسجل أدنى مستوياتها بـ 33,62% و19,20% في سنتي 2016م و2017م على التوالي، كما بقيت هذه النسب منخفضة بقدر بـ5,35% و5,59% في سنة 2018م و2019م على التوالي، وهذا راجع إلى تحول العمال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، نتيجة السياسة التي تنتهجها السلطات العمومية في الجزائر بالاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص وتشجيع روح المقاولة، بالإضافة إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

لقد عرفت القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا خارج المحروقات في الجزائر، سواء كانت هذه المؤسسات عمومية أو خاصة وسواء كانت تنشط في قطاع الزراعة أو التجارة أو غيرها من القطاعات، ويمكن تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة 2017/2010.

الوحدة: مليار دج

السنة	مساهمة القطاع العام		مساهمة القطاع الخاص		المجموع (مليار دج)	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2010	827,53	15,02	4681,68	84,98	5509,21	100
2011	923,34	15,23	5173,46	84,77	6060,80	100
2012	793,38	12,01	5813,02	87,99	6606,40	100
2013	893,24	11,70	6741,19	88,30	7654,43	100
2014	1187,93	19,90	7383,65	86,10	8527,58	100
2015	1313,36	14,22	7924,51	85,72	9273,87	100
2016	1414,65	14,23	8529,27	85,77	9943,92	100
2017	1291,14	12,775	8815,62	87,25	10106,76	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 30 ص 42، ع 34 ص 42.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة 2010-2017م، هذا نتيجة إدراج سلسلة السياسات والبرامج التي وضعتها الدولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها حقل خصب لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وهذا في مختلف الأنشطة، حيث أنها قد أنتجت قيمة مضافة معتبرة خلال هذه الفترة، فقد بلغت قيمتها سنة 2010م حوالي 5509,21 مليار دج، لترتفع القيمة سنة 2014م إلى 8527,58 مليار دج، ثم إلى 10106,76 مليار دج في سنة 2017م، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص هي المساهمة بحصة كبيرة في خلق القيمة المضافة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العمومي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010م إلى غاية سنة 2017م، حيث بلغت مساهمة الخواص سنة 2010م قيمة 4681,68 مليار دج، وبلغت مساهمة القطاع العمومي في نفس السنة قيمة 827,53 مليار دج، لتتضاعف القيمة في نهاية سنة 2017م قيمة 8815,62 مليار دج للخواص بمتوسط 86,35% من القيمة المضافة المحققة، وقيمة 1291,14 مليار دج كمساهمة للقطاع العمومي بمتوسط 13,63%، وهو مؤشر لمدى الأهمية التي يكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا يستدعي من السلطات العمومية فتح المجال لتوسيع الاستثمارات الخاصة وتوفير الدعم اللازم .

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تفتح حتمية توازن ميزان المدفوعات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات وتقليص الواردات، فرصا جديدة للإنتاج المحلي، فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالانتاجات المحلية، وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وسنوضح في الجدول الموالي نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات الأخيرة:

الجدول رقم (13): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2018/2010.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2094	2165	2582
النسبة من إجمالي الصادرات	06,16	02,80	02,92	03,28	04,10
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	
الصادرات خارج المحروقات	1893	1780	1650	2449	
النسبة من إجمالي الصادرات	05,46	06,16	04,43	05,94	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ص48،ع 22 ص 46، ع 24 ص 53،ع 28 ص 47، ع 30 ص 52، ع 34 ص 38.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الصادرات خارج المحروقات في تزايد مستمر ومع ذلك لا تزال ضعيفة وقليلة التنوع، مقارنة بالصادرات الإجمالية التي يتغلب عليها صادرات المحروقات، حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات قيمة 1526 مليون دولار أمريكي سنة 2010م، لترتفع هذه القيمة إلى 2582 مليون دولار أمريكي سنة 2014م بمتوسط ما نسبته 3,85% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة، ثم بدأت في الانخفاض بعد ذلك حيث سجلت تراجعا ملحوظا لتبلغ سنة 2017م ما قيمته 1650 مليون دولار أمريكي متأثرة بالأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بحكم أنه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات بنسبة 97%، حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات حدود 4,58% في الفترة (2010– 2018م) كما هو موضح في الجدول أعلاه، هذا ما يمكن قوله، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم ترقى إلى المستوى المطلوب في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وعدم رقي المنتوج الوطني لمنافسة المنتوجات الدولية، ما يستدعي من السلطات العمومية بذل مجهودات لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض بناء اقتصاد غير نفطي.

❖ **المطلب الثالث: تطور وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل، ليصبح أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، لذا سنتطرق إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تطور تعدادها في الجزائر.

أولا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مرت التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراحل نذكرها في الآتي:

1- مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1962م/1982م:

لقد كانت حوالي 98 % من المؤسسات في الجزائر مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، وغداة الاستقلال مباشرة ورثت الجزائر قطاعا مهملا، نتيجة مغادرة ملاك هذه الوحدات الإنتاجية عشية الاستقلال، الأمر الذي حتم على الدولة الجزائرية المستقلة التدخل المباشر لإعادة تنظيم هذا القطاع، بإصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بتسيير وامتلاك هذه الوحدات الصناعية والزراعية ومن أهم تلك القوانين فيما يلي:

- الأمر رقم 20/62 الصادر في 1962/08/21م المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة.
- المرسوم رقم 02/62 الصادر في1962/10/22م المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة.
- المرسوم رقم 38/62 بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

منذ الاستقلال وحتى عام 1966م، كان هناك قطاع التسيير الذاتي، والذي يشمل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي خلفها المعمرون، وتم وضع جميع الوحدات الإنتاجية في الصناعة تدريجيا تحت إشراف شركات وطنية مع بداية ظهور وتكوين القطاع العام، حيث أصبحت هذه المؤسسات في إطار هذه القوانين تابعة للدولة في ظل تبني الخيار الاشتراكي، حيث صدر لأول مرة في الجزائر المستقلة قانون للاستثمار لبداية انتهاج سياسة اقتصادية ترتكز على مخططات اقتصادية تعطي فيها الأولوية للقطاع العام على مدى سنوات 1966م-1980م.

خلال هذه الفترة تم تحديد الدور والمكانة المعطاة للقطاع الخاص بتأكيد خضوع هذا الأخير في نشاطاته لمراقبة الدولة، فبإمكان دعوة القطاع الخاص للاستثمار في أي نشاط عند الضرورة، وتشترط عليه في ذلك الحصول على الرخصة المسبقة، إما على المستوى المركزي من اللجنة الوطنية للاستثمارات أو اللجان الجهوية على مستوى كل ولاية، وبالرغم من التطور الذي عرفه القطاع الخاص خلال السنوات الأولى من تطبيق قانون الاستثمارات 1986م، فإنه ظل ضعيفا ومهمشا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث شهد تنفيذ عدد قليل من المشاريع الاستثمارية.[1]

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص ص 132-134.

2- مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1982م/1988م:

شهدت هذه الفترة بوادر الاهتمام بهذا القطاع في المخطط الخماسي الأول بداية الثمانينات من خلال الإجراءات القانونية و التنظيمية التي تم اعتمادها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تم إصدار قانون 11/82 المؤرخ في 1982/10/14م وهو القانون المتعلق بالاستثمار الخاص والذي يهدف إلى: [1]

- تحديد الأدوار الممنوحة للاستثمار الخاص.
- تحديد شروط وكيفيات منح الاعتماد والرخص وكذلك بهدف التكامل بين الاستثمارات الخاصة والقطاع العمومي في إطار مسار التخطيط الوطني.

وفي إطار هذا القانون تمتعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة امتيازات منها:

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة خمسة سنوات والرسم على النشاط التجاري لمدة تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة سنوات والإعفاء الكلي من الرسم العقاري لمدة تتراوح ما بين سنة و عشرة سنوات.
- إمكانية الاستفادة من الإعلام الاقتصادي والتقني من خلال زيادة التوعية حول أهمية هذه المؤسسات بتنظيم ملتقيات تحسيسية ودورات تدريبية حول طرق التسيير و متابعة ومراقبة إنجاز المشاريع.

وبذلك يعتبر هذا القانون نقطة تحول في السياسة الاقتصادية، الذي فتح الأبواب أمام القطاع الخاص لأن ينشط في قطاعات كانت محتكرة على القطاع العام فحسب، مما أدى إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حوالي4000 مؤسسة في 1980 م إلى أكثر من 150.000 مؤسسة في 1986م.

3- مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1988م إلى يومنا هذا:

اعتبرت هذه الفترة القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة التحول الكبير في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد تجسدت هذه التهيئة من خلال:

أ- صدور قانون الاستثمارات 1988م: تم إصدار القانون 25/88 المؤرخ في 1988/07/12م، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة، والذي ألغى كل إجراءات الحصول على رخصة الاستثمار، وسمح للخواص بالاستثمار في عدة قطاعات ما عدا الإستراتيجية منها.

ب- صدور قانون ترقية الاستثمار 1993م: تم إصداره في 1993/10/05م، حيث نص عل تعزيز الضمانات وتقديم التشجيعات الضريبية والجمركية، مع ضمان المساواة بين المستثمرين الخواص والأجانب

[1] - طلحي سماح، **قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجيستر، جامعة أم البواقي،2007م،ص ص 136،137.

تماشيا مع قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14م، والمكرس لحرية الاستثمارات وكل أشكال الشراكة، بالإضافة إلى إنشاء وكالة دعم وترقية الاستثمار APSI لتسهيل إجراءات الاستثمار عبر الشباك الوحيد.

ج- إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01: جاء هذا القانون الصادر بتاريخ 2001/12/12م المتضمن توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليسد الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع، وتوفير الدعائم التشريعية لتفعيل دوره، من خلال أهم أهدافه:

- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- ترقية صادرات السلع والخدمات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية تداول المعلومات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني والتقني خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الأداء البنكي فيما يخص معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع وضع أنظمة جبائية أكثر تكيفا مع هذه المؤسسات.
- توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع أو أخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات نقدية أو عينية.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحسين أدائها.
- إدراج تعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتمادها على ثلاثة معايير كمية، وهو يشبه التصنيف المعمول به في الاتحاد الأوروبي لسنة 1996م.

تظهر أهمية هذا النص القانوني في كونه الأول الذي ينظم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يستحوذ عليها القطاع الخاص الوطني، من خلال آليات وأدوات ترقيتها ودعمها مثل إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاتل المؤسسات، والمجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمجلس الوطني المكلف بترقية المناولة.

د- إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17: صدر هذا القانون بتاريخ 2017/01/10م تأكيدا من السلطات العمومية على الاهتمام بتطوير المنظومة القانونية والمؤسساتية التي تؤطر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، ويحدد فيما يلي:[1]

[1] – القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17، المؤرخ في 2017/01/10م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ2017/01/11م، ص ص، 04-09.

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الحصول على العقار الصناعي، وحصولها على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- تشجيع ثقافة المقاولة، وكذلك التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديث تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المستجدات الاقتصادية للبلد.

كما جعل القانون من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهاز مكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تضمن سياسة تطوير هذا النوع من المؤسسات في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة مع تحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات الإدارية التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عزز هذا القانون دور الوكالة لمرافقة هذا النوع من المؤسسات لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوسيع مجال نشاطيا وذلك بالتعاون مع هيئات الدعم الأخرى في مجال الإنشاء والتطوير والحفاظ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تم:

- تحويل مراكز التسهيل المسيرة من طرف وزارة الصناعة إلى مراكز دعم واستشارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إلحاقها بالوكالة.
- إنشاء هيئة استشارية تتمثل في المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموجود على مستوى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات وممثلي القطاعات، والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي مؤسسة عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.
- إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة، وتخصص هذه الصناديق لتمويل نفقات تصميم المنتوج الأولي من خلال تغطية مصاريف البحث والتطوير والتصميم، مما يسمح بتجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال المراحل الأولى من إطلاق المشروع وإنشاء المؤسسة التي لا يغطها رأسمال الاستثمار.

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ بداية الألفية، والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي 01/18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بداية سنة 2001م، نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها وهياكلها بمنحها جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010/ 2019.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	618.515	658.737	711.259	777.259	851.511	934.037	1.022.23	1.074.23	1.141.60	1.171.71
نسبة الزيادة %		6,50	7,97	9,27	9,66	9,69	9,44	5,08	6,27	2,63
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	557	572	557	557	542	532	390	267	661	244
نسبة الزيادة %		2,69	2,62-	0,00	2,69-	1,84-	26,69-	31,53-	147,56	63,08-
المجموع	619.072	659.309	711.832	777.816	852.053	934.569	1.022.621	1.074.503	1.142.263	1.171.954
نسبة الزيادة %		6,49	7,96	9,26	9,54	9,68	9,42	5,07	6,30	2,59

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ص 11، ع 24 ص 9، ع 28 ص 13، ع 30 ص 13، ع 32 ص 10، ع 34 ص 11، ع 35 ص 9.

وكما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة 2010م- السداسي الأول لسنة 2019م، حيث ارتفع عددها من 619072 مؤسسة في 2010م إلى 1171954 مؤسسة في السداسي الأول لسنة 2019م، بنسبة إجمالية قدرها 89,30%.

كما نلاحظ أن هذا التطور يتم على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات 1.171.710 مؤسسة عند نهاية السداسي الأول لسنة 2019م بعدما كان عددها يقدر بـ 618.515 مؤسسة سنة 2010م، أي بزيادة إنشاء قدرها 553195 مؤسسة، ذلك راجع إلى اهتمام الدولة بهذا القطاع، وسعيها لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة من خلال وضع آليات لدعم إنشاء هذا النوع من المؤسسات، بعكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي تمثل جزء ضئيل من محيط هذه المؤسسات في الجزائر، والتي تشهد تراجعا مع مرور الزمن بنسب متفاوتة بلغت 63,08-% نهاية السداسي الأول 2019م، حيث كان عددها 755 مؤسسة في 2010م، وتراجع إلى 244 مؤسسة في سنة 2019م، نتيجة لعدة أسباب أهمها تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كندا

تعتبر البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي عاملا أساسيا في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكندا، حيث سنحت السياسات الاقتصادية والقوانين المعتمدة في الاقتصاد الكلي بتماسك واستشراف كبيرين، مما يؤمن أرضية خصبة لقيام نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية .

سنحاول في هذا المبحث تقديم مجموعة من التعريفات تتعلق بهذا النمط من المؤسسات ، وكذلك إبراز الدور الاقتصادي و الاجتماعي لهذه المؤسسات، كما نتطرق إلى تطور تعداد هذه الأخيرة.

❖ المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الكندي

تجدر الإشارة أنه يتم استخدام عدة تعاريف للمنشآت الصغيرة و المتوسطة، حيث نادرا ما نجد مصطلح " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، في كندا بل يطلق عليها بالأعمال الصغيرة " sall business " كعبارة عامة و شاملة لوصف المنشآت الصغيرة، و ذلك الترابط بين تعريف الحكومات الفيدرالية و تعريف الحكومة الرسمي المعمول به مع الشركاء التجاريين، الذي يحدد المشروع الصغير بكونه يوظف أقل من 500 عامل في المؤسسات الصناعية، وأقل من 50 عاملا في المنشآت الخدمية، إلا أنه نادرا ما يعتمد على هذا التعريف حيث تظهر عدة هيئات ذات علاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم كل منها تعريفه الخاص.

فقد ورد التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا في قانون تمويل الأعمال الصغيرة كما يلي : المنشأة الصغيرة هي المشروع الذي ينفذ أو على وشك التنفيذ في كندا بغرض الكسب أو الربح و ذو عائد سنوي يقدر كما يلي: [1].

- لا يزيد على 5 ملايين دولار أو أقل من ذلك في العام المالي للمشروع الذي تتم خلاله الموافقة على القرض من جانب المقرض بالنسبة لمجال المشروع.
- أو في حالة المشروع الذي على وشك التنفيذ من المتوقع في الوقت الحالي أن تتم الموافقة على القرض من جانب المقرض بالنسبة لمجال المشروع يقل عن خمسة ملايين دولار أو مبلغ أقل بالنسبة للعام المالي الأول (مدة 52 أسبوعا) .

في ظل قانون تمويل الأعمال الصغيرة (برنامج الحكومة الفدرالية لضمان القروض) يتم تأهيل الأعمال الصغيرة للاستفادة من هذا البرنامج الذي يقل إجمالي عوائده عن خمسة ملايين دولار كندي، و يقل عدد العاملين عن 500 عامل بالنسبة لقطاع الصناعة، و 50 عاملا بالنسبة لقطاع الخدمات [2].

و في ظل برنامج تنمية سوق التصدير (و هو برنامج تقدمه وزارة الشؤون الخارجية و التجارة الدولية) تعطى أولوية لمنشآت الأعمال الصغيرة التي تحقق مبيعات سنوية أكثر من 205 ألف دولار وأقل من 10

([1]) -Josée st-pierre: finance de l'innovation dons les PME, institut de recherche sur les PME, université du Québec a trois-rivier, canada;2014,p14.

([2]) -Robert beandoin: Rapport de veille sur les PME , présenté a l'observatoire de développement économique canada , canada,2013,p11.

ملايين دولار، والتي يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل في المجال الصناعي و50 عامل في المجال الخدماتي[1].

و الأغراض الضريبية فهناك ثلاثة اختلافات ترتبط بالاختلافات في حجم المنشآت ، بالنسبة لضريبة السلع و الخدمات فإن المنشآت التي تحقق مبيعات أقل من 20 ألف دولار سنويا لا يتعين عليها التسجيل لدى الحكومة لتحصيل الضريبة ، و بالنسبة لضرائب الدخل الشركات الفدرالية و الإقليمية فإن الشركة الكندية الخاصة تخضع لمعدل ضريبة منخفض من الضريبة على أول 200 ألف إلى 400 ألف دولار من الدخل على الضريبة ، و هو ما يسمى بنسبة ضريبة الأعمال الصغيرة ، و بالنسبة للضريبة على إجمالي الأصول التي تستغلها المنشأة فإن الحكومة الفدرالية و العددي من المقاطعات لا تفرض ضريبة على المنشآت التي يقل إجمالي أصولها عن 10 ملايين دولار [2].

في حين أن وكالة الإحصاء الفدرالية والمعلوماتية الإحصائية statistics Canada تعتمد على عدد العاملين في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتوزع كما يلي :

الجدول رقم (15): تعريف وكالة الإحصاء الفدرالية و المعلوماتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كندا

المؤسسات الصغيرة	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة
	من 01 إلى 04	من 5- 9	من 10 – 19	من 20 – 49	من 50 – 99
المؤسسات المتوسطة	الفئة الأولى		الفئة الثانية		
	من 100 إلى 199 عاملا		من 200 إلى 499 عاملا		

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

Source : statistique Canada , registre des entreprises, décembre 2015,p 3

و نشير إلى أن هذه الوكالة أصدرت تقارير بخصوص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا و حركيتها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، بالاعتماد على هذه الفئات التي تؤثر في فهم الناس للأعمال الصغيرة. وعليه سنعتمد هذا التعريف في دراستنا لواقع التجربة الكندية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وعلى العموم القول بأن البحث في التنظيمات الفيدرالية وقوانين المقاطعات في كندا يستند على العديد من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والأمثلة السابقة توضح ذلك، كما توضح تنوع التعاريف باختلاف الغرض الذي يستخدم فيه ضمن السياسة العامة، فعدد العاملين يستخدم لتحديد المستوى الذي لا بد أن تتوافق به المنشأة مع مختلف القواعد والتنظيمات، بينما يستخدم إجمالي المبيعات والدخل الخاضع للضريبة لتحديد مدى

(1) – Josée st-pierre : op.cit.p .

(2) –(louis jacques filion: la PME au Québec profil comparatif, Rapport de recherche, université de Montréal, canada.2014.p24.

تأهيل المنشأة للحصول على حوافز معينة أو دعم مالي، و يستخدم القيمة الإجمالية للأعمال في أغراض فرض الضرائب

❖ المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة في كندا، وهذا بفضل آليات وبرامج الدعم التي تعتمدها الحكومة الفدرالية والإنشاء ومتابعة هذه المؤسسات وتطور تنافسيتها مما جعلها تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، سنحاول فيما يلي عض مساهمتها في توفير مناصب الشغل والناتج الخام والتجارة الخارجية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية في التشغيل

في أغلب الدول الصناعية، ترتكز معظم فرص العمل الجديدة في القطاع الخاص الذي يضم نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي يقل عدد العاملين فيها عن 500 عامل)، ويمكن توضيح ذلك من خلال مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل خلال الفترة الممتدة من 2010م إلى 2018م كما هو مضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2018/2010

حجم المؤسسة / السنوات	المؤسسات الصغيرة (1-99)	%	المؤسسات المتوسطة (100- 499)	%	مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	%	إجمالي العاملين في القطاع الخاص
2010	5.137.147	48.3	1.654.432	15.6	6.791.585	63.9	10.634.097
2011	5.158.287	47.8	1.712.926	15.9	6.871.213	63.7	10.789.972
2012	7.745.704	69.7	2.2247.780	20.2	9.993.484	89.9	11.114.508
2013	8.104.893	69.7	2.038.903	20.1	10.143.796	89.8	11.295.987
2014	8.233.798	70.1	2.045.600	19.9	10.279.398	90.1	11.408.877
2015	8.167.701	70.5	2.293.057	19.8	10.466.576	90.3	11.590.892
2016	8.237.950	70.2	2.310.254	19.9	10.548204	90.1	11.794.785
2017	8.295.800	69.9	2.371.400	19.7	10.667.200	89.7	11.895.500
2018	8.384.200	69.8	2.357.500	19.6	10.741.600	89.4	12.005.800

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على :

Source: Statistique relatives aux petites entreprises: juillet 2011, juillet 2012 ; aout 2013, juin 2016, juillet 2017,novembre 2019.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل في كندا حيث تراوحت بين63.9%، أي6791585 منصب عمل، و89.4% أي 10.741.600 منصب في مجموع مناصب العمل في القطاع الخاص خلال الفترة من 2010م إلى 2018م وهي نسبة كبيرة مقارنة بمساهمة المؤسسات الكبيرة في هذا المجال، كما لأن المؤسسات الصغيرة (التي توظف من 01 إلى 99 عاملا)، وهي التي تساهم بنسبة أكبر في خلق مناصب عمل بوتيرة متزايدة من سنة لأخرى حيث كانت سنة 2010م حوالي 5137147 منصب عمل، أي 48.3 % من إجمالي العاملين في القطاع الخاص ليصبح في سنة 2018 حوالي 8384200 منصب عمل أي 69.8 %و في المقابل تساهم المؤسسات المتوسطة (التي توظف من 100 إلى 499 عاملا) بنسبة مقبولة في هذا المجال، حيث وفرت 1654438 منصب شغل في عام 2010م، ما يعادل 15.6% من إجمالي العمالة الخاصة ، لتصبح 2357.500 منصب عمل في 2018م بنسبة تقدر ب، 19.6 %.

ثانيا2: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية في الناتج الداخلي الخام

يعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام من أهم المؤشرات على الكفاءة الاقتصادية اليي تميزها فضلا عن مساهمتها في التشغيل، وقد صدرت عدة دراسات في هذا المجال مع اختلافها في طرق القياس الناتج الخام الداخلي (PIB) ونشير هنا إلى الدراسة التي قامت بها المصالح الإحصائية الحكومية لمقاطعة كولمبيا البريطانية (BC stats)، لقياس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام لكندا عبر كل مقاطعة، وذلك اعتمادا على مدخلات المحاسبة الوطنية ، حيث تدرج ضمن هذه الدراسات كل المؤسسات التي توظف أقل من 500 عاملا، خلال الفترة 2010م إلى 2015م والشكل الموالي يوضح بصفة إجمالية.

الشكل رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بكندا للفترة 2015/2010

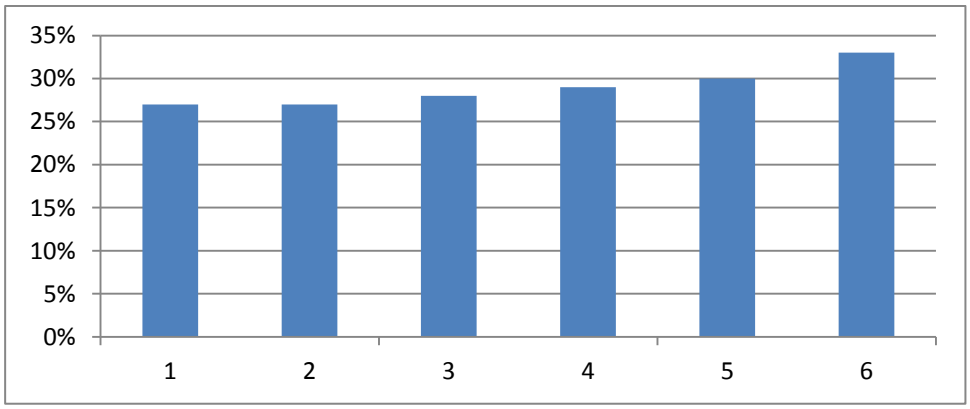

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :

Source: Principals statistique relatives aux petite entreprises aout 2013,juin2016.p21

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا تساهم بنسبة معقولة في الناتج الداخلي الخام، حيث تتراوح بين 27% في سنة 2010م لتبلغ 33 % في سنة 2015م، كما أن المعطيات المتوفرة لدى المصالح الإحصائية الحكومية لكولمبيا البريطانية (BC stats) تشير لسنة 2014م

مثلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة كولومبيا البريطانية وألبيرتا هي الأعلى مساهمة بنسبة قدرها 33 %و 32 %، وهو يفوق المعدل الوطني في كندا الذي قدر بـ 30% الذي يعادل نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مقاطعة الكيبيك وساسكاتشوان، في حين تعتبر نسبة مساهمة مقاطعة برونسويك الجديدة ولا برادور هي الأقل بحوالي 25% و 23% على التوالي .

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في التجارة الخارجية (تنمية الصادرات):

تحتل الصادرات دورا هاما في الاقتصاد الكندي فهي محرك النمو الاقتصادي بالنظر للأثر المباشر لزيادة الصادرات على الناتج الداخلي الخام(PIB) ، حيث نلخص الاحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة الكندية في الجدول التالي:

الجدول رقم (17):مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات بكندا خلال الفترة 2010/2018.

البيان	2010	2011	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات الكندية	326	366	420	492	494	498	502	523
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	64.5	450	105.8	142.2	147.9	148.6	140.2	214.4
النسبة	%19.8	%41	%25.2	%28.9	%30	%33.5	%35.8	٪41.1
عدد المؤسسات المصدرة	26000	28000	37000	43000	48000	48520	49120	50247

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

Source : Statistique Canada, Tableau 12-10-0098-01- Commerce des biens selon les caractéristiques des exportateurs, selon l'industrie de l'établissement (x 1 000).

من الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية صادرات كندا كان واضحا حيث تراوحت بين 19.8% سنة 2010 م ما يمثل 64.54 مليار دولار كندي، لترتفع إلى حدود 41.1 %سنة 2018م بما يمثل 214.4 مليار دولار، كما أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة قد ارتفع خلال نفس الفترة بشكل ملحوظ من حوالي 26000 مؤسسة إلى 50247 مؤسسة و يرجع ذلك إلى جهود الحكومة المبذولة لتسهيل عملية التصدير من خلال هيئات المساعدة على تصدير المنتجات، وكذلك لتميز المنتوجات الكندية بالنوعية و الجيدة، واحترامها لمعايير الجدودة العالمية التي تمكنها من دخول الأسواق الأجنبية بكل سهولة كما تشير نفس الاحصائيات إلى تباين الوجهات التي تصدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية منتوجاتها ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): وجهة صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية سنة 2018

الوجهة / حجم المؤسسة	الولايات المتحدة الامريكية	أمريكا اللاتينية	أوروبا	الصين	بلدان آسيا	باقي البلدان
نسبة المؤسسات الصغيرة (1- 99)	%20,7	%9.5	%48.3	%19,3	%71.6	%26.6
نسبة المؤسسات المتوسطة (100- 499)	%19,9	%50	%63.5	%24,5	%38.6	%19,3

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

Source : Statistique Canada, Tableau 12-10-0095-01- Commerce des biens selon les caractéristiques des exportateurs, selon le niveau d'emploi de l'entreprise et le pays de destination.

يتضح من الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مستوردا هاما لمنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية خاصة المنتجات الصناعية وخدمات النقل والتخزين ، كما تصدر منتجتها إلى دول أوروبا بنسب في المرتبة الثانية خاصة تلك المتعلقة بالخدمات المهنية والاحترافية والعلمية والتقنية، أما الصين كوجهة ثالثة يتم تصدير المنتجات الزراعية والصناعات الأولية، وكذلك خدمات النقل والتخزين.

❖المطلب الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا يشتمل الاقتصاد الكندي على نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وهي تمثل واجهة أغلب قطاعات النشاط بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة في كندا، وترتكز الدول عليها فيخلق مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة، حيث تشجع روح المبادرة الفردية والجماعية في استحداث أنشطة اقتصادية سنحاول هنا عرض تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا بالتركيز على تلك التي توظف عمال من (100- 499)، دون حساب المؤسسات المتناهية الصغر (لا توظف أفراد عاملين)، والأفراد الذين يزاولون أعمال مستقلة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (19): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في كندا خلال الفترة 2010/ 2018

	مؤسسات صغيرة (1 -99)	%	مؤسسات متوسطة (100-499)	%	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	%
2010	1.116.423	98	19.630	1.8	1.136.053	99.8
2011	1.100.799	98.1	18.999	1.7	1.119.778	99.8
2012	1.087.803	98.2	18.169	1.6	1.105.972	99.8
2013	1.101.873	98	19.315	1.7	1.121.188	99.7
2014	1.124.832	98.1	19.743	1.7	1.144.575	99.8
2015	1.143.630	97.9	21.415	1.8	1.165.045	99.7
2016	1.152.742	98.1	21.853	1.7	1.182.345	99.8
2017	1.169.352	97.8	22.032	1.8	1.190.321	99.7
2018	1.178.690	97.9	22.666	1.9	1.201.356	99.8

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

Source: Statistique canada , registre des entreprises , juillet 2011,p8 ,2012,p8, juin2016.p9,aout 2018,p8, novembre 2019.p8.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العدد الاجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في كندا لم تشهد تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2010م إلى2018م حيث ارتفع من 1.136.053 مؤسسة في سنة 2010م إلى 1.201.356 مؤسسة في عام 2018، ويرجع هذا إلى التدخل الحكومي في التربة الكندية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة يشمل تلك التي لديها قابلية للازدهار والنمو كي تصبح رائدة في مجالها حتى تتمكن من التصدير، كذلك المنشآت التي تحصلت على الاستثمار في تنمية منتجات جديدة، كذلك بتركيز جهود أجهزة الدعم على مرافقة المؤسسات الصغيرة المستحدثة قبل وأثناء هذه الفترة، كما أن التدخل الحكومي في التجربة الكندية المتعلق بالمنشآت الصغيرة يشمل تلك التي لها قابلية للازدهار والنمو لتصبح رائدة في مجالها لتتمكن من التصدير، وكذلك المنشآت التي تحرص على الاستثمار في التنمية منتجات جديدة، وكذلك تركز جهود أجهزة الدعم بهدف مساعدتها على الانتقال إلى المؤسسات المتوسطة توظف (من 100- 499 عاملا) ومرافقة المؤسسات المتوسطة للانتقال إلى مؤسسات كبيرة توظف أكبر من 500 عامل والتي يبقى تمثيلها خلال فترة الدراسة هامشيا في الاقتصاد الكندي بنسبة ضعيفة تقارب 0.2% من إجمالي المؤسسات الكندية، كما يمكن توضيح المؤسسات التي تتميز بمعدل نمو متسارع (*)(EFC) خلال الفترة الممتدة من 2010م إلى 2018م كما هو موضح في الشكل الموالي .

الشكل رقم (06): نسبة المؤسسات ذات النمو المتسارع حسب القطاعات خلال الفترة 2016/2013.

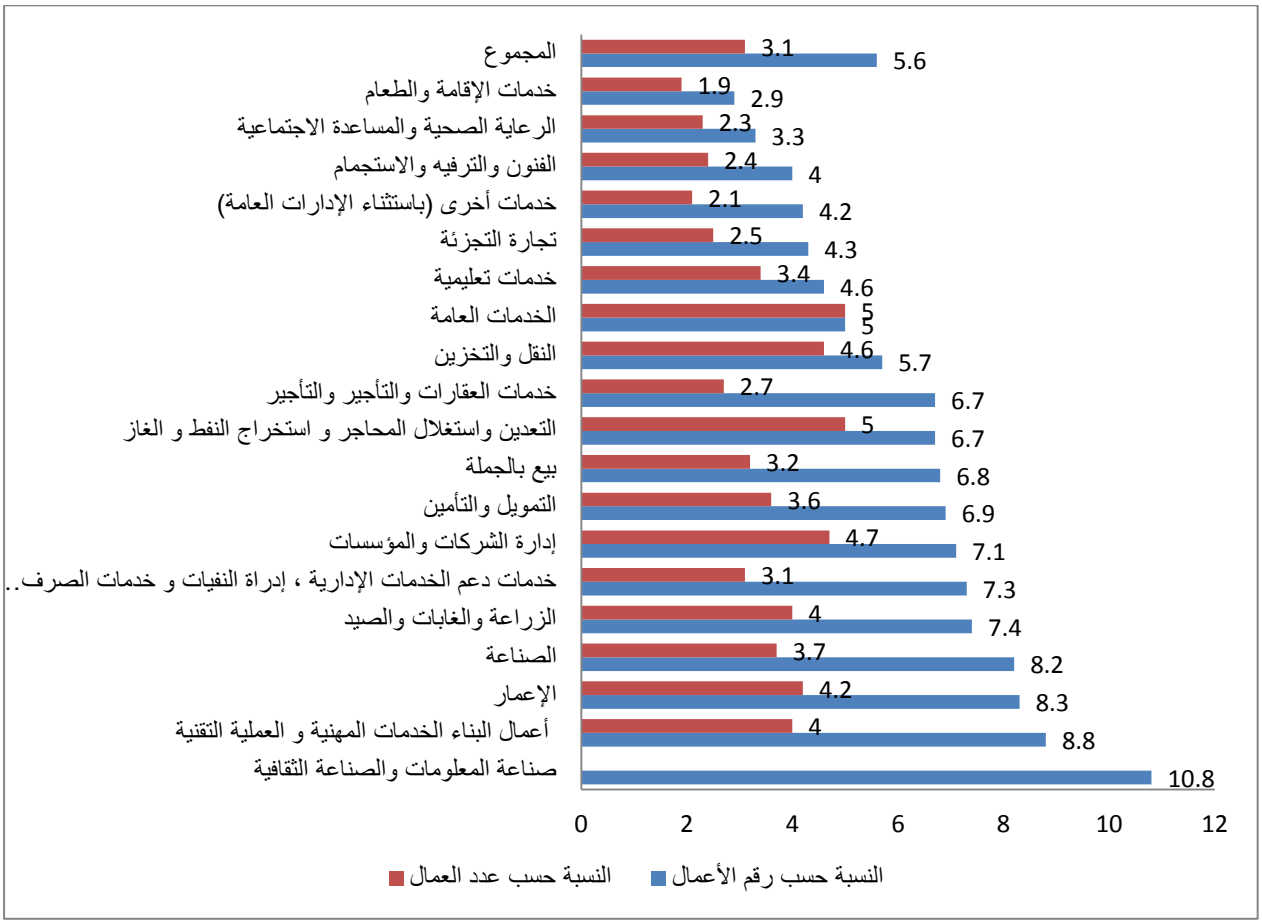

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

Source: principales statistiques relatives aux petite entreprises novembre 2019.p20

إن الشكل أعلاه يوضح نسبة المؤسسات ذات النمو المتسارع (EFC) خلال الفترة من2013م إلى 2016م اعتمادا على مؤشر عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يلاحظ تواجدها في أغلب نشاطات الاقتصاد الكندي، ففي مجال السلعي نلاحظ تواجدها في قطاع الإعمار بـ 8.3% وقطاع الصناعة بـ 8.2 % أما قطاع أعمال البناء الخدمات المهنية والعملية والتقنية بـ 8.8% وخدمات النقل والتخزين بـ 5.7% وعلى العموم فإن تطور نسبة المؤسسات ذات النمو المتسارع *(EFC) مؤشر رقم الاعمال كان ضعف نسبتها بمؤشر عدد العمال (4.2 % و 3.7% و4%) على التوالي .

(*)- المؤسسات ذات النمو المتسارع هي: شركات ذات متوسط نمو مبيعات يزيد عن 20% سنويا على مدار ثلاث سنوات، شريطة أن اجمالي النمو خلال هذه الفترة أكبر من 72.8 % .

المبحث الثالث: الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا تحظى بأهمية كبيرة وتحتل مكانة هامة في اقتصاد البلدين، فلنمو وتطور هذه المؤسسات تحتاج إلى من يدعمها ويرافقها ويقوم بتمويلها خلال مسار نشاطها، لذلك كان على السلطات الوصية للبلدين إنشاء هيئات ووكالات متخصصة في دعم ومرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنعرض الجهود التي قامت بها كلا السلطات الوصية الجزائرية والكندية في هذا الصدد.

❖ المطلب الأول: الوكالات المتخصصة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أنشأ المشرع الجزائري عدة وكالات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 1996/09/08م، ولديها فروع محلية في كل ولايات الوطن، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ويتمثل دورها في:[1]

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل.
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي وتطبيق خطة التمويل.

لقد سجلت وكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى غاية 2019م إقبالا كبيرا في عدد ملفات الدعم المسجلة على مستواها لإنشاء مؤسسة مصغرة في مختلف قطاعات النشاطات، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 96/296، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 8 سبتمبر 1996م، ص 12.

الجدول رقم (20): توزيع المشاريع الممولة من قبل (ANSEJ) حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة المؤوية %	مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (دج)
خدمات	108.003	28	251.301	350.995.401.235
فلاحة	57.183	15	135.222	211.629.975.913
نقل البضائع	56.530	14,80	96.237	145.557.153.559
صناعة تقليدية	42.998	11	126.245	110.539.774.148
أشغال عمومية	34.282	9	99.590	131.999.167.477
صناعة	26.740	7	77.133	125.739.489.992
نقل المسافرين	18.992	5	43.691	46.672.214.955
نقل بالتبريد	13.385	3,50	24.132	33.767.158.812
أعمال حرة	11.356	3	25.485	29.928.593.125
صيانة	10.271	2,70	23.663	27.925.617.407
صيد بحري	1.131	0,30	5.549	7.499.507.851
ري	556	0,14	2.049	3.291.557.454
المجموع	381.427	100	910.247	1.225.545.651.925

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35، ص ص 24،25.

يوضح الجدول التفاوت الكبير الموجود بين القطاعات من حيث الاستفادة من امتيازات الوكالة، حيث نلاحظ أن القطاع الخدماتي كانت له حصة الأسد بنسبة 28%، يليه قطاعي الفلاحة بنسبة 15% وقطاع نقل البضائع بنسبة 14,80%، ثم قطاعي الصناعة التقليدية والأشغال العمومية بنسبة 11% و9% على التوالي، أما القطاع الصناعي الذي يعتبر قطاع حساس لم تتجاوز نسبته 7% وهي نسبة جد ضعيفة، بينما تراوحت نسب معظم القطاعات الأخرى بين 0,14% و5%، وبذلك تكون الوكالة قد تمكنت من إنشاء ومرافقة 381427 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، سمح بخلق 910247 منصب عمل.

كما نشير أن الوكالة قامت بقرار توقيف تمويل العديد من المشاريع من بداية سنة 2013م، وهي المشاريع التي تشهد تضخما كبيرا في الميدان أو التي أثبتت عدم نجاعتها الاقتصادية كإنتاج الأكياس البلاستيكية والمخابز وكراء كل أنواع العتاد والسيارات...إلخ، وتجميد التمويل في مجالات معينة كالنقل بأنواعه، في حين تم التوجه نحو تشجيع مشاريع الفلاحة، الصناعة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والصناعات التقليدية.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20م والمتعلق بتطوير الاستثمار تم تحويل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار(APSI) سابقا إلى (ANDI)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، لها فروع محلية على مستوى ولايات الوطن، إذ تتولى الوكالة المهام التالية:[1]

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين الراغبين في إقامة المشاريع وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به، ومنح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- المساهمة في رأس مال الشركات، بصفته الجزئية أو الكلية في خوصصة المؤسسات العمومية.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
- تسهيل القيام بالشكليات الإدارية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

نوضح في هذا السياق أن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار وعبر "الشباك الموحد"، الذي يقوم بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية (السجل التجاري، مصلحة الضرائب والجمارك، الوكالة العقارية...) على تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، الجدول الموالي يوضح الإحصائيات المحصل عليها لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الوكالة إلى غاية سنة 2019م.

الجدول رقم (21):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف ANDI للفترة 2019/2011

النشاط / السنوات	الزراعة	أشغال عمومية	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	المجموع
2011	31	1367	1004	72	4383	55	891	**7803**
2012	84	1460	1135	80	3864	136	955	**7714**
2013	157	1775	1544	88	4183	121	1022	**8890**
2014	184	2013	845	97	5522	167	1075	**9903**
2015	244	1468	2124	134	2572	232	1176	**7950**
2016	209	912	2509	142	2061	298	1054	**7185**
2017	197	803	2564	181	517	366	429	**5057**
2018	226	927	2291	123	3	299	255	**4124**
2019	85	459	922	50		102	147	**1765**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ص31،ع 24 ص 34،ع 28 ص 17، ع 32 ص 17، ع 34 ص 17، ع 35 ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أنه هناك ديناميكية في تطور عدد المشاريع وتباين في عدد الملفات المسجلة حيث سجل قطاعي النقل والصناعة بكثرة، وقد تم تسجيل حوالي 7803 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2011م، ليرتفع إلى 9903 مؤسسة سنة 2014م، ثم لينخفض إلى 1765 مؤسسة سنة 2019م، بسبب إجراءات ترشيد النفقات العمومية .

[1]– القانون رقم 03/01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادر في 2001/09/26م، ص 7.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22م، كهيأة ذات طابع خاص لها شخصية معنوية مستقلة ماليا، تعمل تحت وصاية الوزير الأول، ويتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الاجتماعي، وتتمثل مهامها الأساسية في:[1]

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- منح سلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية في حدود 100.000 دج لاقتناء بنسبة 100%، قد تبلغ 250.000 دج في ولايات الجنوب.
- منح سلف بدون فوائد (قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي).
- المساعدة على الاستفادة من القروض لا تتعدى 1.000.000 دج لاقتناء المواد الأولية والعتاد، يتم تسديده خلال سنة إلى 5 سنوات، تكون مساهمة البنك فيها 70%، والمستفيد 1%، والوكالة 29%.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة وتكوينهم في مجال تقنيات التركيب وتسيير الأنشطة، مع تنظيم صالونات لعرض بيع السلع المحلية والوطنية لإكساب المعارف وتبادل الخبرات.

سنوضح خلال الجدول التالي عدد القروض التي سجلتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ بداية نشاطها سنة 2004م إلى غاية سنة 2019م:

جدول رقم (22): عدد القروض الممنوحة في الوكالة الوطنية للقرض المصغر لغاية 2019.

نوع التمويل	عدد القروض	النسبة	مناصب العمل
تمويل شراء مواد أولية	804.254	%90,45	1.188.651
تمويل ثلاثي الأطراف	84.894	%9,55	128.544
المجموع	889.148	%100	1.317.195

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 35 ص 27.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حوالي 804.254 قدم لتمويل شراء مواد أولية بنسبة قدرت بـ 90,40%، فيما بلغ عدد القروض الثلاثية الأطراف (البنك، المستفيد، الوكالة) ما يقارب 84.894 قرضا، وهو ما سمح بخلق حوالي 1.317.195 منصب عمل على المستوى الوطني، ويرجع هذا التباين إلى طبيعة المزايا المصاحبة لكل نوع من التمويل، وكذلك طبيعة النشاطات التي تمولها.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 14/04 الصادر في 2004/01/22، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، 2004م، ص 8.

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC):

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب القانون رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06م، يسعى إلى إحداث نشاطات جديدة للعاطلين عن العمل أو المسرحين منه وحمايتهم من خلال المهام التالية:[1]

- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها لمحافظة على مناصب الشغل بها.
- القيام بالدراسات الاقتصادية والتقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفائدة البطالين المنخرطين به.
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بنموذجية الأعمال والأجور وتشخيص مجالات التشغيل.

وانطلاق من سنة 2004م بموجب القانون 01/04 المؤرخ في 2004/01/03م، تولى الصندوق تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع والبالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة من خلال الاستفادة بمزايا متعددة، وحسب إحصائيات وزارة الطاقة حول عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق وأثره في تخفيض البطالة وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): المشاريع الممولة عن طريق CNAC على حسب النشاط إلى غاية 2019.

النشاط	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	قيمة التمويل (مليون دج)
نقل البضائع	45.848	69.666	118.383,90
خدمات	31.090	65.850	110.990,61
الفلاحة	21.858	52.536	88.886,39
صناعة تقليدية	13.721	35.893	44.341,83
نقل المسافرين	12.214	18.530	28.910,45
صناعة	11.524	33.510	52.779,95
أشغال عمومية	8.433	27.003	34.031,76
أعمال حرة	1.123	2.435	4.635,65
صيانة	873	2.112	2.608,74
صيد بحري	475	1.704	3.267,15
ري	341	1.159	2.402,34
المجموع	147.500	310.398	491.238,78

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 35 ص 26.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الممولة من نشاط نقل البضائع هي التي تحوز على الحصة الأكبر من تمويل الصندوق حيث بلغ عددها 45844 مشروع في سنة 2019م، وتوظف حوالي 69666 عامل، ليليه قطاعي الخدمات والفلاحة بعدد المشاريع الممولة 31090 و21858 مشروع على

[1] المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 188/94، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 الصادرة في 1994/07/07م، ص 06.

التوالي، كما أن قطاعات الصناعة التقليدية ونقل المسافرين وقطاع الصناعة حظيت بمعدل معتبر 13721 و12214 و11524 مشروع على التوالي، في حين أن العدد التراكمي للمشاريع الممولة لغاية سنة 2019م قد بلغ 147500 مشروع بقيمة مالية تقدر بـ 491238,78 مليون دج، سمحت بخلق حوالي 310398 منصب شغل.

❖ المطلب الثاني: الهيئات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

أنشأت الحكومة الفدرالية في كندا العديد من الهيئات والهياكل المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتعرف على أهمها:

1- هيئة التصدير والتنمية بكندا (EDC): تقدم هيئة التصدير والتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأدوات التي يحتاجون إليها من المعرفة التجارية، والحلول المالية والتأمينية واستثمارات الأسهم الخاصة وشبكة العلاقات لتحقيق الازدهار من خلال المهام التالية:

- تقديم الخبرة التي تمكن المؤسسات من اتخاذ قرارات مستنيرة والتعرف على الأسواق الخارجية.
- مساعدة المؤسسات في الحصول على رأس المال والائتمان من خلال الشراكة مع المؤسسات المالية.
- تقديم الحماية التي تقلل من المخاطر للشركات الكندية التي تعمل خارج البلاد.
- القيام بسد الفجوة بين الشركات الكندية والشركات الأجنبية لتعزيز نمو كل منها.

يمكن من خلال الجدول الآتي عرض نشاط هذه الهيئة:

الجدول رقم (24): حصيلة نشاط هيئة التصدير والتنمية بكندا للفترة 2012/2019

الموضوع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات المستفيدة	8438	9661	9789	10112	12212	9398	13135	16807
التمويل الممنوح (مليون.د)	27,7	25,8	26,3	29,7	31,6	60,1	69,4	64,6
قيمة التأمين (مليون.د)	14,3	12,2	14,7	16,8	18,2	21,65	23,9	23,7
عدد المكاتب في كندا	17	19	23	28	32	36	41	44
عدد مكاتب التمثيل في الخارج	15	18	21	24	26	28	31	33

Sourse: Niosi Zegu, **"Étude Sur Intrenalisation des PME"**, Raport de recharche, université de Qnébec, 2019, p36.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نشاط هيئة التصدير والتنمية بكندا (EDC) يتزايد من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2012م/2019م، وذلك بالتوافق مع زيادة عدد المكاتب الممثلة لها على الصعيد المحلي حيث ارتفع عددها من 17 إلى 44 مكتب، وعلى الصعيد الخارجي من 15 إلى 26 مكتب، كما ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من خدماتها من 8438 مؤسسة في 2012م إلى 16807 في 2019م، كم ارتفعت قيمة التمويل الممنوح من الهيئة من 27.7 مليون دولار إلى 64.6 مليون دولار في نفس الفترة رغم انخفاضها نسبيا سنتي 2013م و2014م إلى 25.8 مليون دولار و26.3 مليون دولار على التوالي. فيما ارتفعت قيمة التأمين من 14.3 مليون دولار إلى 23.7 مليون دولار خلال نفس الفترة.

2- هيئة استثمار كيبيك Investissement Québec: هي هيئة مهمتها تطوير اقتصاد كيبيك من خلال دعم البحث والتطوير، وتهدف الهيئة خاصة في تقديم الحلول المالية لحاملي المشاريع لمساعدتهم على خلق وتطور مشاريعهم، فهي تقدم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل أدناه يبلغ 50000 دولار فما أكثر في شكل قروض قصيرة أو طويلة الأجل مدة استحقاقها تصل 25 سنة قابلة للتأجيل بـ 24 شهرا، هذا من أجل تمويل نشاطاتها مثل: شراء الآلات والمعدات، توسعة أو تشييد أو تحديث مبنى، الدخول في سوق جديدة، إعادة التمويل، تسويق المنتجات أو الخدمات، اقتناء الأصول غير الملموسة (العلامات التجارية، براءات الاختراع وغيرها)، تمويل الإعفاءات الضريبية ...إلخ، كما تقدم ضمانات القروض بتعاون وثيق مع المؤسسات المالية والسلطات الفدرالية من أجل تقاسم المخاطر، وتغطي ما يصل إلى 50% من تكاليف المشروع الذي يحتاجه في عملياته الجارية.[1]

ويمكن عرض النشاط التمويلي لهذه الهيئة لعدد المؤسسات التي مولتها حسب المناطق خلال الفترة الممتدة من 2016م إلى 2019م، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (25): النشاط التمويلي لهيئة استثمار كيبيك حسب المناطق خلال الفترة 2019/2016

الوحدة (مليون دولار)

البيـــــــان	2016		2017		2018		2019	
	عدد المؤسسات	قيمة التمويل	عدد المؤسسات	قيمة التمويل	عدد المؤسسات	قيمة التمويل	عدد المؤسسات	قيمة التمويل
Bas-Saint-Laurent	54	29,4	51	35,0	41	14,5	87	57,8
Saguenay-Lac-Saint-Jean	65	37,0	77	28,6	83	27,9	102	41,2
Capitale-Nationale	82	57,9	75	47,4	120	123,0	177	173
Mauricie	25	12,7	35	16,6	45	19,6	62	31,9
Estrie	46	14,8	66	28,5	87	61,8	74	45,3
Montréal	257	241,9	298	312,2	293	262,1	371	329,3
Outaouais	20	5,9	29	6,1	39	16,3	43	11,6
Abitibi-Témiscamingue	16	80,4	22	62,2	25	66,4	27	23,9
Côte-Nord	11	94,2	17	31,7	08	23,8	17	5,1
Nord-du-Québec	03	1,9	01	2,3	03	65,3	6	51,3
Gaspésie-de-la-Madeleine	23	48,2	18	9,3	38	22,4	30	19,7
Chaudière-Appalaches	101	123,4	113	72,6	169	122,3	210	141,3
Laval	50	16,7	58	27,5	40	18,8	56	78,6
Lanaudière	52	17,6	48	14,3	66	28,6	85	51,9
Laurentides	48	23,4	46	22,1	60	30,7	74	47,2
Montérégie	196	119,4	205	127,4	244	124,3	317	257,7
Centre-du-Québec	68	37,9	87	57,9	91	42,7	109	74,8
المجمـــــــــوع	1117	962,7	1246	898,7	1452	1070,5	1847	1441,6

Sourse: Investissement Québec, **"D'activités et de développement durable"**, Rapport annuel, 2019, p 33.

[1] –http://www.google.com/amp/s/www.investquebec.com/amp/qubec/fr/accueil.html, 23/09/2020, 19h38.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هيئة استثمار كيبيك تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد خلال الفترة 2016م إلى2019م، حيث قامت بتمويل 1117 مؤسسة سنة 2016م في مختلف المناطق ليرتفع العدد إلى 1848 مؤسسة سنة 2019 قامت بتمويلها، يقابله زيادة في مبالغ التمويل التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بقيمة بلغت 1441,6 مليون دولار سنة 2019م مقارنة بالقيمة المسجلة سنة 2016م والتي بلغت 962,7 مليون دولار، إلا أنه تم تسجيل انخفاض وأقل قيمة تمويل سنة 2017م بقيمة 898,7 مليون دولار، كما نلاحظ أنه هنالك تدرج في عدد وقيمة التمويل للمؤسسات الممولة حسب المناطق، حيث أخذت منطقة Montréal القسط الأكبر من عدد وقيمة التمويل لمؤسساتها لتليها منطقة Montérégie، ثم منطقة Chaudière-Appalaches، هذا يفسر بأنها مناطق ذات نشاط صناعي وإنتاجي وتجاري واستثماري بامتياز.

3- هيئات أخرى: بالإضافة إلى الهيئات سالفة الذكر، توجد هيئات أخرى وعديدة تهدف إلى دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية منها:[1]

3-1- هيئة دعم الشباب الكندية: تجمع بين المؤسسة الكندية لرواد الأعمال الشباب (FCJE) والمكاتب الدولية للشباب في كيبيك (LOJIQ) وجمعية استثمار الشباب (SIJ)، تهدف إلى دعم رواد الأعمال الشباب الراغبين في إقامة مشاريعهم مرورا بمرحلة البدء والتطور والتوسع، هذا من خلال منح تمويل بقروض تتراوح بين 15000 دولار و40000 دولار، كما تقدم برامج التكوين والتوجيه لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير وتوسيع نشاطاتهم الإنتاجية والتسويقية والوصول إلى عملية التصدير.

3-2- الوزارة الإقليمية MESI: هي وزارة إقليمية مكلفة بتقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالها الجغرافي، حيث تتواجد في منطقة كيبيك، وهي تعمل بالتعاون مع الحكومة الفدرالية لتوفير برامج التمويل والمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تطوير منتجاتها والتكنولوجيات الجديدة والدخول في السوق، كما تعزز العلوم والابتكار والبحث والتطوير وإجراء الدراسات وتعزيز نقل البحوث، فظلا عن عملية التصدير والاستثمار مع الشركات في مجالها الجغرافي.

3-3- هيئة كندا للتنمية الاقتصادية CED: هي هيئة حكومية تقدم العديد من برامج التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالها الجغرافي، حيث تقدم أشكال مختلفة من التمويل لنشاط هذه المؤسسات والتي تتمثل خاصة في : إنشاء أو بدء عمل المشروع، تحسين الإنتاجية، التسويق والتصدير، الابتكار، التكيف ونقل التكنولوجيا ...إلخ.

---

[1] –Martel Elaura, essai présenté au centre universitaire de formation en environnement et développement durable, **portrait de l'état actuel du développement des entreprises dans le secteur des technologies en estrie**, mémoire de magister, université de sherbrooke, 2016, p 48.

❖ المطلب الثالث: مقارنة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا

سيتم التطرق في هذا المطلب في مدى مساهمة البنوك التجارية الجزائرية والكندية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الهياكل الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

استحدثت السلطات الوصية على قطاع البنوك التجارية التي تختص في الدعم المالي وضمان مختلف القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

تم استحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في 2002/11/11م، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، وهو يضطلع أساسا بالمهام التالية:[1]

- منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إنشاء أو تجديد العتاد أو توسيع النشاط.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق وإقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض.
- ضمان بمتابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارة التقنية لفائدتها والمستفيدة من ضمان القروض.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه.

تستثنى من الاستفادة المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية وعجزت عن الوفاء بالتزاماتها، وشكات التأمين والبنوك والمؤسسات التي يتداول اسمها في سوق القيم المنقولة، وسنوضح في الجدول التالي حصيلة نشاط الصندوق خلال السنوات الأخيرة.

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 373/20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 2002/11/12م، ص 13.

جدول رقم (26): الملفات المعالجة من طرف FGAR خلال الفترة 2019/2010

النمط	عروض الضمان										شهادات الضمان									
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الضمانات الممنوحة	69	138	208	235	283	231	235	304	381	248	37	66	109	155	185	138	134	160	176	118
التكلفة الإجمالية للمشاريع (مليار دج)	3.862	9.407	16.886	19.942	21.581	17.824	16.645	44.299	57.820	38.751	2.806	3.890	8.848	11.030	10.261	7.566	6.881	12.077	0.158	8.669
قيمة القروض المطلوبة (مليار دج)	2.444	5.762	11.561	13.069	15.331	13.197	12.139	26.579	38.283	23.114	1.570	1.956	7.750	7.550	7.754	5.646	4.485	8.435	9.348	5.697
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%63	%61	%68	%66	%74	%71	%73	%60	%66	%60	%56	%50	%65	%68	%76	%75	%71	%70	%71	%66
قيمة الضمانات الممنوحة (مليار دج)	1.265	3.274	5.601	7.290	6.859	8.060	6.462	11.060	17.213	9.237	0.664	1.215	2.683	4.407	4.448	3.392	2.674	4.445	4.939	3.322
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%52	%57	%48	%56	%52	%53	%53	%42	%45	%40	%42	%62	%47	%58	%57	%60	%60	%53	%53	%58
القيمة المتوسطة للضمان (مليون دج)	18.338	23.731	26.930	31.021	29.690	28.480	36.382	27.501	45.179	37.247	17.951	18.423	24.623	28.432	24.047	24.579	19.956	27.783	28.064	28.159
مناصب العمل المتوقعة	2269	4534	7326	6893	7059	4434	3913	6652	7726	7722	1419	2015	3455	5450	4139	2673	1675	2689	2671	3450

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18 ص 27، ع 20 ص35، ع 22 ص34، ع 24 ص 34، ع 26 ص36، ع 28 ص 41، ع 30 ص 46، ع 32 ص 21، ع 34 ص 21، ع 35 ص 21.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات قد ارتفع فيما يخص عروض الضمان من 69 مؤسسة سنة 2010م بقيمة 1.265 مليار دج إلى 248 مؤسسة سنة 2016م بقيمة 9.237 مليار دج بمغطية 52% إلى 40%، وفي شهادات الضمان من 37 شهادة سنة 2010م بقيمة 0.664 مليار دج إلى 118 شهادة سنة 2019م بقيمة 3.322 مليار دج بمعدل تغطية يتراوح بين 42% و52%، وهي نسبة مقبولة رغم قلة عدد الملفات مقارنة مع تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة، حيث عادة ما تلجأ لهذا الصندوق المؤسسة الصناعية ذات المخاطر العالية والمشاريع التي تتطلب إمكانية مالية ضخمة، وهي تمثل نسبة ضعيفة ضمن مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة كل سنة.

2- الصندوق الوطني للضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME):

أنشئ هذا الصندوق بمبادرة من السلطات الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 بتاريخ 2004/04/19م، وذلك لتسهيل حصولها على القروض، يتم تدعيمه برأس مال قيمته 30 مليار دج، ويسير 60% من طرف الخزينة العمومية، و40% من طرف البنوك، وهو يضطلع بالمهام التالية:[1]

- تقديم الضمانات للبنوك لتعويض القروض التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل استثماراتها وتغطية أي عجز مالي قد يصادفها.
- تقديم ضمان بـ 250 مليون دج من القيمة القصوى للقرض الخاضع للضمان المقدر بـ 500 ملون دج.
- التسيير لحساب الدولة ولكل هيئة مانحة كل الأموال الموجهة لضمان تمويل مختلف قطاعات النشاط.

وسنعرض حصيلة نشاط صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **CGCI-PME** خلال الفترة 2019/2010م في الجدول الآتي:

الجدول رقم (27): تموقع الضمانات على حسب قطاع النشاط خلال للفترة 2019/2010

قطاعات النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصناعة	136	243	173	212	269	315	347	505	620	654
البناء والأشغال العمومية	182	283	203	194	192	234	246	226	214	210
النقل	165	244	173	143	101	84	83	101	107	111
الصحة	16	31	30	31	50	56	56	70	82	86
الخدمات	25	34	18	41	59	54	79	132	166	186
المجموع	524	835	597	621	671	743	811	1034	1189	1247

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ص39، ع 22 ص83، ع 24 ص 44، ع 26 ص41، ع 28 ص 42، ع 30 ص 27، ع 32 ص 22، ع 34 ص 22، ع 35 ص 22.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الملفات الموضوعة لدى صندوق ضمان قروض الاستثمار في زيادة مستمرة خلال الفترة 2019/2010م، وفي سنة 2019م بلغت ذروتها، حيث أن عدد المشاريع الخاصة بنشاطي الصناعة والأشغال العمومية هما اللذان يأخذان الحصة الأكبر من عدد الملفات لأنهما الأكثر مخاطرة، ليليهما نشاط الخدمات ثم النقل وأخيرا نشاط الصحة، ويمكن القول أن هذه الزيادة تعتبر ضئيلة مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشائها سنويا.

[1] – المرسوم الرئاسي رقم 134/04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 2004/04/28م، ص 31.

3- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار (ANSEJ):

تم إنشاء هذا الصندوق لضمان أخطار القروض التي يستفيد منها الشباب ذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 289/03 المؤرخ في 2003/09/06م، وذلك لحماية البنوك من الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وقد خول للصندوق القيام بالمهام التالية:[1]

- يغطي الصندوق الأخطار التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 70% من قيمة القرض.
- مسك حقوق الانخراط لأصحاب المشاريع المحددة بـ 0,35% من قيمة القرض دفعة واحدة في الحساب المحلي للصندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار قروض **ANSEJ.**
- القيام بإجراءات رهن التجهيزات في الدرجة الأولى لصالح البنوك، ثم لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الدرجة الثانية في حالة عجز المؤسسة عن تسديد التزاماتها.

4- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار (CNAC):

أنشئ هذا الصندوق على غرار سابقه لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين من حاملي المشاريع بين سن 35 و50 سنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03/04 الصادر في 2003/01/03م، حيث يقوم الصندوق بإتمام قيمة الضمان بدلا من المنخرط فيه للبنك، ويضطلع بالمهام التالية:[2]

- يغطي الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند التصريح بالضرر نسبة 70%.
- يحل الصندوق محل البنوك في استحقاق التزاماتها المسددة وفي حدود مبلغ تغطية الخطر.
- مسك مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصندوق بنسبة 0,35% من قيمة القرض.

5- شركة رأس مال الاستثمار:

تم إنشاء هذه الشركة بموجب القانون 11/06 الصادر في 2006/06/24م، كي تقوم بالمشاركة في رأس مال المؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التجديد، ويشترط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون شكلها القانوني شركة ذات أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة.

وفي هذا الإطار يمكننا أن نستعرض نشاط شركة من شركات رأس مال الاستثمار الناشطة في السوق الجزائرية وهي:

---

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 289/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادر في 2004/01/25م، ص 13.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 03/04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، الصادر في 2004/01/11م، ص 09.

– **شركة الجزائر استثمار (ALGI):** هي شركة رأس مال استثماري ذات مساهمة، أنشأت في 2009/12/28 بينما بدأت نشاطها في 2010/07/07م، وهي تسعى لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية، جاء بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، لقد تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 2010/05/11م برأس مال اجتماعي يبلغ 1 مليار دج، حصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقدر بـ 70%، لتبقى 30% المتبقية من نصيب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

تسعى هذه الشركة إلى الدخول في شراكة وذلك بمساهمة نقدية، ذات أقلية وبصفة مؤقتة من رأس مال الشركة المستهدفة، ومنه كل عملية تتعلق بالمساهمات في الأموال الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد قامت شركة الجزائر استثمار بتمويل مجموعة من المشاريع خلال المراحل المختلفة لتطور حياة المشروع أو المؤسسة، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تمويل شركة الجزائر استثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017/2011.

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قبل الإنشاء	—	—	—	—	—	—	—
الإنشاء	130	72	79	62	08	46	62
النمو	65	29	—	23	—	12	05
الاسترجاع	—	03	14	—	—	—	—
المجموع	195	104	93	85	08	58	67

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على COSOB, **"Autorité de régulation du marché financier"**, Rapports annuels, alger, 2011-2017.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن شركة الجزائر استثمار قامت بتمويل عدد من المشاريع في مختلف مراحل إنشائها، الملاحظ أنها لم تقم بتمويل أي مشروع في مرحلة الإنشاء خلال الفترة 2011–2017م، هذا التمويل يتعلق خاصة بالمؤسسات التي تنشط في مجال البحث والتطوير وعم استثمار الشباب في هذا النوع من المؤسسات، بينما حظيت مرحلة الإنشاء باهتمام الشركة بالمساهمة في رأس مال إنشاء المؤسسة، حيث عرفت سنة 2011 تمويل 130 مشروع لينخفض عدد المشاريع الممولة فيما بعد ليبلغ 72 و79 مشروع سنتي2012م و2013 على التوالي، أضعف تمويل كان سنة 2015م بتمويل 8 مشاريع فقط، لترتفع مساهمة الشركة فيما بعد إلى 46 ثم إلى 62 مشروع سنتي 2016م و2017م على التوالي، ويمكن تفسير هذا التراجع بكثرة وتعقد الإجراءات الإدارية اللازمة لإنشاء مثل هذه المشاريع.

كما نلاحظ أنه في مرحلة النمو تقوم شركة الجزائر استثمار بالمساهمة والمساعدة في تنمية وتطوير طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إنشائها، ولاحظنا أن تمويل الشركة للمشاريع في مرحلة النمو كان

متناقص خلال فترة الدراسة بشكل واضح، حيث انخفض عدد الشركات الممولة من 65 مشروع سنة 2011م إلى 5 مشاريع فقط سنة 2017م، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بانخفاض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعرف منتجاتها نمو سريع، أما فيما يخص الاسترجاع فان الشركة قد قامت بالتنازل عن حصصها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي مولتها لصالح شريك آخر وهذا بالنسبة لـ 3 مؤسسات فقط سنة 2012م و14 مؤسسة سنة 2013م، بينما باقي السنوات لم تعرف أي عملية استرجاع أي لم تتنازل.

ثانيا: الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا

من أهم الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا هو:

- **بنك كندا للتنمية (BDC):** في 1944/09/30م أنشأ البرلمان الكندي بنك التوسع الصناعي (BEI)، وفي سنة 1975 تحول إلى بنك التنمية الفدرالي(BFD)، ثم إلى بنك التنمية الكندي (BDC) سنة 1995م، وحتى اليوم البنك يتخصص في مساعدة خلق وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية من خلال الخدمات الاستشارية والتمويل برأسمال المخاطر، وكذلك تمويل الحصول على الأصول (عتاد، تجهيزات، عقارات)، وتوسيع النشاط داخل السوق الكندي وخارجه، حيث يمكننا توضيح حصيلة نشاط هذا البنك في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): تمويل بنك كندا للتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2019/2012

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة الإعانات (مليون دولار)	420.1	473.2	489.6	521.4	725.8	775.4	842.2	921.2
عدد المؤسسات المستفيدة	28000	33484	41213	46315	49465	53154	56142	59786
عدد الفروع الناشطة	18	22	28	32	37	42	49	52
تمويل المشاركة في المعارض التجارية	114	164	218	193	197	227	215	221
توسيع شبكات التوزيع	68	61	76	79	81	83	77	82

Source: Niosi Zegu; op.cit. p32.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن بنك كندا للتنمية (BDC) يساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد سنويا خلال الفترة 2019/2012م، حيث استفادت حوالي 28000 مؤسسة في سنة 2012م من إجمالي إعانات قدرها 420.1 مليون دولار، كما تم تمويل 114 مؤسسة للمشاركة في المعارض التجارية الدولية في الخارج وكذلك توسيع نشاط 68 مؤسسة، ليرتفع بعد ذلك نشاط البنك بشكل تدريجي إلى غاية سنة 2019م، ليصل بذلك المبلغ المخصص للإعانات حوالي 921.2 مليون دولار استفادت منها حوالي 59786 مؤسسة، كما تم تمويل 221 مشاركة في المعارض الدولية، وتوسيع نشاط 82 مؤسسة، وهو ما يتوافق مع السياسة مع السياسة الحكومية في كندا التي تسعى لدعم نشاط هذا النوع من المؤسسات للرفع من قدراتها التنافسية والحفاظ على ديمومتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الناتج الداخلي الخام.

المبحث الرابع: آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الهيئات التي تم ذكرها سابقا لاتزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من بعض المشاكل لذلك سعت الدولتان محل الدراسة (الجزائر – كند) إلى انتهاج آليات لمساعدة وتطوير هذا القطاع وسنتطرق خلال هذا المبحث إلى الآليات المنتهجة في كلى البلدين.

❖ **المطلب الأول : مقارنة دعم السوق المالية الثانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا**

أولا :السوق الثانية في الجزائر.

1- نشأة السوق المالية الثانية في الجزائر:

تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم12-01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير2012م، المعدّل والمتمّم للنّظام رقم 97-03 المؤرخ في رجب 1418الموافق 18 نوفمبر1997م المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة.

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدرا بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم[1].

2- تعريف السوق المالية الثانية في الجزائر:

هي سوق مخصصة لتمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز السوق المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء وظيفة أساسية تتمثل في وظيفة المرافق الذي يُدعي" المتعهد بالترقية في البورصة" والتي تعتبر الابتكار الرئيسي الذي سوف يطبع هذه السوق[2].

3- شروط الإدراج في السوق المالية الثانية الجزائرية:[3]

تعتبر شروط الإدراج في السوق الرئيسية صارمة نوعاً ما وعادة لا تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشروط اللازمة لتلبيتها، لهذا أُدرجت بعض التعديلات التنظيمية خلال سنة2012م على تلك الشروط حيث تميّزت بتخفيفها، فصارت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملزمة بأن:

- أن تكون قد نشرت كشوفها المالية المصدّق عليها عن السنتين الماليتين الأخيرتين. ولم تُصبح شروط الاستفادة والرأسمال الأدنى مطروحة.
- أن تقوم بفتح أ رسمالها في مستوى أدناه10 %، في أجل أقصاه يوم دخولها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال رفع رأس المال أو من خلال العرض العلني للبيع أو من خلال التوظيف الذي يسبق التسعير.

(1)- www.sgbv.dz.

(2)- التقرير السنوي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ، الجزائر، 2010م، ص: 19

(3) – نفس المرجع ، نفس الصفحة .

- توزيع سنداتها إما على خمسين (50) مساهما واما على ثلاثة (3) مستثمرين من المؤسسات يمثلون على الأقل نسبة 10 % من الرأسمال.
- تعيين "متعهد بالترقية في البورصة" تتمثل مهمته في تقديم المشورة للشركة مرافقتها ومراقبتها للتأكد من أنها تقوم بالتزاماتها بشأن المعلومات الدورية.

4- مرقي البورصة:

مرقّي البورصة هو مستشار مرافق ويجب أن يكون وسيطاً معتمداً في عمليات البورصة أو بنكاً أو مؤسسة مالية أو شركة استشارية في مجالات المالية والقانون واستراتيجية الأعمال، مع تمتعه بالخّبرة الكافية في عمليات هيكلة رأس المال، واندماج وشراء المؤسسات، على أن يكون معترفاً به ومسجلاً لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

ويتعيّن على جميع الشركات الراغبة في إدراجها في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون لها مرقّي بورصة، سواء بالنسبة لعملية الإدراج، وكذا طوال فترة حياتها داخل سوق البورصة .ويقوم المرقّي بدور أساسي في مراقبة احترام التزامات الشفافية التي تخضع لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة عن طريق المراحل التالية:

- **مرحلة ما قبل الإدراج:**

يجب على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعيين مرقّي بورصة لمساعدتها، عند إصدار سنداتها وفي تحضير عملية ادراجها وهو يشهد، من خلال توقيعه على المذكّرة الخاضعة لتأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وأن المعلومات الواردة فيها، مطابقة للواقع على حد علمه، وأن المذكّرة لا يشوبها إغفال من شأنه أن يؤثّر على الفهم والادراك لما هو وارد فيها.

- **مرحلة الإدراج:**

يجب على الشركة أن تبرم مع مرقّي البورصة اتفاقية يتم إعدادها وفقاً للنموذج التي حدّدته لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، لمدة سريان يُتّفق عليها بين الطّرفين، على أن لا تقل عن سنتين (2) اثنتين.

ويجب إخطار لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في حال إنهاء الاتفاقية، فتصبح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ملزمة على الفور بتعيين مرقّي بورصة جديد.

- **مرحلة ما بعد الإدراج:**

يُكلّف مرقّي البورصة بمراقبة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، وضمان إيفائها الدائم بالتزاماته القانونية والتّنظيمية فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات.

في حال حدوث تقصير من قبل المؤسسة المُصْدرة، ينبغي لمرقّي البورصة أن يذكرّها بالتزاماتها ويقدّم لها المشورة اللازمة لتصحيح الوضع.

5- قائمة المرقين:

تتمثل قائمة المرقين في البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدون للقيام بنشاطات المشورة يتم تسجيلهم تلقائيا في قائمة مرقي البورصة، شرط أن يقوموا بتعيين ممثلين عنها مخولين قانونا. موضحين في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (30): قائمة المرقين

البيان	البنوك والمؤسسات المالية	الرمز
قائمة المرقين	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
	بنك التنمية المحلية	
	البنك الخارجي الجزائري	
	البنك الوطني الجزائري	
	بي أن بي باريبا الجزائر	
	بنك التوفير والاحتياط	
	القرض الشعبي الجزائري	
	جرانت ثورنتون – شركة ذات أسهم	
	أر أم جي للاستثمارات – شركة ذات مسؤولية محدودة	
	أرنست يونغ	/

Source : www.sgbv.dz

([1]) -www.sgbv.dz consulter

6- الشركات المدرجة في بورصة الجزائر:

يمكن توضيح الشركات المدرجة في بورصة الجزائر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(31): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

نوع السوق	عدد الشركات	اسم الشركة
السوق الرسمية	**05**	**أليانس للتأمينات** :شركة خاصة ناشطة في قطاع التأمينات، السوق الرسمية05 .أدرجت في البورصة سنة2011 **الرويبة:** شركة خاصة ناشطة في قطاع الصناعات الغذائية، أدرجت في البورصة سنة2013 . **مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي:** مؤسسة عمومية ناشطة في قطاع السياحة، أدرجت في البورصة سنة2000 **مجمع صيدال :**مؤسسة عمومية ناشطة في القطاع الصيدلاني، أدرجت في البورصة سنة 1999. **بيوفارم :**شركة خاصة ناشطة في القطاع الصيدلاني، أدرجت في **البورصة سنة 2016م.**
سوق السندات	**00**	لا توجد شركات مدرجة حاليا.
سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**00**	لا يوجد أي مؤسسة صغيرة ومتوسطة مدرجة في هذه السوق.
سوق سندات الخزينة العمومية	حالياً هناك 28 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 400 مليار دينار جزائري وتتنوع فترات استحقاقها بين7 و10 و 15 عاما	المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة2000 م

المصدر :من إعداد الطالبين اعتمادا على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، بتاريخ 10 سبتمبر2020م.

من الخلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن السوق الرسمية هي الأنشط ، أما في ما يخص السوق الجديدة المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلا توجد أي مؤسسة مدرجة في السوق.

مزايا وجود سوق للبورصة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد شكّل إنشاء سوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر موضوع اً لأشغال ومشاورات عديدة بين الفاعلين في المكان، وكان مناط تقارب مع البورصات الإقليمية والناشئة.وعلى هذا، تتمثل أهداف هذه السوق فيما يلي:

- التمويل التكميلي للتمويل المصرفي
- إتاحة فرصة استثمارية منفذ لشركات رأس المال الاستثماري.
- تغيير هيكلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الموارد اللازمة لتنميتها.

ثانيا: تمويل البورصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية

لقد راهنت السلطات الكندية على السوق المالية كحل لمشكل التمويل الذي يعرقل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شهد ذلك السوق عدة تطورات من أجل تشجيع دخول تلك المؤسسات من جهة وزيادة عدد المستثمرين من جهة أخرى. ولإعطاء دراسة إحصائية التي يمكن من خلالها توضيح كيف يساهم السوق المالي المخصص في تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واجهتنا صعوبات في الحصول على مصادر رسمية تمدنا بآخر الإحصاءات، ولإعطاء لمحة دراسية تمكنا من التطرق إلى سوق مالي تتخصص فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية للحصول على التمويل لتطوير أنشطتها وهذا السوق هو:

– **سوق أونتاريو المالي OSC:** تعود بداية نشاطه إلى سنة 1928م، بعدما قررت حكومة أونتاريو منع تنفيذ الصفقات دون تسجيل، من خلال أحكام القانون الذي يفرض تسجيل جميع الصفقات والوسطاء والممثلين في السوق، وهو سوق مالي منظم يتم من خلاله شراء وبيع أوراق مالية مصدرة سابقا، يعمل بموجب صلاحيات قانون الأوراق المالية وقانون العقود الآجلة للسلع وبعض أحكام قانون الشركات التجارية، وهو يعمل على أسس تجارية مستقلة عن الحكومة ويتم تمويله من خلال الرسوم التي يدفعها المشاركون في السوق وأوامر استرداد التكاليف، وتعد مقاطعة أونتاريو مقاطعة اقتصادية حيوية ينشط بها عدد كبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأنها:[1]

- المقاطعة الأكثر اكتظاظا بالسكان في كندا، ومنه توفر اليد العاملة.
- تعد أكبر مدينة في كندا، وتحتل المركز 11 من بين المراكز المالية العالمية.
- تنشط في المقاطعة حوالي 1650 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- ينشط فيها حوالي 4204 صندوق من صناديق الاستثمار.

يلعب السوق المالي لأونتاريو **OSC** دورا مهما في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوجد حوالي 36% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في مقاطعة أونتاريو، كما تمثل 97% من هذه المؤسسات هي مدرجة في السوق بحوالي 1302 مؤسسة، بالإضافة إلى 68223 من الوسطاء والممثلين يستثمرون فيه، ووجود عدد كبير من جهات الإصدار المدرجة في السوق، حيث قدرت قيمة حجم المعاملات

[1] -https://www.osc.gov.on.ca/en/Companies_smaller-companies_index.htm, 24/09/2020, 19h13.

سنة 2019م في هذا السوق بـ 340,233 مليون دولار، ومن أهم أهداف السوق المالي لأونتاريو CVMO بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

- الحفاظ على الثقة بالسوق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهمية هذه المؤسسات في السوق.
- تسهيل إجراءات التمويل لزيادة رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الحماية الكافية للأصول المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى حماية احتياجات الأشخاص الذين يستثمرون في هذه المؤسسات ويعملون على دعمها.
- تنظيم برامج التعليم والتوعية الموجهة للمصدرين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير تمويل ميسور التكلفة.

من أهم ما تسعى إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق أونتاريو، هو زيادة رأس مالها من خلال طرح أسهمها للبيع والتداول للحصول على السيولة لتمويل نشاطاتها، وهذا الطرح يستوفي شروط حسب قانون الأوراق المالية لسوق أونتاريو، وهو ينص على أنه يجب على كل شركة إعداد نشرة عند تقديم الأوراق المالية للجمهور، حيث تتضمن نشرة الإصدار معلومات دقيقة ومفصلة عن الشركة وأنشطتها والأوراق المالية التي تقدمها، كما يجب عليها الكشف بشكل كامل وصادق وواضح عن جميع الحقائق المالية المتعلقة بالأوراق المالية التي تم إصدارها أو التي سيتم تقديمها، حيث تبدأ الشركات التي تخطط لتقديم أوراق مالية في سوق أونتاريو عموما بتقديم نشرة أولية، تقوم اللجنة المركزية بالسوق بتقويمها ما إذا كانت تفي بجميع متطلبات الإيداع وإصدار قرار بالرفض أو القبول، إذا تم قبولها تقوم بعد ذلك الشركة بإعداد وتقديم نشرة الاكتتاب النهائية، ومنه يمكن عرض وبيع الأوراق المالية لهذه الشركة.

❖ المطلب الثاني: أهمية حاضنات الأعمال في دعم وتطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا

من أجل مساعدة ودعم المشاريع الصغيرة قامت كل من الدولة الجزائرية والكندية بإنشاء حاضنات الأعمال تختص في هذا المجال.

أولا: مشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعد المشاتل ومراكز التسهيل هيئات هامة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

1- مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 الصادر في 2003/02/25م، وتأخذ ثلاثة أشكال:[1]

- المحضنة: وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 78/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 2003/01/15، ص 14.

- نزل المؤسسات: ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتتكفل هذه المحاضن بالوظائف المحددة لها بما يلي:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسيير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.
- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

والجدول التالي يوضح عدد المشاريع المحتضنة إلى غاية سنة 2019م.

الجدول رقم (32): عدد المشاريع المحتضنة على مستوى مشاتل المؤسسات في الجزائر إلى غاية 2018

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد مشاتل المؤسسات	04	04	04	13	13	16	16	16
عدد المشاريع المحتضنة	33	29	37	134	135	158	161	186
عدد المؤسسات المنشأة	19	28	37	75	84	70	83	93
عدد مناصب العمل	68	363	375	1025	397	576	546	539

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ص29، ع 22 ص28، ع 24 ص 31، ع 26 ص29، ع 28 ص 23، ع 30 ص 28، ع 32 ص 29، ع 34 ص 29،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاتل قد ارتفع عددها من 4 مشاتل سنة 2011م إلى 16 مشتلة سنة 2018م فقط، حيث يعتبر عدد ضئيل جدا مقارنة بحجم الاقتصاد الوطني، واتساع الرقعة الجغرافية للبلاد، كما أن عدد المؤسسات المستضافة يبقى ضئيلا رغم مضاعفته أكثر من خمسة مرات خلال نفس الفترة، حيث كان 33 مؤسسة وأصبح 186 مؤسسة، كما نلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها من 19 مؤسسة سنة 2011م إلى 93 مؤسسة في 2018م، والذي يبقى ضعيف أيضا، ومن جهة أخرى ارتفع عدد مناصب العمل بهذه المؤسسات من 68 منصب شغل إلى 576 منصبا خلال نفس الفترة، ويرجع هذا إلى حداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال، وطبيعة المشاريع المستضافة.

2- مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25م، وتتكلف هذه المراكز بمراكز عديدة منها:[1]

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 79/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 2003/02/26، ص 18.

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بالاستثمار.
- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

أما فيما يخص المساعدات التي تقدمها مراكز التسهيل خلال دعم ومرافقة حاملي المشاريع نجدها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): حصيلة نشاط مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2018/2011

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد مراكز التسهيل	10	10	12	16	21	30	30	30
عدد المشاريع المستضافة	2721	4180	2528	4373	3158	2390	2688	2817
عدد المشاريع المرافقة	742	2052	1455	1735	1550	1256	1152	863
عدد مخططات الأعمال	76	242	197	245	301	200	194	156
عدد المؤسسات المنشأة	109	587	366	675	957	148	192	204
عدد مناصب العمل المستحدثة	360	1544	2190	3128	3418	4315	2990	3477

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20 ص30، ع 22 ص21، ع 24 ص 32، ع 26 ص28، ع 28 ص 24، ع 30 ص 21، ع 32 ص 42، ع 34 ص 28،

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نشاط مراكز التسهيل في الجزائر يشهد تطورا ملحوظا للفترة 2018/2011م، حيث تضاعف عدد المراكز ثلاثة مرات، في سنة 2011م كان عدد المراكز 10 مركزا، حيث استقبل 2721 من حاملي المشاريع وتم مرافقة 742 منهم، مع اعتماد 76 مخطط أعمال، وإنشاء 109 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سمحت بتوظيف 360 عاملا، وارتفع هذا النشاط مع ارتفاع عدد مراكز التسهيل في نهاية سنة 2018م إلى 30 مركز عبر الوطن، استقبلت 2817 من حاملي المشاريع ورافقت 863 منهم مع اعتماد 156 مخطط أعمال، وإنشاء 204 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سمحت بتوظيف 3477 عاملا.

ثانيا: حاضنات الأعمال لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا

تعتمد الحكومات الفيدرالية في كندا عل انشاء وتسهيل نشاط حاضنات الأعمال، التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشروعات. وتوجد في كندا حسب إحصائيات سنة 2018م أكثر من 693 حاضنة أعمال تتوزع على كافة أنحاء البلد. الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): توزيع حاضنات الأعمال على المقاطعات الفيدرالية في كندا سنة 2018

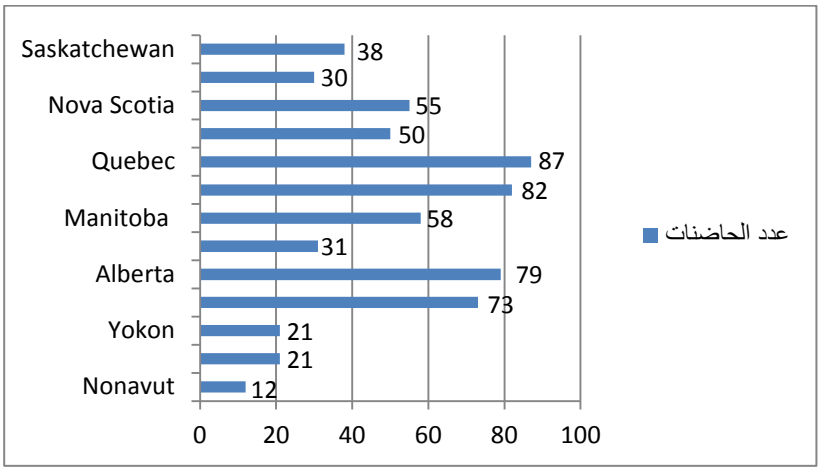

Source: Majlina Stalpi: **étude sur l'accompagnement des PME canadienne**, université de Montréal, Canada, 2015, pp 67-69.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب حاضنات الأعمال بنسبة تجاوزت 75% تتركز في مقاطعات: الكيبيك، مانيتوبا، أونتاريو، نوفاسكوتيا، ألبيرتا، وكولومبيا البريطانية، في حين تتوزع النسبة الباقية (25%) على المقاطعات: نانافوث، يوكون، الأقاليم الشمالية الغربية، جزيرة الأمير إدوارد، لابرادور...إلخ، ويعود ذلك إلى تواجد ارتباط تواجد هذه الحاضنات بالمقاطعات التي تشمل على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تركيز بعض الصناعات الثقيلة فيها مثل صناعة السيارات، الصناعة الكيماوية، البترول...إلخ، في حين تتركز في باقي المقاطعات مشروعات الأعمال الزراعية والصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة التي تخدم الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى تفاوت وتباين جهود الحكومات الإقليمية في تشجيع وتنمية إقامة حاضنات الأعمال، وسنتطرق إلى عرض نشاط البعض منها:

2- حاضنة الأعمال CDEC De Québec: تم إنشاء هذه الخدمة سنة 1994م في مدينة كيبيك من طرف بعض رجال الأعمال والمسؤولين المنتخبين والمنضمات المجتمعية، وهي تقدم جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت إدارية أو تعليمية أو المساعدة على الحصول على التمويل، لتجسيد ما يتطلبه حاملي الأفكار لإقامة مشاريعهم، حيث تقدم الحاضنة نوعين من التمويل اللازم لذلك ويتمثلان في:

- قرض الرسملة: هذا القرض مكمل لرأس مال المؤسسات الأخرى، وهو متاح للشركات التي ترغب في بدء المشروع، ويمثل الحد الأقصى لمبلغ القرض 50000 دولار، يمكن تقديمه على مدار عامين متتاليين.
- قرض RISQ: يدعم هذا القرض المساعدة الفنية لأصحاب المشاريع، من خلال السماح لهم بالوصول إلى المتخصصين لإجراء الدراسات اللازمة لتطوير المشاريع (التحليل التفصيلي المطلوب لخطة العمل، خطة التطوير أو إعادة الهيكلة، دراسة السوق وتحليل المنتج...إلخ)، يتراوح مبلغ القرض بين 1000 دولار و5000 دولار، ولا يتم سداده إلا إذا تم تنفيذ المشروع وهو بدون فوائد.

ويمكن عرض نشاط حاضنة الأعمال CDEC De Québec خلال الفترة 2017م إلى 2019م في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): حصيلة نشاط حاضنة الأعمال CDEC De Qubéc خلال الفترة 2019/2017

البيان	2017	2018	2019
عدد المؤسسات المحتضنة	49	59	64
قيمة التمويل (ألف دولار)	454.136	462.695	644.500
المساهمة في التوظيف	91	108	176
عدد جلسات التدريب والتعليم	15	21	24

Sourse: CDEC De Québec, **"Dévloppement économique de nos territoires: une approche inclusive"**, Rapport annuel, 2019, p 8.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المحتضنة قد ارتفع إلى 64 مؤسسة سنة 2019 بعدما كان عددها 49 و59 مؤسسة في سنتي 2017م و2018م على التوالي، يرافقه زيادة في تمويل هذه المؤسسات، حيث ارتفع هذا المبلغ من 454136 دولار سنة 2017 إلى 644500 دولار سنة 2019، هذا ما ساهم في زيادة عدد الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة، حيث تم توظيف 176 عامل سنة 2019م بعدما توظف 91 و108 عامل في سنتي 2017م و2018م على التوالي، كما نلاحظ أن الحاضنة تنظم كل سنة عدد متزايد من جلسات التدريب والتعليم، فقد بلغ إجمالي عددها 50 معرضا وصالونا.

3- الحاضنة التكنولوجية ACET: هي من بين الحاضنات التكنولوجية الناشطة في كندا، تم إنشائها سنة 2011 في شيربوروك Sherbrooke، تعتبر حاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تجمع بين مختلف الموارد البشرية والمالية والمادية، تهدف إلى تشجيع وتسهيل وتسريع إنشاء المشاريع التكنولوجية التي تخلق وظائف عالية الكفاءة، بتقديم التوجيه والتدريب لأصحاب حاملي المشاريع وتمكينهم من تنفيذ مشروعهم بالدعم المالي، وذلك بغرض اختراع آلات وتجهيزات عالية التقنية وتسويقها من خلال عمليات التطوير والإبداع المتواصل لدعم القدرات التنافسية لهذه المؤسسات.

تضع الحاضنة التكنولوجية ACET الفرد حامل الابتكار وفكرته التجارية، في مركز نموذج أعمالها، من أجل تخطي التحديات والعقبات التي قد تواجهه منذ البداية، هذا من خلال الموارد البشرية والمادية والمالية التي توفرها الحاضنة، كما تقدم تدريب جامعي من أجل توفير إطار عملي وأكاديمي لرجل الأعمال الناشئ لتنفيذ فكرته، وهذه حصيلة نشاطها إلى غاية 2019م، كما وردت في الوقع الإلكتروني لـ ACET كما يلي:[1]

- تم إنشاء 90 مؤسسة حتى عام 2019م، أغلبها مؤسسات في تكنولوجيا المعلومات والطب.
- تم الحصول على ما يقارب 90 مليون دولار كتمويل للمؤسسات التي تم إنشاءها.
- ساهمت هذه المؤسسات عند تخرجها من الحاضنة سنة 2019م في خلق 400 منصب عمل.
- تم تبني حوالي 585 بحث علمي من نشاط الدعم للبحث والابتكار.
- تبلغ نسبة 50% من المؤسسات التي احتضنتها خارج منطقة كيبيك.
- تبلغ نسبة 50% من مؤسسات التسويق الإلكتروني التي تدعمها الحاضنة حتى 2019م.

(1) -https://www.acet.ca/acet/a-propos/, le 20/09/2020, 15h40.

❖ المطلب الثالث: دور العناقيد الصناعية في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا

من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامة الجزائر وكندا بانتهاج استراتيجية تقوم على تشكيل مجتمعات صناعية يطلق عليها العناقيد الصناعية .

أولا: تمويل العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت تعمل بشكل معزول، ولا توجد روابط سواء فيما بينها أو مع المؤسسات الأخرى أو المحيط، نظرا لعدة عراقيل، ونظرا لمعدل الانكشاف الاقتصادي، حيث يدل هذا عند ارتفاعه على الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، وضعف الترابط والتكامل للفروع الاقتصادية داخل البلاد، وتزداد الوضعية سوءا عند ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات، وبنسبة تركيز الصادرات على منتوج واحد أو بضع منتجات كما هو الحال بالنسبة للجزائر (أكثر من 95% من الصادرات عبارة عن المحروقات).[1]

إن المعطيات المتوفرة من خلال الدراسات التي قدمها برنامج Meda في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشير إلى بداية تشكل مجتمعات صناعية ذات منتجات متجانسة في بعض المناطق الجغرافية من الوطن، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (35): تمركز الإنتاج لبعض قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المناطق / الصناعة	الغرب	الوسط	الشرق	الجنوب
الحليب ومشتقاته	%9	%59	%32	%1
صناعة الورق	%21	%16	%37	%6
صناعة النسيج	%30	%21	%42	%7
صناعة المطاط والبلاستيك	%44	%14	%22	%20
صناعة السيراميك	%25	%13	%45	%18
صناعة المواد الحمراء	%31	%19	%30	%20
الحبوب ومشتقاته	%32	%11	%55	%12

Source: Euro-Développement, ANDPME, 2017, p16.

من الجدول يمكننا أن نستنتج أن هناك بداية لتكوين تجمعات عنقودية مثل: صناعة مشتقات الحليب في الوسط، والتي تتمركز في المثلث بومرداس، بجاية، تيزي وزو، حيث عرفت هذه المنطقة استقطابا للاستثمار في الصناعات الغذائية المرتبطة بالحليب ومشتقاته، حت أن البعض منها تتعاون مع مؤسسات عالمية مثل دانون، بالإضافة إلى بداية تمركز إنتاج الحبوب بالشرق، والذي يعتبر خزانا لإنتاج هذه المادة.

[1]– سعاد قوفي، **التجمعات العنقودية كعامل نفسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص 193.

وكمثال آخر تتركز المناطق والولايات المجاورة للبويرة، بجاية، تيزي وزو، وبرج بوعريريج على 51% من مناطق الزيتون في البلاد، و65%من الانتاج الوطني لهذه المادة، بمتوسط إنتاج وطني يقدر بـ 30000 طن في السنة داخل دائرة نصف قطرها 100كم².

إن هذه المعطيات لا تعبر بدقة عن وجود ما يسمى بالتجمعات العنقودية في الجزائر، إنما هو إشارة إلى ما يمكن أن تقدمه الحكومة لقيام أقطاب صناعية حقيقية، والاستفادة من تجارب الكثير من الدول التي هي في مستوانا الاقتصادي، والتي نجحت في ذلك.

ثانيا: تمويل العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا

لقد حاولت الحكومات الفدرالية في كندا فرض واقع جديد على التفكير الصناعي المحلي في كافة المقاطعات، يعتمد على إعادة توظيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفق مقومات ومتطلبات تراعي إجمالا المكون الاجتماعي والجغرافي لكل مقاطعة مع الأخذ بالاعتبار المشاريع الصناعية التي سيتم انشائها مستقبلا، وذلك من خلال إنشاء العناقيد الصناعية في المناطق التي تتوفر فيها البنى التحتية، سنتطرق إلى أهم العناقيد الصناعية من العناقيد العشرة النشطة في مونتريا ل الكبرى هي:

1- عنقود الموضة La Grappe Métropolitaine De La Mode: تأسس عام 2015م بين مختلف مؤسسات صناعة الأزياء في كيبيك، لتوحيد الجهود والعمل معا للتبادل والتعاون، والتي تتمثل ركائزها الأربعة الرئيسية في المصممين، المصنعين، تجار الجملة، والموزعين، حيث تمتلك أوجه التكامل في الأعمال والابتكار للمساعدة في تحسين القدرة التنافسية ونمو هذا العنقود، وذلك من خلال:[1]

- التنسيق بين المؤسسات بهدف إيجاد وتنفيذ حلول ملموسة للقضايا ذات الأولوية في هذه الصناعة.
- إعلام وتحسيس أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول الأسواق الدولية المتاحة وتشكيلة المنتجات المعروضة.
- تطوير برامج التكوين لتحسين النشاطات الإبداعية والإنتاجية على المستوى المحلي والدولي.
- تقديم خدمات بخصوص الملكية الفكرية، وتقديم خدمات عن المعلومات الإستراتيجية التنافسية.

ويمكن عرض أهم النتائج التي حققها هذا العنقود باختصار في النقاط التالية:

- منذ بداية نشاط العنقود ساهم في مرافقة 1846 مؤسسة.
- حقق العنقود أرباح من مبيعات السلع قدرت بـ 8 مليار دولار سنة 2018م.
- حقق ما نسبته 48% من الإنتاج الكندي في مجال صناعة الموضة.

2- عنقود معالجة الألمنيوم Alu Québec: في بداية سنة 2006م عندما تم وضع خطة تكنولوجيا معالجة الألمنيوم الكنديي بدعم من الحكومة الفدرالية، تم إنشاء عنقود معالجة الألمنيوم Alu Québec بجمع أصحاب المصلحة المهتمين بمعالجة الألمنيوم، حيث يجمع العنقود على المقاولين، المنتجين، المعالجين، مصنعي

[1]– MMODE: La Grappe Métropolitaine De La Mode, bilan d'activités, publier aux 2018, p 3.

المعدات، والموردين المتخصصين بالإضافة إلى مراكز البحث والتطوير والتدريب، ذلك لتعزيز النمو وزيادة القدرة التنافسية وزيادة تأثير صناعة معالجة الألمنيوم في كيبيك من خلال:[1]

- التركيز على التدريب والابتكار والتطوير التكنولوجي لزيادة المعالجة والاستخدام الأمثل للموارد.
- دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في التصنيع والتوريد.
- الترويج والدعاية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء تحالفات بين العملاء المحتملين والشركات الصغيرة والمتوسطة الناشطة داخل العنقود.

وقد ضم عنقود معالجة الألمنيوم Alu Québec مند بداية نشاطه حتى سنة 2019م ما يقارب 890 مؤسسة تصنيع صغيرة ومتوسطة، يعمل بها ما بين 10 و500 عامل في المؤسسة الواحدة، هذه المؤسسات تقوم بتحويل الألمنيوم بآلاتها من خلال عمليات البثق، الصب، الدرفلة، الثني، الحفر، والقطع والطلاء واللحام والتجميع...إلخ.

في دراسة قامت بها بارومیتر Barométre للإحصاء الكندية، أنه في سنة 2019م أكثر من نصف الألمنيوم المعالج في كندا بنسبة 57% يتم معالجته من طرف مؤسسات عنقود معالجة الألمنيوم Alu Québec، حيث تصدرت في هذا المجال الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدر للألمنيوم عالميا بنسبة 18%، تليها كندا بنسبة 11%، ثم دول آسيا بنسبة 10%، ثم دول أوروبا بنسبة 10%.

كما جاء كذلك في الدراسة أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العنقود، قد طورت مبيعاتها خارج كيبيك وداخله ودوليا، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (08): مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التنوع الجغرافي لعام 2019

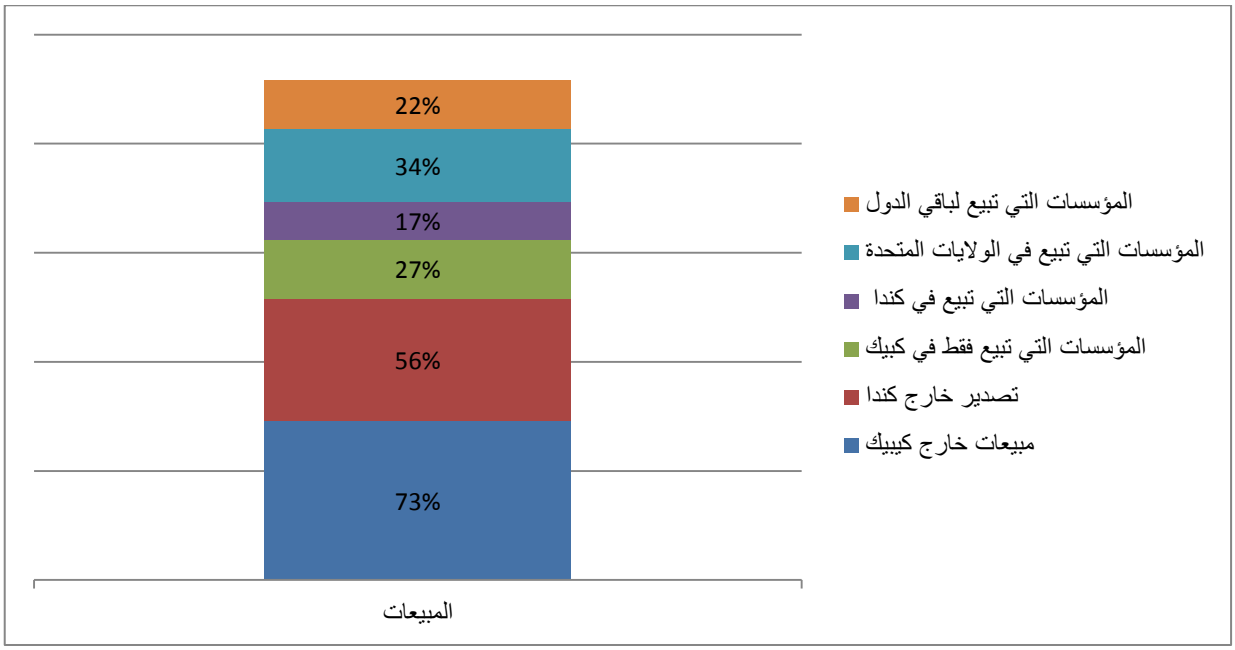

Sourse: ALU Québec, **"Baromètre de la transformation de l'aluminium"**, Un portrait unique du secteur de la transformation de l'aluminium au québec, Rapport 2019, p 7.

[1] –https://aluquebec.com/fr/grappe-aluminium/portait-industrie, 23/09/2020, 20h45.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2019م، قد حققت ما نسبته 73% من المبيعات خارج كيبيك، و56% من المبيعات تم تصديرها خارج كندا، كما تمثل 27% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبيع منتجاتها داخل كيبيك فقط، و17% من المؤسسات تبيع في كندا (خارج كبيك)، و34% من المؤسسات تبيع في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا 22% من المؤسسات تبع منتجاتها في باقي دول العالم (باستثناء كندا والولايات المتحدة الأمريكية).

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين محل المقارنة (الجزائر – كندا) وذلك من خلال استعراض مختلف المعايير الكمية والنقدية والنوعية المعتمد في التعريف القانوني لها في كل بلد لنوضح بذلك الاختلاف الحاصل بين البلدين في هذا الخصوص.

كما حولنا إبراز أهمية هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية في كل بلد من خلال مساهمتها حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية تلعب دورا هاما في زيادة الإنتاج الداخلي الخام وتنمية صادراتها في حين يكون دورها مقبولا في توظيف العمالة، اما في الجزائر فدورها يبقى هامشا في زيادة الناتج الداخلي الخام وتمنية الصادرات مقارنة بما حققته العائدات النفطية ولها دور هام في توظيف العمالة الوطنية بالخصوص، وهذا مع عرض تطور تعداد هذه المؤسسات في البلدين خلال الفترة الممتدة من 2010م إلى 2019م.

كما قمنا باستعراض أهم الآليات المعتمدة في الدولتين لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنة نتائج أدائها حيث اتضح لنا أن التجربة الكندية تقوم على تنويع مؤسسات التمويل والمرافق على الصعيد الوطني والمقاطعات كما تشجع انشاء حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية التي أثبتت نجاحها في هذا المجال.

في حين أن التجربة الجزائرية رغم التعدد والتنوع الاطار المؤسساتي لانشاء ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها إلا أن هذه الهياكل تفتقد للفاعلية المطلوبة رغم أن الدولة نفدت عديد من البرامج الوطنية في هذا المجال وسخرت الكثير من الإمكانيات المالي إلا أنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها .

خـــاتمة

خاتمة:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلغب دورا حيويا في الاقتصاد العالمي وجزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في متلف الدول سواء المتقدمة او المتخلفة ولما حققه من نجاح كبير بمساهمته في مختلف المجالات وتحقيق معدلات نمو عالية إضافة إلى دورها الإيجابي في إنشاء العمل والسلع والخدمات باعتبارها خلاقة لمناصب العمل والقيمة المضافة وتحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية لزيادة معدلات الاستثمار والرفع من القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام.

كما تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات الحاصلة في العالم والمتمثلة في التطورات التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية إضافة إلى المشاكل التي تواجهها في الدول النامية، في ضل هذه المتغيرات التي جاء بها الاقتصاد المعاصر سترتفع حدة المنافسة عل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا وخارجيا وستواجه صعوبات كبيرة وتحديات تجعلها أمام منافسة شرسة وغير متكافئة مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية النامية والتي تملك قدرات كبيرة وتقنيات حديثة ومتطورة، لدا وجب على هذه الأخيرة في الدول النامية وخاصة الجزائر أن تتحكم في الجودة والتكاليف لدى يستلزم تطوير هذه المؤسسات لتتمكن من الاستمرارية، إضافة إلى ضرورة توفير الإمكانيات المادية والموارد المالية كما أن هناك حاجة لتدريب أصحاب المؤسسات على كيفية التعامل مع هذه المتغيرات العالية وكيفية تحديدها والتجاوب معها.

لقد بدلت الدولة الجزائرية جهود كبيرة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في السنوات الأخيرة من خلال انتهاج إجراءات تساهم في توفير الجو والبيئة المناسبة لمزاولة أنشطة هذا القطاع واستمراره، من خلال قوانين تشريعية وهيئات الدعم المختلفة كالوزارة الأولى الوصية على هذه المؤسسات والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة ووزراة حاضنات الأعمال وكذلك آليات الدعم والترقية .حيث أن مجمل هذه الإجراءات تهدف إلى زيادة وتيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لضمان الدور الذي تؤديه في تنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في رفع الدخل الوطني الخام وتوفير مناصب شغل، إضافة إلى تنويع الصادرات وتقليص الواردات .

نتائج الدراسة:

لقد تمكنا خلال الدراسة التي أجيرناها حول موضوع لآليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكندا إلى أن نستخلص مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- بالرغم من تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المعايير المعتمدة لتعريفها في مختلف الدول إلا أنه لا يوجد حاليا تعريف موحد وشامل لدى كل بلدين أو الهيئات الدولة المتخصصة بالقطاع.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسب ضعيفة في خلق فرص التشغيل تتراوح بين 6.05% و9.91% بعدد اجمالي يقدر بـ 2.54 مليون منصب عمل سنة 2018م، كما تساهم بنسب ضعيف في الصادرات خارج المحروقات تتراوح بين 2.67 % و5.94% سنة 2018م.

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في توفير مناصب شغل حيث بلغت 63.9% من إجمالي العمال أي 6.791.885 عملا في 2010م ولترتفع في سنة 2018 إلى 89.4% أي 10.741.600 عملا وهذا تطور كبير مقارنة بما هو عليه الحال في الجزائر.

– يعتبر تطور عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر مقبولا إذ ارتفع من 618515 مؤسسة في 2010م إلى 1171710 مؤسسة في 2019م، بزيادة قدرها 553195 مؤسسة جديدة.

– يعتبر تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا ضعيفا نسبيا حيث ارتفع من 1.136.053 مؤسسة في 2010م إلى 1.201.356 مؤسسة 2018م ما يعادل 65303 مؤسسة جديدة فقط هذا التطور ضعيف مقارنة بما عليه الحال في الجزائر.

– تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في الاقتصاد الكندي فيهي توفر ما يقارب 90% من إجمالي مناصب الشغل كما تساهم بحوالي 41% من الصادرات الكندية.

– الملاحظ على أن الصادرات خارج المحروقات بالجزائر في تزايد مستمر لكن رغم ذلك لم ترق إلى المستوى المطلوب إذ سجلت ما قيمته 1526 مليون دولار أمريكي في 2010م لترتفع في سنة 2018م إلى 2449 مليون دولار أمريكي .

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية صادرات كندا كان واضحا حيث تراوحت بين 19.8% في 2010م ما يمثل 64.54% مليار دولار كندي لترتفع إلى حدود 41.1% في 2018م بما يمثل 214.4 مليار دولار .

– يعتبر سوق المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر غير نشط على عكس ما عليه الحال في كندا حيث يسجل 36% من إجمالي المؤسسات الكندية .

الإقتراحات: بعد الدراسة والنتائج المتحصل عليها يمكن عرض بعض تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المنشأة حديثا وكذا تسهيل إجراءات إدراجها في السوق المالي.
- يجب تفعيل كل الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل عل تحسين وتطوير الخدمات من أجل نجاح أكبر عدد من مشاريع المرتبطة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع القطاع الخاص من جمعيات ومؤسسات ورجال أعمال على إقامة الحاضنات ويمكن أن يتم التعاون مع الهيئات المحلية.
- الاهتمام بموضوع السوق المالية الثانية خاصة فيما يتعلق بموضوع الادراج والتمويل وذلك لاستفادة من تجارب الدول السباقة في هذا المجال .
- إعادة النظر في طبيعة جنس الضمانات التي تطبقها البنوك الوطنية عند منح الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات.

- العمل بالتنسيق مع الوزارات الأخرى على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من الاستيراد والحد من ظاهرة إغراق السوق والتحكم في الاقتصاد الموازي.
- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة مؤسسات الدول ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية .
- دراسة مدى إمكانية جدوى إطلاق مشروع الحاضنات قبل إنشاء أي حاضنة بحيث تتطابق طبيعة الحاضنة مع إمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة
- وضع محفزات جبائية للمستثمرين والمدخرين من أجل استقطاب ادخار العائدات وتوجيهه لتمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق البحث: وفي الأخير نرجو أن نكون قد أحطنا بكل جوانب الموضوع في مذكرتنا هذه لكون الموضوع واسع ومتداخل، فعملنا هذا يعتبر بحث متواضع وخطوة في الطريق الصحيح فنأمل أن يستفيد منه الجميع، وأن يكون معلما للانطلاق في بحوث أخرى في المستقبل من قبل الباحثين المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا نقترح مجموعة من المواضيع التي نراها مكملة لهذه الدراسة تحت عنوان :

- تفعيل دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- دور آلية حاضنات الأعمال لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- عناقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

➢ الكتب:

- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.
- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية،ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، الاردن,2013,ص25.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2009 .
- خباب عبد الله . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة مصر، 2013.
- رابح خوني, رقية حساني. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. إتراك للنشر والتوزيع مصر 2008.
- رابح خوني، رقية حماني، أساليب المشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2015.
- شوقي بورقية ،التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، الطبعة 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنك، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية –، بن عكنون، الجزائر ،2010م،ص57.
- طاهر محسن، منصور الغالي، إدارة واستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، الأردن،2009.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المؤسسات الصغيرة، دار الفجر للتسيير والتوزيع، مصر 2002.
- عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال (حالات عملية وحلول ومشكلات)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى2002م.
- عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات تمويل الشركات الصغيرة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون طبعة، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013.
- علي توفيق الحاج واخرون ،إدارة البورصات المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن 2012.
- عمار زودة، دور نظام حاضنات الأعمال في دعم تطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- فايز جمعة، صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار المجاهد للنشر والتوزيع، الأردن 2005.
- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005م.

- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الطبعة1، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن،2013.
- محمد إبراهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2017م.
- محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية،ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن،2007.
- محمد سلطان، الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، دار جليس الزمان، الأردن، 2014.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك ،ط1، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن،2006.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, لبنان،2007.

➢ مذكرات التخرج:

- برحي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستير في المالية الدولية، تلمسان الجزائر 2012.
- بسمة فتحي عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة–دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة(مبادرون–سبارك)، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية– فلسطين،2015.
- بوعبد الله هبة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستير في العلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر 2009.
- حليمة الحاج علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة– دراسة حالة ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن شهادة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر، 2008–2009.
- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة– دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2012–2013.
- خالد إدريس، فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة– دراسة استشرافية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، 2008.
- رابح حميدة: استراتيجيات وتجارة دولية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة مذكرة ماجيستر في إدارة الأعمال الاستراتيجية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر،2011.
- سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة لبعض تجارب البلدان النامية أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

- شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- طلحي سماح، قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2007.
- طلعي سماح، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،رسالة دكتورة في علوم التسيير جامعة ام البواقي الجزائر،2011،ص205.
- العايب ياسين :إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتورة في علوم الاقتصاد جامعة الجزائر، الجزائر،2011،ص295.
- عبد الرحمان صيد، أثر الإبداع التكنولوجي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة- مؤسسة بروديالك (مطاحن الزهرة) للفترة(2009-2014)، مذكرة ماجستير، فرع الاقتصاد وإدارة الأعمال، معهد الباحث للتكوين والدراسات العليا، 2015-2016.
- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عماري جهي، استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر، مذكرة دكتوراه في علوم تسيير المؤسسات جامعة باتنة، الجزائر 2011.
- عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة – مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية جامعة المسيلة، الجزائر،2007.
- قشيدة صوارية، تمويل المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1، الجزائر،2012.
- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2005 .
- لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قسنطينة-2- الجزائر، 2013.
- محي الدين السمري، دور القطاع المصرفي في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2014.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في مصر، دراسة خاصة بالعناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مصر، 2008.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء في مصر، دراسة خاصة بالعناقيد الصناعية كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مصر، 2008.
- مشاري صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف الجزائر،2010.
- مشعلي بلال. برنامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر– دراسة حالة – مذكرة ماجيستر في الاقتصاد والتسيير جامعة سطيف، الجزائر،2011.
- مكاحلية محي الدين، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة قالمة الجزائر، 2015.
- ياسين بوضاموز، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى جيجل، مذكرة ماجستير،جامعة جيجل، الجزائر، 2011.
- يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، دراسة ميدانية أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

➢ **المجلات:**

- أحمد بن قطاف، فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي– قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 05، جامعة المدية، جانفي2016، ص171.
- أحمد بوسهمين، الدور التنموي للإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد26 العدد الأول 2010.
- بلقاسم زايري، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد07، جامعة وهران–الجزائر، 2007.
- حسين نغمة، دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة–دراسة حالة لتجارب بعض البلدان، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد112، جامعة النهرين–العراق.
- زوبير عياش، سهام بوداب، أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 01، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي–الجزائر، ديسمبر2019.
- سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الثاني، الجزائر، جوان 2011.
- شريفة بالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئةstartups: دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة–الجزائر، ماي2018.

- شوقي جباري، حمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لإستراتيجية العناقيد الصناعية- تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين-، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة أم البواقي-الجزائر، 2012.
- عابد محمود أحمد جاد، عبد الله الشافي منصور حنفاوي، دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر، العدد 11، جامعة الأزهر، مصر، 2012.
- عبود زرقين، الطاهر تواتية، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد21، جامعة أم البواقي-الجزائر، 2014.
- عمار زودة، حمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة لمشاتل الجزائر)، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 2، جامعة أم البواقي-الجزائر، ديسمبر 2014.
- محمد طرشي، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي.
- مصطفى محمود عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد20، بنك البركة- مصر، 2012.
- مكاوي الحبيب ،بابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي العدد 2،سبتمبر 2017.
- نور الدين جوادي، سلمى مميش، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر: دراسة تحليلية(2007-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.
- ياسر عبد الرحمان ،براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء الاقتصادي والتجاري العدد الثالث، الجزائر، جوان 2018.
- يوسف حميدي وآخرون، تعزيز العناقيد الصناعية للمقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة عنقود سيالكوت في باكستان-، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد09، جامعة يحي فارس-المدية، الجزائر، 2018.
-

➢ الملتقيات:

- ناجية شيخ، الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء القانون 02/17، مداخلة في الملتقى الوطني " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري"، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، 28 نوفمبر 2019.

- نصر الدين بن نذير، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة البليدة–الجزائر، 7/6 نوفمبر 2018.
- عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية، الملتقى الدولي حول: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة المسيلة–الجزائر، أيام 3–4–5 ماي 2011.
- بن يحي يحي، بلخرشوش إيمان، إستراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في ترقية القطاع الصناعي–عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونسي علي –البليدة 2،الجزائر، يومي 06–07 نوفمبر 2018.
- ناصر سليمان، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي–الواقع ورهانات المستقبل، غرداية–الجزائر، 23–24 فيفري2011.
- محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، 02 و01 أفريل 2006.
- محمد فرحي، سلمى صالحي، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 17و 18 أفريل 2006.

➢ النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

- المرسوم الرئاسي رقم 134/04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 2004/04/28.
- المرسوم التنفيذي رقم 289/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، الصادر في 2004/01/25.
- المرسوم التنفيذي رقم 03/04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 09، الصادر في 2004/01/11.
- المرسوم التنفيذي رقم 79/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 2003/02/26.
- المرسوم التنفيذي رقم 78/03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 2003/01/15.
- المرسوم التنفيذي رقم 373/20، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 2002/11/12.
- المرسوم التنفيذي رقم 14/04 الصادر في 2004/01/22، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.
- القانون رقم 03/01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، الصادر في 2001/09/26
- المرسوم التنفيذي رقم 96/296، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 8 سبتمبر 1996.

- المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 188/94، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 الصادرة في 1994/07/07.

➢ **التقارير:**

- التقرير السنوي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، الجزائر، 2010 .

2- المراجع باللغة الأجنبية:

- Josée st-pierre: finance de l'innovation dons les PME, institut de recherche sur les PME, université du Québec a trois-rivier, canada;2014.
- Robert beandoin: Rapport de veille sur les PME , présenté a l'observatoire de développement économique canada , canada,2013.
- louis jacques filion: la PME au Québec profil comparatif, Rapport de recherche, université de Montréal, canada.2014.
- Martel Elaura, essai présenté au centre universitaire de formation en environnement et développement durable, portrait de l'état actuel du développement des entreprises dans le secteur des technologies en estrie, mémoire de magister, université de sherbrooke, 2016.

➢ **المواقع الإلكترونية:**

- http://www.google.com/amp/s/www.investquebec.com/amp/qubec/fr/accueil.html, 23/09/2020, 19h38.
- (www.sgbv.dz, consulter le : 04/05/2017 à 00 :58 .
-) -(www.sgbv.dz consulter le 04/05/2017 à 02 :12
- () -https://www.osc.gov.on.ca/en/Companies_smaller-companies_index.htm, 24/09/2020, 19h13.
- () -https://www.acet.ca/acet/a-propos/, le 20/09/2020, 15h40.
- -) https://aluquebec.com/fr/grappe-aluminium/portait-industrie

الملخص

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في الاستراتيجيات الاقتصادية لمختلف دول العالم، وذلك لاعتبارها قاعدة أساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية و المساهمة في معالجة المشاكل الاجتماعية. ورغم الدور الكبير الذي تؤديه إلا أنها تعاني سلسلة من المشاكل المختلفة تحول دون تدورها و قيامها بالدور المنوط إليها، فهي لا تجد الاهتمام الذي تحظى به المؤسسات الكبيرة، لدى سعت الدول محل الدراسة (الجرائر – كندا) إلى انتهاج سلسلة من الإجراءات لدعم هذا القطاع و النهوض به و كان ذلك من خلال انشاء هيئات داعمة تقوم بتقديم الدعم والاستشارات، أما من الناحية المالية فقد تم تفعيل دور البورصة والبنوك ليشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تم تعديل الشروط اللازمة لدخول السوق المالية الثانية، إضافة إلى شروط الاستفادة من القروض الممنوحة من طرف البنوك.

تواصلت الجهود المبذولة من أجل الرفع من الكفاءة الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث استحدثت آليات حديثة لاستكمال مشروع النهوض بهذا القطاع لتحيق الأهداف المسطرة و تمثلت هذه الأخيرة في حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية والتي تعمل على تأمين المسيرة الطبيعية للمؤسسات من أجل الابتعاد عن الفشل والانهيار ومواجهة ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

الكلمات المفتاحية :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – البنوك . السوق الثانية – العناقيد الصناعية– حاضنات الأعمال

Summary :

Small and medium enterprises play an important role in the economic strategies of various countries of the world, as they are considered a basic base for increasing production capacity and contributing to addressing social problems. Despite the great role it plays, it suffers from a series of different problems that prevent it from playing the role assigned to it, and it does not find the attention that large institutions enjoy. When the countries under study (Al Jarir – Canada) sought to adopt a series of measures to support and advance this sector, and that was through the establishment of supportive bodies that provide support and advice. The conditions necessary to enter the second financial market have also been amended, in addition to the conditions for benefiting from loans granted by banks.

Efforts have continued to increase the productive and competitive efficiency of small and medium enterprises, as modern mechanisms have been developed to complete the project of advancing this sector to achieve the established goals. Developments in the world.

key words :

Small and medium enterprises – banks – second market – Industrial clusters – business incubators